مداخل الخطأ عند الناطقين للممنوع من الصرف

تأليف الدكتور

مجدى إبراهيم محمد إبراهيم

obeikandl.com

الكتـــــــاب : مداخل الخطأ عند الناطقين للممنوع من الصرف/ د. مجدي إبراهيم

المـــــــؤلف: إبراهيم، مجدي

النـــــــوع: علوم اللغة العربية

تصميم الغلاف: شيماء رضوان

الطبـــــعة: الأولى/ القاهرة ٢٠١٢ – نشر إليكتروني

عدد الصفحات: ١٧٦ صفحة

المقـــــاس: ١٧×٢٤

تدمـــــك

-١

صرح للنشر والتوزيع

فكر يصنع حضارة

المدير العام: عبود مصطفى عبود

كورنيش المعادي، بجوار مستشفى السلام الدولي، أبراج المهندسين (أ)

برج (٢) الدور العاشر.

ت: (٢٥٢٤٠١٦٦)(٢+)

البريد الإليكتروني: darsarh@gmail.com

الموقع الإليكتروني: www.dar-sarh.com

رقـــــم الإيداع:

التـــرقيم الدولي:

ديـــــــوي:

حقوق النشر محفوظة للناشر

لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر

obeikandl.com

الإهداء

إلى أسرتى الغالية.....

ربيع عمرى ، وفِلذة كبدى

أهديكم هذه الثمرة اليانعة

obeikandl.com

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور طاهر سليمان حمودة

أستاذ العلوم اللغوية

بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية

يُعَدُّ موضوع الممنوع من الصَّرف من الموضوعات التي يكثر فيها الخطأ بين عامَّة المثقفين،رغم حرص كثير منهم على تَجَنُّب الخطأ .

ولهذه الأخطاء التي يقعون فيها أسباب كثيرة يحاول هذا الكتاب الذي نقدِّم له اليوم حصرها وبيان كيفيّة تلافيها وتَجَنُّبُها .

ويقع الكتاب فى مقدمة وخمسة فصول :

يتناول الفصل الأول مصطلح الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً،وعلاقة الصرف بعلمى الأصوات والنحو.

يعنى الفصل الثانى ببيان الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف وما يتصل به .

ويختص الفصل الثالث بمداخل الخطأ بين عامّة المثقفين فى الممنوع من الصرف .

ويتناول الفصل الرابع صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، وما يتصل به من أحكام الضرورات الشعرية ، السائغ منها والمستقبح .

وفى الفصل الخامس والأخير يعرض الكتاب لصرف الممنوع من الصرف للتناسب

ومؤلف هذا الكتاب هو الدكتور مجدى إبراهيم محمد إبراهيم، قد عرفتُه معرفةً وثيقة منذ بداية عمله ونشاطه بالدِّراسات العليا في جامعة طنطا ، ثمَّ أشرفت على رسالتيه للماجستير والدكتوراه في جامعة الاسكندرية .

أما رسالة الماجستير فكانت بعنوان : الظواهر اللغوية في أدب الكاتب لابن قتيبة ، وقد أتاحت له هذه الرسالة تناول الظواهر الصوتية والصّرفية

obeikandi.com

والنحوية والمعجمية والدَّلالية ، وكانت موضع ثناءٍ وإعجاب من قبل لجنة المناقشة .

وأمّا رسالة الدكتوراه فكانت بعنوان : الممنوع من الصرف عند الزَّجّاج بين القدماء والمحدثين " دراسة لغوية " .

وقد كانت الرِّسالة كذلك موضع ثناءٍ وتقدير من قبل لجنة المناقشة .

والدكتور مجدى إبراهيم أحد المشتغلين بالدَّرس اللغوى ذوى النشاط الملحوظ ، والجهد المتميز ، وقد لمست لديه الوعى المتميز ، والأمانة العلمية ، وأتوقع له – بمشيئة الله وعونه – مستقبلاً مزهراً واعداً ، وأسأل الله – تعالى – له كل خير وسداد وتوفيق .

أ . د/ طاهر سليمان حمودة

obeikandl.com

المقدمة

obeikandl.com

المقــدمة

الحمد لله الذى نبه الإنسان إلى ما فيه خيره وحَــذَّره ممــا فيــه ضَــيْرُهُ وأوضح له الطريق المستقيم لينهجه، وأراه صرح الكمال لَيلِجَهُ، فيكون فى مأمن من الفساد والخلل، مُجَانباً الخطأ والزلل، فيعمل بالصواب ويتحلــى بالفضــائل والآداب ،فينال الثواب ويسعد فى المآب.

أما بعد ...

فإن النحو العربى من أهم علوم العربية التى ظهرت فى القرون الثلاثــة الأوائل من الهجرة، ثم يأتى القرن الرابع الهجرى ليحصد ثمرات ما سبقه مــن قرون، فاستوت العلوم على سوقها، وآتت أُكُلَها ولم تظلم منه شيئاً- علــى حــد قول أستاذنا الدكتور عبده الراجحى - وذهبت علوم اللغة بالحظ الأوفر، ذلك أننا لا نعرف لغة ارتبط درسها بدينها كما نعرف ارتباط العربية بالإسلام([1]).

ونحن نعلم أن النحو يصون اللسان من اللحن والخطأ والانحراف، ويُمَكِّن من إجادة العربية الفصحى، ولما اختلط العرب بالأمم الأخرى تسرب اللحن إلى العربية، ومن ثم انبرى العلماء لوضع أسس هذا العلــم الــذى يقــنن العربيــة الفصحى.

ولا يزال الناطقون بالعربية – إلى يومنا هذا – يزيدون فيهــا مفــردات وتراكيب لم يسمع بها قدامى اللغويين ، ولكن اللغة – بما هى ظاهرة اجتماعية – تخضع فى حركتها لقوانين أشبه بقــوانين الســوق : فالكلمــات – رائجــة الاستعمال تشبه السلعة الرائجة التى تعود الناس على اســتعمالها فــى حيــاتهم اليومية ، وأعنى بذلك الكلمات التى اصطلح الناس عليها ، وليس من السهل أن تضيف إلى الاستعمال اليومى كلمة جديدة ، كما يصعب أن تضيف سلعة جديدة، ولكنها إذا قبلها جمهور المتكلمين أصبحت جزءًا من حياتــه ، أى جــزءًا مــن اللغة. وإذا أردت مثالاً على هذا ، فأمامك لغة الحديث فى مصر تخلــف مــن منطقة إلى منطقة ، ومن محافظة إلى أخرى ، وإنكار ذلك ضرب من العبث .

---

[1]- انظر، مقدمة كتاب الصاحبى،لابن فارس :ص ١٥.

ومن ثَمَّ فإن اللغة ليست نظامًا هندسيًا محكمًا ، لأنها لو كانت كذلك لتوقفت عن الحياة وخلت من الإبداع .

وقواعد اللغة التى بين أيدينا الآن لم تكن فى البداية إلا عللًا ملكت عقول اللغويين والنحاة الأوائل، فقد كان يستهويهم البحث فى أسباب الرفع والنصب والجر، والصرف والمنع من الصرف، والإعراب والبناء، والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والأصل والفرع إلى آخره.

ولقد أُعجب اللغويون القدامى باطراد هذه القواعد فى كلام العرب، وزاد هذا الإعجاب ما وقر فى نفوسهم من إجلال وتقدير لهذه اللغة، ولم يكتفوا بهذا القدر من الضوابط التى تيسر لهم الغاية التعليمية التى كانوا ينشدونها ، بل أخذوا يبحثون عما وراء هذه الضوابط من أسرار لفهم طبيعة اللغة.

ولا يزال موضوع "مداخل الخطأ بين المثقفين فى الممنوع من الصرف" من الموضوعات ذات الأهمية فى عصرنا الحديث نظرًا لما يطرأ على الكثير من المتعلمين للغة والشَّادِين- على وجه الخصوص- من أخطاء ناتجة عن عدم إتقان أحكام الممنوع من الصرف، وهى ناتجة عن شبهات ترد فيما يمنع من الصرف من الأسماء وما ينصرف.

أما الأسباب التى دفعتنى لاختيار هذا الموضوع فأجملها فيما يلى:

١- أن الناطقين باللغة العربية – بصفة عامة- قد اختل توازنهم، ومقياس الصواب فى أدائهم نطقاً وكتابة ، ولم يكن الخطر عليها من قبل العامة فحسب، بل كان من قبل بعض المثقفين، وهم أولى الناس بالمحافظة عليها، ونطقها نطقاً سليماً بعيداً عن اللحن والخطأ والانحراف .

٢- أن هذا الموضوع لم يفرده أحد من الباحثين بدراسة حديثة منظمة تعرض له وفق معطيات الدرس اللغوى الحديث ، فهذه الدراسة قد تدلنا على ملحوظات أو أفكار مفيدة فى المحافظة على العربية الفصحى فى العصر الحديث .

٣- أن بعض المثقفين وكثيرًا من العوام قد أخطأ فى نطق فى ألفاظ الممنوع من الصرف ، وضعفت صلته بالعربية الفصحى ، فأردت فى هذا البحث تصويب هذه الألفاظ من خلال ضبطها ونطقها نطقًا صحيحًا ، وتطبيق المنهج الانتقائى عليها على نحو ما ذهب إليه علماء التنقية اللغوية أمثال الأصمعى والخليل وسيبويه والمبرد والكسائى وثعلب وابن السكيت وابن قتيبة وابن الجوزى والزَّجَّاج وغيرهم ، وهو منهج يعتمد فى أساسه على تتبع النصوص اللغوية فى أقدم مظانها، ثم التنبيه على اللغة الجيدة منها .

٤- إذا كان علماؤنا القدامى لم يشغلوا أنفسهم بتعليل أخطاء الممنوع من الصرف تعليلاً مباشراً ، فإن هذه الدراسة تحاول أن تطلعنا على تفسير هذه الظاهرة وتوضيحها وتعليلها، وما دام الأمر يتعلق بالتعليل فلا توجد حقائق مسلم بصحتها عدا حقيقة واحدة ، وهى أن هذا الجانب من التعليل يعد جزءًا من التفكير اللغوى لدى اللغويين العرب على مر العصور بداية من إمام العربية سيبويه، فهو نتاج تأملهم للغتهم وإحاطتهم بظواهرها، ونظرتهم إليها على أنها وحدة متماسكة يفسر بعضها بعضًا.

هذا وقد تضمن هذا الكتاب خمسة فصول ، يسبقها مقدمة .

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع، ذلك أن بعض المثقفين وكثيرًا من العوام يخطئون فى إعراب الممنوع من الصرف، ولا يتقنون أحكامه، من حيث الصرف أو المنع، وهى أخطاء ناتجة عن شبهات ترد فيما يمنع من الصرف من الأسماء والأعلام وما ينصرف، ثم أوضحت أسباب اختيارى لهذا الموضوع .

أما الفصل الأول فقد تحدثت فيه عن" مفهوم الممنوع من الصرف لغة واصطلاحًا" .

أما الفصل الثانى فيتناول" الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف" حيث تكلمت عن الإعراب وأثره فى توجيه المعنى المراد، ثم تحدثت عن حكم إعراب

openkandil.com

الممنوع من الصرف رفعًا ونصبًا وجرًا، ثم جواز صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية والتناسب.

أما الفصل الثالث فعنوانه "مداخل الخطأ عند الناطقين والشَّادِين للممنوع من الصرف" تحدثت فيه عن بعض الألفاظ التى التبست على عامة الناس وبعض المثقفين فصرفوها رغم أنها ممنوعة من الصرف، أو منعوها من الصرف رغم أنها منصرفة ، حيث نَبَّهْتُ على أخطائهم فى هذه الألفاظ، مقرراً الصواب.

أما الفصل الرابع فعنوانه "صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية" تناولت فيه الضرورة الشعرية فى صرف الممنوع من الصرف، حيث يجوز للشاعر ما لا يجوز للمتكلم .

أما الفصل الخامس فعنوانه "صرف الممنوع من الصرف للتناسب" ويكون صرفه للتناسب فى القرآن الكريم مراعاة للفواصل القرآنية، وتحقيق التناسب بين آى الذكر الحكيم .

الخاتمة وفيها أبرزت النتائج المتناثرة فى فصول هذا البحث

وإنه لَمِمَّا يثلج الصدر حقاً أن هذا الكتاب الذى أُقَدِّمُهُ للقارئ اليوم هو جزء من رسالَتِى للدكتوراه (الممنوع من الممنوع من الصرف عند الزَّجَّاج) " دراسة لغوية " والتى نوقشت يوم الخميس الموافق ٢٠٠٣/١٢/١١ م فى كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، والتى حظيت بتقدير من لجنة المناقشة والحكم . ولقد أجريت بعض التعديلات والإضافات البسيطة فى ثنايا هذا الكتاب البكر فى مضمونه وعنوانه ومنهجه.

واسأل الله – تعالى – أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

أشمون / المنوفية فى : السادس عشر من المحرم سنة ١٤٢٥ هجرية

السابع من مارس سنة ٢٠٠٤ ميلادية

المؤلف

openkandil.com

الفصل الأول
مفهوم الصرف لغة واصطلاحاً

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

مفهوم الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً

أولاً مفهوم الممنوع من الصرف :

المنع لغةً " أن تحول بين الرجل والشئ الذى يريده، وهو خلاف العطاء"([١]) ويعرف أيضا بأنه "الحيلولة بين الشيئين والحماية " ([٢])

أما الممنوع فى الاصطلاح : فمنع حكم نحوى لغةً وسبباً، والمقصود بالممنوع : ما لا يجوز، لأن ارتكابه مخالفة للقواعد النحوية ، ومن ثمَّ يؤدى إلى فساد اللغة ، فليس لأحد أن يجعل الضمير منعوتاً أو مضافاً ، ولا أن يدخل الجوازم على الأسماء ، ولا حرف الجر على الأفعال ، ولا أن يحذف بلا دليل ، ولا يستغنى عما افتقر إليه أحد الموصلات"([٣])وقيل الممنوع:"ما خالف الكل" ([٤])

وللعلماء فيه رأيان ، فمنهم من يرى أنه ما منع الجر والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعاً للآخر، ومنهم من يرى أنه ما منع التنوين فقط ، والجر تابع للتنوين " ([٥]) وهذا الخلاف لا طائل من ورائه إذ الواضح أن ما لا ينصرف يمنع التنوين ويمنع الجر بالكسرة، إذ تنوب الفتحة عنها فى حالة الجر.

أما الصرف فى اللغة فمأخوذ من التصرف، وهو التغيير، يقول الأشمونى " التصريف فى اللغة التغيير، ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها " ([٦]) .

---

[١]– ابن منظور، اللسان " مادة منع " .

[٢]– الزبيدى، التكملة والذيل والصلة : ج ٤ ص ٤٦٦ .

[٣]– د.تمام حسان، الأصول " دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب : ص ١٩٧ .

[٤]– محمد على الفاروقى التهانوى، كشاف اصطلاحات الفنون " : ج ٤ ص ١٠٤ .

[٥]– ابن يعيش شرح المفصل :ج١ص٥٨، وشرح الكافية للرضى :ج١ص٣٥ وما بعدها، وشرح الأشمونى "منهج السالك " ج ١ ص ٩٨ .

[٦]–أحمد الحملاوى ؛ شذا العرف فى فن الصرف : ص١٩.

obeikandl.com

وفى القاموس المحيط : " وصَرفُ الحديث أن يزاد فيه ، ويُحسَّنَ من الصرف فى الدراهم ، وهو فضل بعضه على بعض فى القيمة، وكذلك صَرْفُ الكلام،وله عليه شَفٌّ وفَضْلُه،وهو مَنْ صَرَفَه يَصْرِفُهُ ، صُرِفِ عن أشكاله (١).

وفى اللسان : الصَّرْف ردُّ الشئ عن وجهه، صَرَفَهُ يَصْرِفُه صَرْفاً فانصرف ، وصارف نفسه عن الشئ صرفها عنه ، وصَرفُ الكلمة إجراؤها بالتنوين ، وَصَرَّفْنَا الآيات ، أى بَيَّنَاها ، وتصريف الآيات تَبْيينُها ، والصرف أن تصرف إنساناً عن وجهه ، يريده إلى مَصْرِف غير ذلك ، وَصَرَّفَ الشئ أعمله فى غير وجهه كأنه يُصرف عن وجه إلى وجه ، وتَصَرَّفَ ، هو وتصاريف الأمور تخاليفُها ، ومنه تصاريف الرياح ... والصّريف صوت الأنياب والأبواب ... وصَرَفَ الإنسانُ والبعير نابه وَبَنانِهِ يصرف صريفاً حَرَمَه ، فسمعت له صوتاً... وصريف القَّعو صوته ، وصريف البكرة صوتها عند الاستقصاء، وصريف القلم والباب ونحوهما صريرهما "(٢) .

وفى المعجم الوسيط : " صرف الباب أو القلمُ ونحوهما يصرف صريفاً : صَوَّت . ويقال :صرف نابُه ، وصرف بنابِه ، وصرف الشئ صَرفاً : رَدَّهُ عن وجهه... وصَرَّف الأمر : دَبَّره ووجهه ، وصَرَّف الألفاظ : اشتق بعضها من بعض (٣) .

وقيل إن المنصرف من الصريف ، وهو الصوت ، لأن فى آخره التنوين، وهو صوت ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأن الاسم رجع عن شبه الفعل"(٤) قال النابغة الذبيانى (٥) .

١– الفيروزآبادى. القاموس المحيط ، مادة صرف : ج ٣ ص ١٦، والجوهرى، الصحاح، مادة " صرف " .

٢– ابن منظور، اللسان ، مادة صرف: ج ١١ ص ٩١ : ٩٣، وانظر كذلك مجمع اللغة العربية " المعجم الوسيط" مادة صرف :ج ١ ص ٥١٥، وأبو بكر الرازى، مختار الصحاح، مادة صرف : ص ٣٦٢ .

٣ – المعجم الوسيط ، مادة صرف :ج١ص٥١٥ ، مختار الصحاح "مادة صرف " : ص٣٦٢ .

٤ – شرح الأشمونى "منهج السالك " :ج٢ص٥٠٦.

٥– ورد هذا البيت فى ديوان النابغة الذبيانى : ص ١٠، واللسان، مادة صرف : ج ١١ ص ٩٣، وشرح الأشمونى " منهج السالك " : ج ٢ ص ٥٠٧ ، والبيت من البحر البسيط، مقذوفة : مرمية ، الدخيس : لحم بطن الكف ، البازل : البعير، صريف القعو : أى أن للناقة صوتاً يشبه الصوت الصادر عن البكرة أو الخشبة المستديرة، المسد : الحبل .

مَـقْدُوفةٍ بدخيس النَّحْضِ بازلُها ∴ لها صريفٌ صريفَ القَعْو بالمَسَدِ

أى أن للناقة صوتاً يشبه الصوت الصادر عن البكرة والخشبة المستديرة ، وهو وصف لها بالكلال .

وقيل إنَّ المنصرف من الانصراف فى جهات الحركات ، وقيل من الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأنه انصرف عن شبه الفعل(١) وسمى منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره(٢) .

ومعنى هذا أن الانصراف هو الرجوع والارتداد ، ومعنى لا ينصرف لا يرتد ولا يرجع ، ومعنى غير المنصرف غير راجع .

والأصل فى التصريف هو الصرف، وقد ورد كل منهما فى القرآن الكريم على معنى التغيير والتحويل والانتقال ورد الشئ عن وجهه، قال الله تعالى : "قَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا "(٣) .

والتصريف تفعيل من الصرف ، وهو أن تصرف الكلمة الواحدة، فتتولد منها ألفاظٌ مختلفة ومعانٍ متفاوتة(٤) .

وحين نمعن النظر فى كل ما سبق نجد أن المادة اللغوية للصرف تدور معظمها حول اللفظ المفرد من حيث بناؤه ، ووزنه ، وما يطرأ عليه من تغيير، فتارة نجده مأخوذاً من التصريف وهو التغيير، وأخرى من التصويت ، وثالثة من الانصراف وهو الرجوع .

ونستنتج من هذا أن الانصراف هو الرجوع والارتداد ، ومعنى لا ينصرف لا يرتد ولا يعود ، ومعنى غير المنصرف غير عائد .

١- منار السالك : ج٢ هامش ص١٨٠، وشرح الأشمونى منهج السالك : ج٢ص٥٠٧، واللسان مادة " ورد" : ج١١ص٩٣، تشويق الخلان : ص٧٥ .

٢ - حاشية الصبان : ج٣ص٣٧١.

٣- سورة الفرقان، آية/١٩ .

٤- الجرجانى المفتاح فى الصرف : ص٢٦ والميدانى ، نزهة الطرف: ص٦٥ وما بعدها .

obeikandi.com

وأياً كان الأمر ، فإن التصريف مأخوذ من الصرف وهو التغيير الذى يطرأ على الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم (قول) إلى قال ، ويشمل ذلك الإعلال والإبدال والنقل ([1]) .

وبناءً على هذا فإن التصريف يقصد به جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى مثل : كَتَبَ، كاتب، مُكاتِب، كُتُب، مكتب، كَتُوب .. إلخ .

ولهذا كان التصريف من أجل أركان الأدب ، وبه يُعْرَف سعة كلام العرب،ومنه يتدرج إلى اللغة العربية ،ويتوصل إلى حَلِّ العويصات الأدبية "([2]).

هذا وقد اختار المتأخرون الصرف علماً لهذا العلم لأنه الأصل، ولأن فيه اختصاراً ولأنه موازن لكلمة النحو .

أما المتقدمون فقد اختاروا التصريف ليكون علماً له نظراً إلى كثرة التغيير والتحويل والتصريف فيه .

ثانيا الصرف فى الاصطلاح :

يقصد بالصرف التنوين الذى يلحق الاسم المُعَرَّف الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، والاسم المنون مُصْرَفاً أو مُنْصَرِفاً ، وهذا التنوين يَعُدُّه النحاة دليلاً على تمكن الاسم فى باب الإسمية تمام التمكن ، يقول ابن مالك ([3]) .

الصرف تنوين أتى مُبَيِّنَاً ∴ معنىً به يكون الاسم أمكنا

١- ابن عصفور، المُقْرِب : ج ٢ ص ٧٨ وما بعدها .

٢- الميدانى، نزهة الطرف فى علم الصرف : ص ٥٨ .

٢- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف : ص ١٤٠، وشرح الأشمونى " منهج السالك " : ج ٢ ص ٥٠٦، وشرح ابن عقيل على الألفية : ج ٣ ص ٣٣٠، والسفاطونى،وتشويق الخلان : ص ٧٥، و منار السالك: ج ٢ ص ١٨٠، وحاشية الصبان : ج ٣ ص ٣٦٩ .

يعنى أن الصرف هو التنوين الذى يُعرف ويتبين أن الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن ، وهو مذهب المحققين ، قال ابن الناظم : أى الصرف تنوين يبين كَوْنَ الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل فيستحق بذلك أن يُعَبَّرَ عنه بالأمكن، أى الزائد فى التمكين"(١) .

ويقول ابن السراج :" اعلم أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين " (٢) ويقول عبقرى العربية ابن جنى : " فالمنصرف : ما لم يشابه الفعل من وجهين ، وتدخله الحركات الثلاث – الضمة والفتحة والكسرة – والتنوين ، ويكون آخره فى الرفع مضموماً ، وفى النصب مفتوحاً ، وفى الجر مكسوراً، نقول فى الرفع : قام زيدٌ يا فتى ، وفى النصب : رأيت زيداً يا فتى، وفى الجر : مررت بزيدٍ يا فتى ، فضمة الدال علامة الرفع ، وفتحتها علامة النصب ، وكسرتها علامة الجر ، ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم " (٣) .

وعلى هذا الأساس فإن الإعراب تتعاقب عليه معان لا تتميز إلا به كالفاعل والمفعول وغيرها ، فالأصل فى الأشياء أن تنصرف ، فإذا اضطر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها فى الرفع والخفض فعل ذلك لأنه الأصل ، وأيضا فإنه إذا اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوبَ نَوَّنَهُ، وقيل صرفه للضرورة ، مع أنه لا جر فيه، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً " .

وليس الجر بالكسرة من الصرف ، وإنما حذف من التنوين كراهية أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم لأنه حُكِى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة فى غير النداء،قال:شرقت دموعِ بهن فهى سُجُوم (٤) .

١– ابن الناظم، شرح الألفية : ص ٦٣٢ .

٢ – ابن السراج، الأصول فى النحو : ج٢ ص ٧٩ .

٣ – ابن جنى، اللمع فى العربية : ص ١٢

٤–حاشية الصبان : ج ٣ ص ٢٢٨، والأشمونى منهج السالك : ج ٢ ص ٥٠٦

وفى معجم لاروس الجديد يدرس علم الصرف شكل الكلمات:

Morphologie: gram, Etude de la form des moto(١)

فى حين علم الصرف العربى يقصر بحثه فى دائرة محدودة من الكلمات لا كل الكلمات ، وهى الكلمات المعربة والمتصرفة المشتقة . أما المصطلح الغربى فدائرة البحث فيه أوسع ، يشمل الصرف فيه دراسة شكل أى كلمة طالما أنها منطوقة فى اللغة Spoken Language ، ففى معجم وبستر *الكبير*:

Morphology a study of description of word formation in a language(٢).

أى دراسة وصف الكلمة وشكلها فى اللغة

هذا وقد فَسَّر علماء اللغة المحدثون علامات الإعراب الأصلية ، أعنى بذلك الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر ، بطريقة عملية فلسفية تطبيقية لها مدلول عليها، يقول سوسير De Saussure : هى حقيقة نفسية أو صورة سمعية تحدثها فى دماغ المستمع سلسلة الأصوات التى تلتقطها أذنه، وتستدعى إلى ذهن هذا المستمع صورة ذهنية أو مفهوماً هو المدلول Signific (٣)

ومفهوم سوسير للغة يجعلها نظام من الرموز لا دخل للعلاقات المجازية فيه ، وإنما يجعل تبادل المناهج والنتائج بين الباحثين فى اللغة أمراً هاماً ونافعاً.

ولقد كان علم الصرف Morphology جزءاً من علم النحو grammar لأن النحو يشتمل على علمى الإعراب والتصريف " فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة ، على حين الصرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة " (٤) أى أن النحو هو

1- Nouveau Larousse, Classique, P: 776, Paris, 1974.

2 - Wepesttra Leekpeer, the study of word forming elements and processes in a language : p.772 .

3-De Sussure, Course in general linguistics, p :65

٤- ابن جنى ، المنصف فى شرح كتاب التصريف : ج١ص٤ .

openkandil.com

انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والتركيب وغير ذلك.(١)

وبناء على هذا فان النحو العربى يدرس المفردات والتراكيب ،وهو ما يهتم به النحو الحديث ، ونعنى بذلك أنه يهتم بدراسة تركيب الجملة خلال الإشارة الى "النظم والصرف "أى أنه يشتمل على ما يندرج تحت مصطلح Morphology و Syntax (٢) أما الصرف فإنه يهتم بدراسة بنية الكلمة فى ضوء ما يطلق عليه المورفيم Morpheme الذى هو أصغر وحدة صرفية ذات معنى"(٣)

ولقد تحدث سيبويه عن مسائل صرفية متنوعة أوردها فى ثنايا الكتاب، دون نص صريح منه ،ثم جاء المازنى فألف كتاباً فى التصريف وهو على رأى بعضهم أول من دَوَّنَ علم الصرف بعدما كان مندرجاً فى علم النحو"(٤) وهو أنفس كتب التصريف وأرصنها"(٥) غير أن منهج العلماء والباحثين فى دراسات موضوعات الصرف، سواء أكان جزءاً من النحو أو منفصلاً عنه، لم يتطور ليدرس الكلمة التى تتأهب للدخول فى الجملة ، ولم يصبح كما كان يجب أن يكون موقعه من الدرس اللغوى عند العرب "إذ من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغى أن يكون أصلا لمعرفة حالته المتنقلة"(٦) بيد أن النحاة نظروا إلى التصريف فى معظم الأحيان ، على أنه علم عويص صعب، فأخروا مباحثه فى كتبهم، ونظروا إليه كما لو كان مستقلا ، ولم يربطوا بين مباحث الصرف بعضها ببعض، وكذلك لم يربطوا بينها وبين النحو ، بل أوقفوا منهجهم التأليفى على رأسه، فبدلاً من أن

١- الخصائص : ج١ ص٣٥ وما بعدها .

٢- محمود ياقوت ، معاجم الموضوعات : ص ٢٦٠.

٣- المصدر السابق : ص ٢٥٣

٤- حاجى خليفة ، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : ج١ ص٤١٢ .

٥- ابن جنى ، المنصف : ج١ص٥ .

٦- المصدر السابق :ج١ ص٤.

obeikandi.com

يكون الصرف تمهيداً ومدخلاً للنحو ، أصبح النحو تمهيداً للصرف، وعللوا ذلك بقولهم: "إن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً، بُدِئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيىء به بعد ، ليكون الارتياض فى النحو مُوَطَّئاً للدخول فيه ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرف الحال"(١)

وها هو ذا الأشمونى يوضح لنا مفهوم علم الصرف ، فيقول: "التصريف فى اللغة التغيير، ومنه تصريف الرياح، أى تغييرها"(٢) وبناء على هذا فإن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة الواحدة ، فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة "(٣)

وبناء على هذا فإن التصريف من أجَّل أركان الأدب ، وبه يعرف سعة كلام العرب ، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية، و يتوصل الى حل العويصات الأدبية "(٤) ونشير إلى أن " الصرف ليس غاية فى ذاته ، وإنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص، اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو"(٥) ومعنى هذا ، أنه لا يجوز عزل أحد العلمين عن الآخر فى النظر والتطبيق ، لأن مسائله متشابكة إلى حد كبير، ونتائج البحث فى الصرف لا قيمة لها ولا وزن ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب

ونستنتج مما سبق أن ثمة علاقة وثيقة بين علوم الصرف والنحو والأصوات ، كل منهم يكمل الآخر ، يفيد ويستفيد ، يؤثر ويتأثر ، فحين نستقرى – مثلاً – أبواب الإبدال والإدغام والمخالفة الصوتية والتعريب والتوليد إلى آخره ... نلحظ إفادتها من الدراسات الصوتية والصرفية معاً ، كل منهما مرتبط بالآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما بأية حال من الأحوال . وأن مباحث

١- المصدر السابق ، ج١ ص٥

٢- الأشمونى ، منهج السالك : ج٣ ص٧٧٩ ، وأحمد الحملاوى ، شذا العرف فى فن الصرف : ص ١٩ .

٣- عبد القاهر الجرجانى ، المفتاح فى الصرف : ص ٢٦ .

٤- الميدانى ، نزهة الطرف : ص ٥٨ .

٥- د: كمال بشر ، دراسات فى علم اللغة : ص ٢٩ .

الصرف – كما يقول الدكتور كمال بشر – مبنية فى أساسها على ما يقرره الأصوات ، وما يرسمه من حدود ([1]) وأنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات ([2]) .

والخلاصة أن علم الصرف Morphology يدرس الكلمة المفردة فى حالة انعزالها عن التركيب، بمعنى أنه يتعامل مع الكلمة وبنيتها عن طريق تحليلها الى عناصرها الصرفية المختلفة، أما النحو Grammar فإنه يدرس الجملة مركبة،ولا بد من توجيه مسائل الصرف لخدمة الجملة فى حالة تركيبها.وأن الدرس الحديث يفيد القديم بإلقاء الضوء عليه ، ولا يتنافر معه .

obeikandl.com

[1] – علم اللغة العام " الأصوات " : ص٢٤٠

[2] – المصدر السابق : الصفحة نفسها

obeikandl.com

الفصل الثانى
الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى

الحكم الإعرابي للممنوع من الصرف

إن الإعراب فرع على المعنى وتابع له، كما أن المعنى فرع على الإعراب وتابع له، والناظر فى هاتين المقولتين يرى لأول وهلة التعارض بينهما تماماً، وكذلك فقد كثر الجدل حول صحة هاتين المقولتين، فمن يقلْ بالأولى ينكرْ للثانية، ومن يقل بالثانية ينكر للأولى. وحجة الفريق الأول أن المعنى سابق على الإعراب، فلابد أن يكون متبوعاً، ويكون الإعراب منطقاً وعقلاً تابعاً وحجة الفريق الأخر أنه لما كان المعنى لا يتبين إلا إذا أعرب الكلام ، فالإعراب يكون متبوعاً والمعنى تابعاً له .

وحين نمعن النظر فى هاتين المقولتين نلحظ أن كلتيهما صواب، رغم اختلاف كل منهما عن الأخرى فى التطبيق العلمى، فأنت إذا أردت إنشاء حديث، فالإعراب يكون حينئذ فرعاً على المعنى، لأن المعنى مستقر فى الذهن، وعليك أن تحكم ضبط الكلام وتركيبه ونظمه، وتوظف قواعد النحو والإعراب على الكلام ليستقيم لك المعنى الذى أردت، فهذا خاص بالمتكلم. أما أن يأتيك نص معرب، فالمعنى حينئذ هو الفرع على الإعراب، وذلك لأن تحديدك الإعراب فى هذا النص بما فيه من حركات وتركيب ونظم ودوالٍ معنوية كالتأنيث والتذكير، والعدد والزمن، يترتب عليه فهم الذى أراده المتكلم. وعلى أية حال فإن الإعراب إشارات ورموز بين المتكلم والمخاطب لفهم المعنى.

ونحن نعلم أن النحاة أسسوا قواعد الإعراب بناء على السماع والجمع واستنباط الأصول، ولم يكتفوا بهذا، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا فى قياسهم ، وابتكروا فى اللغة أصولاً وقواعد رغبة منهم فى اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب ، أو انطباق كل أسلوب عليه ، حتى تمت لهم تلك المجموعة الإعرابية التى لها أصول وقواعد يسيرون عليها بناء على أخذهم وسماعهم من البدو والأعراب.

ولما كان الإعراب – هو التحليل النحوى للتراكيب والجمل والنصوص العربية – يقوم على أساس من الأصول والمقررات النحوية النظرية العامة والخاصة المتصلة بالكلمة وأقسامها، والجمل وأقسامها، وشِبْهِ الجملة وأحكامها، والإعراب والبناء، وما يتصل بذلك من أحكام الإعمال والإهمال وغيرهما من الأحكام التفصيلية التى يعنى النحاة ببيانها فى أبواب النحو المعروفة، بالإضافة إلى أنْ عَنِى به بعضُهم فى تناوله لأحكام الأدوات العاملة والمهملة ومعانيها، لما كان ذلك كذلك فقد رأيت أن أتناول الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف بشئ من التفصيل([1]) .

ولا ينكر أحد أن الإعراب من أهم خواص الكلام العربى ، بل هو الخاصة الأساسية التى تميز لغتنا من غيرها من اللغات المعروفة لنا اليوم، إن الإعراب يمثل جانباً من جوانب النحو بالمعنى العلمى الدقيق ، ولكنه جانب ذو أهمية بالغة فهو - بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة فى الإفصاح عن المعانى النحوية دليل صحة الكلام فى جملته، وأمارة صحة جوانب النحو الأخرى من موقعية ، وربط وعلاقات داخلية بين مكونات التركيب([2]) .

ويعد الإعراب من أبرز ظواهر اللغة العربية ، ومن أجلى سماتها البارزة، ومن هنا أولاه العلماء عناية خاصة وجعلوه من خصائص اللغة العربية، ومن ثم تُحدَّد المعانى النحوية قبل الإعراب، يقول ابن قتيبة عند حديثه عن الإعراب الذى جعله بشكله المعروف فى الفصحى من خصائص العربية :" ولها الإعراب الذى جعله الله وَشْيَاً لكلامها وحِلية لنظامها، وفارقاً فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوتْ حالاهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخى بالتنوين ، وقال آخر: هذا قاتلُ أخى

١- د: طاهر حمودة، أسس الإعراب بتصرف يسير جداً : ص ٤.

٢- د: كمال بشر، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ "مقال فى مجلة المجمع": ج٢ ص١٦٠ وما بعدها.

بالإضافة لـدل التنـوين على أنـه لم يقتـله ، ودل حـذف التنوين على أنـه قتله ... ([1]) .

ونلاحظ هنا أن ابن قتيبة يفرق بين التنوين الذى يليه مفعول بـه لاسـم الفاعل ، وعدم التنوين الذى يليه مضاف إليه .

ثم يشـير إلى أثر المعنى النحوى الذى تـدل عليه العلامـة الإعرابيـة فيقول: " وقال رسول الله ﷺ لاُ يقتل قرشىٌ صبراً بعد اليوم،فمن رواه جزمـاً أوجب الكلام للقرشى ، ألا يُقْتَلْ إن ارتد، ولا يُقْتَصْ منه إن قَتَـل، ومـن رواه رفعاً انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتدُ عن الإسـلام فيسـتحق القتل، أفلا ترى الإعراب كيف يفرق بين هذين المعنيين ([2])

ومثل هذا المعانى يطلق عليها معانى الجمل، حيث دَلَّ المعنى الأول وهو الجزم على النهى، وهذا نوع من الأساليب الإنشائية، ودَلَّ المعنى الثانى وهـو الرفع على الخبر، وهذا نوع من الأساليب الخبرية.

ومن ثم نصَّ العلامة ابن جنى على إن الإعراب هو الإبانة عن المعـانى بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبـوه، علمـت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام (شَرْجَاً) ([3]) واحداً لأُسْتِبْهِمَ أحدهما من صاحبه ([4]) .

والكلمة لا تعرب إلا بعد تمام بنيتها ، ثم يقع الإعراب على الحرف الذى هو تمامها ومنتهاها، تقول رجل ورجال، فيقع الإعراب فى الكلام الذى هو تمام الاسم، فإذا ثنيت، فتمام التثنية الألف فى الرفع والياء فـى الجـر والنصـب، والنون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضاً لما منع من الحركة والتنوين([5]).

١- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن : ص ١٥.

٢- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن :ص١٥.

٣- شَرْجَاً : أى نوعاً .

٤- الخصائص: ج١ ص ٣٦ .

٥- أبو نصر، شرح عيون كتاب سيبويه : ص ٢٣ .

وقال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التى اختصت بها العرب ، الإعرابُ الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ،وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام،ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا نعت من تأكيد([1]).

وقد نَصَّ الدكتور محمود ياقوت على أن الكلمة الواحدة فى التركيب الواحد يمكن أن تحتمل أكثر من علامة إعرابية، ومن ثم أكثر من موقع إعرابى.. كما يَذْكر ميل الفراء إلى القول بوجوه الإعراب أو الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة بطريقة واضحة، فيما لم يرد حوله قراءات قرآنية، مع ربط ما يراه من هذه الوجوه بسنن العرب فى كلامها، ثم ربط ذلك بالدلالة، وما يمكن أن تحتمله من معان([2])

وفى دلائل الإعجاز: "قالوا (المعتزلة) لو كان النظم يكون فى معانى النحو لكان البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر، وشيئاً مما يذكرونه، لا يأتى له نظم كلام، وإنَّا لنراه فى كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم فى علم النحو.... وجوابنا.... هو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات (الاصطلاحية) فإذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول: جاءنى زيد راكباً، وبين قوله: " جاءنى زيد الراكب " فلم يفده أنه لا يعرف أنه إذا قال "راكباً" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا: إنه حال، وإذا قال " الراكب " أنه صفة جارية على زيدٍ، وإذا عُرِف فى قوله: "زيد منطق" أن زيدا مخبر عنه، ومنطق خبر،لم يضره ألا يعلم أننا نسمى " زيد " مبتدأ وإذا عرف فى قولنا "ضربه ليتأدب" لم يضره ألا يعلم أنا نسمى التأديب مفعولا له، ولو كان عدمه العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأوردناه بها ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه، وألا يفصل فيما يتكلم به بين نفى وإثبات وبين "ما" إذا كان استفهاما، وبينه إذا كان بمعنى الذى ، وإذا كان بمعنى المجازاة لأنه لم يسمع

١- ابن فارس، الصاحبى : ص ٧٦ .

٢- قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، ص ١٠٥، وما بعدها.

عباراتنا فى الفرق بين هذه المعانى. أترى الأعرابى حين سمع المؤذن يقول أشهد أن محمدًا رسول الله بالنصب، فأنكر وقال: صنع ماذا: أنكر عن غير علم أن النصب يخرجه عن أن يكون خبراً، ويجعله والأول فى حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأول فى حكم اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة إن كان لم يعلم، فلماذا قال: "صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعله خبراً " (١) .

وحين نمعن النظر فى الكلام السابق يتبين لنا أن المراد من المعانى النحوية كان من مراد المتكلمين وقصدهم، وأن هذه المعانى اشتملت على الحال والصفة والمبتدأ والخبر والمفعول له، واشتملت كذلك على أغراض المتكلمين من نفى وإثبات واستفهام ومجازة (أى شرط) وهى كلها أساليب إنشائية .

ومن ثم كان لابد من تفاعل المعنى النحوى مع الدلالة، وقد أطلق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف على تفاعل المعنى النحوى الأَوْلَى، والدلالة الأَوْلَوية للمفردات فى السياق الملائم الذى يعطى الفرد معنى جديداً خاصاً فى إطار الجملة "المعنى النحوى الدلالى" وقد يرد مختصراً "المعنى النحوى" وهو- أى المعنى النحوى- بهذا الفهم يختلف عما هو معروف بالمعانى النحوية المأثورة عند عبد القاهر الجرجانى(٢).

إن الحديث عن المعنى النحوى الدلالى هنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما أسماه إمام العربية سيبويه "استقامة الكلام وإحالته" (٣) حيث ترجع استقامة الكلام إن كان مستقيماً ، وإحالته إن كان محالاً إلى مراعاة الأمرين جميعاً جانب الوظيفة النحوية للكلمة من ناحية، وجانبى المعنى الوضعى لمفرداتها Vocabualaryمن ناحية أخرى، أما المعنى النحوى الأَوْلَى فيقصد به الدكتور حماسة الوظائف النحوية المختلفة التى تنهض بها المفردات. والمستقيم الحسن - كما يقول

١- عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، : ص ١٤٨ وما بعدها.

٢- د: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة : ص ٥٥.

٣- سيبويه، الكتاب، ج١ ص ٢٦ " باب الاستقامة من الكلام والإحالة " .

ياقوت- هو الذى تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركيب والدلالة([1]) .

والذى بدا لى أن العلاقات الدلالية المتفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة تمثل فى نظر الدكتورين ياقوت وحماسة المعنى النحوى الدلالى وهذا يشبه - إلى حد ما - باصطلاح بايك Pike فيما يتعلق بمفهوم التأجيم (الَوحْدة النحوية) فقد رأى أنه عبارة عن "العلاقات المتبادلة بين الوظيفة النحوية ، والألفاظ أو الصيغ التى تشغلها، أو هى- بعبارة أخرى- وحدة مركبة من الوظيفة النحوية والألفاظ أو الصيغ ، بمعنى أنها علاقة متبادلة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والوظيفة فى إطار التركيب" ([2]) والذى أراه أن المتكلمين باللغة يختبرون معانى الجمل ، ويعلمون متى تكون صحيحة نحوياً، أو غير صحيحة نحوياً، ومع ذلك فإنهم ليسوا قادرين على شرح النظام المعقد للعلامات النحوية التى جلبت المؤثرات فى المعنى"([3]) .

والإعراب قد لا يتيسر ظهوره فى كل الحالات كما فى الأسماء المقصورة والمبنيات من نحو أسماء الإشارة وبعض الموصولات ، يقول ابن جنى: "فإن قلت فقد تقول " ضرب يحيى بشرى" فلا تجده إعراباً فاصلاً "، وكذلك نحوه، قيل إذا اتُفق ما هذه سبيله مما يخفى فى الفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: "أكل كمثرى يحيى" لك أن تقدم وأن تأخر كيف شئت، وكذلك "ضربتْ هذا هذه" وكذلك إن وضح الغرض بالتنبيه والجمع جاز لك التصرف نحو قولك" أكرم اليحييان البشريين" و "ضرب البشريين اليحيون" وكذلك لو أوْمَأتَ إلى رجل وفرس ، فقلت "كلم هذا" فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لابد فى الحال بياناً لما تعنى، وكذلك قولك

١- محمود ياقوت التراكيب غير الصحيحة نحوياً : ص ٤١.

٢- انظر مفهوم التأجيم عند بايك لواندوفسكى، ص ٩٦١.

1- Th. Lewandowski. Linguistiches worterbuch, I I I S. 96.

3- Culler, Jonatham, structuralist Poetics .P 68 .

"ولدتْ هذه هذه" من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير متكررة، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع(١) جاز لك التصرف لما تلحق من البيان نحو: "ضرب يحيى نفسه بشرى" و "كلم يحيى العاقل مُعَلَّىً " أو كلم هذا زيداً يحيى" ومن أجاز "قام وزيد عمرو" لم يُجِزْ ذلك فى نحو" كلم هذا وزيداً يحيى" وهو يريد "كلم هذا يحيى وزيداً " كما يجيز ضَرَبَ زيداً جعفرُ " فهذا طرف من القول أدى إلى ذكر الإعراب(٢)

ويمكننا أن نستنتج من كلام العلامة ابن جنى ما يلى :

١-الإعراب هو الملمح الأساسى فى الكشف عن المعانى النحوية، وهو بذلك ينتهى إلى ما يعرف فى علم اللغة الحديث بالملامح الفارقة التى لا يجوز حذفها أو الاستغناء عنها، لأنه من نوع disticitive features وليس من نوع الملامح أو القرائن الفائضة redundant ويعد الملمح فائضا إذا أمكن فهم المعنى بدونه، ومن ثم يفقد صفته التمييزية(٣)

٢-يكشف الإعراب عن المعنى النحوى بألفاظ العلامات الإعرابية كالألف والواو فى المثالين اللذين ذكرهما، وكالضمة والفتحة والكسرة وغير ذلك من العلامات الأصلية أو الفرعية، ولما كانت بعض حالات الإعراب تقتضى حذف الحركة "كما فى المضارع المجزوم الصحيح الآخر " أو تقصيرها " كما فى جزم المضارع المعتل الآخر " أو حذف الحرف الذى هو علامة الإعراب " كما فى جزم الأفعال الخمسة " فإن ابن يعيش قد أدخل تعديلاً يسيراً على عبارة ابن

---

١ - الإتباع : وسيلة من وسائل اللغة إلى الإنسجام والمماثلة مالت إليها اللغة لإبراز الرنينِ الموسيقى فى جملها، وهى أكثر وضوحاً فى بنية الكلمة ، وهى كما يقول ابن فارس : " أن تتبعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً ... وذلك قولهم : ساغبٌ لاغبٌ ، انظر الصاحبى : ص ٤٥٨ ، وهى عبارة عن تأكيد الكلمة بضم كلمة أخرى إليها لا معنى لها فى ذاتها غير أنها تساويها فى الصيغة والقافية بغرض الزينة اللفظية وتأكيد المعنى ، والكلمة الثانية تسمى كلمة الإتباع مثل : هنيئاً مريئاً ، وشيطان ليطان .

٢- ابن جنى الخصائص : ج١ ص٣٦ وما بعدها

٣-انظر فى التفرقة بين النوعين عند تشومسكى، و د: تمام حسان، مقالات فى اللغة والأدب: ص ٧٤ و د : عبد الفتاح البركاوى ، دلالة السياق : ص ,٢٥٤

جنى التى يقول فيها " الاعراب هو الابانة عن المعانى بالالفاظ " (١) ليجعل الإعراب شاملاً لكل هذه الحالات عندما قال: "الإعراب هو الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم " (٢)

وقبل بحثنا فى صرف المرفوع أو المنصوب أو المخفوض نحاول التعرف على كيفية تكوين الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) لما لها من أثر مهم فى أحكام الممنوع من الصرف من ناحية الجر بالفتحة والمنع من التنوين. فالحركة كما يقول عبقرى العربية ابن جنى: "عبارة عن تحريك العضو الذى هو الشفتان عند النطق بالصوت الذى هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت" (٣)

ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرك حقيقة، لأن الحرف الذى هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء (٤) فالقدماء - على هذا النحو- عَدُّوا هذه الحركات من الأصوات الصائتة vowels التى تحدث عندما ينطلق الهواء معها انطلاقاً تاماً بحيث لا يعوقه عائق فى أى منطقة من مناطق النطق، كما عَدُّوها أيضًا أبعاض حروف المد، يقول عبقرى العربية: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين" (٥) .

لكن، لماذا سميت الحركات القصيرة بهذا الاسم ؟

للإجابة على هذا السؤال يقول ابن جنى: "إنها سُميت بذلك لأنها تقلق الحرف وتحركه عن موضعه الذى تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التى هى أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة تجذبه نحو الواو (٦) فإذا ثبت ذلك فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم

١- ابن جنى ، الخصائص : ج١ ص٣٦ .
٢- انظر، شرح المفصل: ج ص ٧٣ وقارن بما ورد فى ابن عقيل، شرح التسهيل : ج١ ص ١٩.
٣- ابن جنى، سرح صناعة الإعراب : ج١ ص ٦.
٤- السهيلى، نتائج الفكر فى النحو: ص ٦٧.
٥- ابن جنى ،سر صناعة الإعراب : ج١ ص ١٩.
٦- المصدر السابق : الصفحة نفسها.

عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صوت خفى مقارن للحرف، وإن امتد كان واواً، وإن قصر كان ضمة، وصورتها عند حُذَّاق الكُتَّاب صورة واو صغيرة، لأنها بعض الواو، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف(١) وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفاً، وإن قصرت فهى بعض ألف، وصورتها كصورة ألف صغيرة، وكذلك القول فى الكسرة والياء أن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسرة مع مقارنة الحرف(٢) .

ومعنى هذا أن الحركة تلى الحرف الصامت فى النطق لا تسبقه ولا تزامنه فى تكوينه، ومعنى هذا أيضا: أنك إذا أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها، وذلك قولك فى إشباع حركات "ضُرِبَ " نحو: "ضوريبا"(٣) .

وما ذكره عبقرى العربية ابن جنى يتفق مع وجهة نظر علماء اللغة المحدثين، يقول الدكتور كمال بشر " فالحركات إنما سميت كذلك- على رأيهم- لأنها تحرك الحرف وتقلقه، أو كما قال بعضهم، لأنها تجذبه نحو (الحروف) التى هى أجزاؤها، فالفتحة تجذبه نحو الألف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة نحو الواو، وهذا التفسير أقرب إلى أن يكون تعليلا لتسميتها بالحركات من كونه بياناً وتوضيحاً لخواصها(٤) .

فقولنا إذن: فتح وضم وكسر وسكون، هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعاً ونصباً وخفضا وجزماً ، فهى من صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما(٥)

١- قد تطورت الفتحة فى فترات وضعها من نقطة فوق الحرف لما اصطلح عليها أبو الأسود الدؤلى إلى ألف مسطوحة فوق الحرف أيضا كما وضعها الخليل بن أحمد، وهو الشكل الذى ما زلنا نستعمله فى وقتنا الحاضر

٢- السهيلى، نتائج الفكر فى النحو: ص ٦٧.

٣- ابن جنى، سر الصناعة: ج١ ص ٣٠.

٤- د: كمال بشر، علم اللغة العام (القسم الثانى) الأصوات : ص ٧٧.

٥- السهيلى، نتائج الفكر فى النحو : ص ٦٧.

ومعنى هذا أن حركات الاسم فى "نصب ورفع وجر" ويدخل تحت كل حركة من هذه الحركات معان وظيفيةُ كثيرةُ ، فالنصب يدخل تحته المفعولات بأنواعها والمستثنى والتمييز والحال، والرفع يدخل تحته المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه.

ونستنتج ما سبق أن حركة الإعراب هى الرفع والنصب والجر والجزم، إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه الصفات التى تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما يكون بسبب، وهو تحريك العضو، فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعنى بالسبب العامل([1]) .

والذى بد لى أن هذه الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) هى التى تجذب الحرف نحو الألف والواو والياء عند إطالة الصوت، وهذا يفسر على أن فيه شعوراً وإدراكاً من نوع ما لخواص هذه الحركات، وذلك بسبب ربطها بحروف المد (الألف والواو والياء) وَعُدها أبعاض منها.

هذا، وقد برهن العلامة ابن جنى بأدلة كثيرة بَيَّنَ أن الحركات القصار أبعاض حروف المد، أهمها: " أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عمرو) فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت (عامر) وكذلك كسرة عين (عنب) إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك (عينب) وكذلك ضمة عين (عمرو) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك (عومر) فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها ([2]) .

١- السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو: ص ٦٨.

٢-ابن جنى، سر الصناعة: ص ٢٠.

والذى نفهمه من كلامه هذا أن أصوات اللين طويلة وقصيرة، فالطويلة تتمثل فى " الألف والواو والياء " والقصيرة هى " الفتحة والضمة والكسرة " فألف المد ما هى إلا فتحة طويلة، وواو المد ما هى إلا ضمة طويلة، وياء المد ما هى إلا كسرة طويلة، وهى دون حركات قصيرة، والفرق بينهما فرق واضح يتمثل فى كمية الهواء الخارج مع الصوت، وفى الوقت الذى يستغرقه النطق بكل منها.

وبناء على ما سبق نستخلص ما يلى :

١-أن الفتحة حركة قصيرة (a) هى نصف ألف المد الذى هو حركة طويلة (aa) فليست ألف المد إلا إشباعاً للنطق بالفتحة.

٢-أن الضمة حركة قصيرة (o) هى نصف واو المد الذى هو حركة طويلة (oo) فليست واو المد إلا إشباعا للنطق بالضمة.

٣-أن الكسرة حركة قصيرة (i) هى نصف الياء الذى هو حركة طويلة (ii) فليست الياء إلا إشباعاً للنطق بالكسرة.

ويمكننا تفسير علامات الإعراب بأنها رموز لغوية تنطبق عليها ما ينطبق على سائر الرموز أو الوحدات اللغوية من قبولها لمبدأى الترادف والاشتراك، وكلاهما من السمات المميزة للغات الشرقية، فكما أن هناك اشتراكاً فى الألفاظ أو الوحدات المعجمية،واشتركا فى المورفيمات أو الوحدات الصرفية فإن علامات الإعراب(وهى وحدات صرفية أصلاً)مما يقبل الاشتراك أيضاً، وما ينطبق على قبول الوحدات الصرفية للترادف ينطبق أيضاً على علامات الإعراب([1])

إن هذه الحقيقة المتمثلة فى قبول مبدأى الاشتراك والترادف فى العلامات الإعرابية لا تنفرد بها اللغة العربية، وإنما تشاركها فى ذلك كل اللغات التى

١- د: عبد الفتاح البركاوى، دلالة السياق: ص ٢٦٥.

تنتمى إلى الفصيلة المتطورة من اللغات البشرية، ونعنى بها الفصيلة التصريفية([1])

لكن، كيف تتكون هذه الحركات القصار Vowels ؟

أجاب علماء اللغة المحدثون بجواب فلسفى لطيف، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "إنها من الأصوات المهجورة التى يحدث فى تكوينها أن يندفع الهواء فى مجرى مستمر، خلال الحلق والفم، وخلال الألف معهما أحياناً دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضييق مجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً([2]).

ثم وضحوا لنا حال وضع اللسان معهما أثناء خروجها من مخرجها، يقول: "وتتحدد أنواع الحركات بحركة مقدمة اللسان نحو الحنك، أو حركة مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك كذلك، فإن كان اللسان مستوياً فى قاع الفم مع انحراف قليل فى أقصاه نحو أقصى الحنك، وتركت الهواء ينطق من الرئتين، ويهز الأوتار الصوتية وهو مار بها نتج عن ذلك صوت الفتحة (a) فإذا تركت مقدمة اللسان تتصعد نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء دون أن يحدث فى مروره بهذا الوضع أى نوع من الاحتكاك والحفيف، وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك نتج صوت الكسرة الخالصة (i) ولو صعدت مقدمة اللسان أكثر من ذلك نحو وسط الحنك، بحيث يحدث احتكاك الهواء المار بهذا الوضع، نتج عن ذلك صوت الياء، ولذلك يعد علماء الأصوات الياء صوتاً شبيهاً بالحركة Semi-vowel وذلك لأن وضع اللسان مع " الياء " أقرب إلى سقف الحنك من وضعها مع الكسرة، والفراغ بينهما أقل، بحيث يسمح للهواء المار بالاحتكاك فيحدث الحفيف الذى يسمع مع صوت " الياء " ولا يسمع مع صوت الكسرة ([3]) .

١- الفصائل وخصائصها النحوية، فى " أسس علم اللغة " لماريوباى : ص ٥٦ ، وقارن بما ذكر يانس.. H.Janssen, Handbuch der linguistic S: 431

٢- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى: ص ٩١.

٣-المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى:ص٩٢ وقارن بما ورد فى اللهجات العربية: ص٦٤ وما بعدها.

openkandil.com

لكن، ما الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف ؟

أقول: إن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة ومعربة بعلامة أصلية يتغير شكل آخرها بتغيير موقعها فى الجملة، والأصل فيها كذلك أن يكون فى آخرها التنوين تتوارد عليها معان كثيرة، لا تتميز إلا بالإعراب، أى يتغير علامة آخرها بتغيير العوامل الداخلة عليها، يقول الزَّجَّاج : "ومعنى ينصرف، ومعنى التمام: أن يدخله مع الرفع والنصب والخفض ومع الحركات التنوين"(١)

ومعنى هذا أن حق الأسماء الإعراب والتنوين، يقول الزبيدى:"اعلم أن حق الأسماء أن تكون معربة بالرفع والنصب والخفض،وأن يلحقها التنوين علامة لها(٢).ويقول الزَّجَّاجى:"الاسم الذى ينصرف هو الذى ينون ويخفض"(٣)

والإعراب إنما دخل الكلام دليلا على المعانى فوجب أن تكون تابعاً للأسماء لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها(٤)

وهذه الحركات عبارة عن تحريك العضو الذى هو الشفتان عند النطق بالصوت الذى هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت(٥) وتظهر على أواخر الكلمات وتتغير بتغيير العوامل الداخلة عليه، وتدل على موقعها من التركيب التى هى فيه، فنحن إذا قلنا:" جاء محمدٌ" وجدنا ضمة الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة فى موقع رفعٍ، وإذا قلنا: "رأيت محمداً" وجدنا فتحة الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة فى موقع نصب، وإذا قلنا: "سلمت على محمدٍ" وجدنا كسرة الدال حركة إعراب، دلت على أن الكلمة فى موقع جر.

ومما يعضد كلامنها هذا ويقويه قول عبقرى العربية ابن جنى:"المنصرف دخله الحركات الثلاث– الضمة والفتحة والكسرة– والتنوين ويكون آخره فى

١– ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٣.

٢– الزبيدى، الواضح فى علم العربية، ص ١٤٩.

٣– الزَّجَّاجى، الجمل فى النحو : ص ٢١٨.

٤– الزَّجَّاجى، الإيضاح فى علل النحو: ص ٧٦.

٥– ابن جنى، سر الصناعة، ج١ ص ٦.

الرفع مضموماً، وفى النصب مفتوحاً، وفى الجر مكسوراً، تقول فى الرفع: قام زيدٌ يا فتى، وفى النصب: رأيت زيدا يا فتى، وفى الجر: مررت بزيدٍ يا فتى، فضمة الدال علامة الرفع، وفتحها علامة النصب، وكسرتها علامة الجر، ودخل التنوين على الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم([1]).

وهذا التنوين يدخل فى الكلام لثلاثة معانٍ، أحدها الفرق بين المتمكن الخفيف من الأسماء وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن، يقول إمام العربية سيبويه: " والتنوين علامة للأمكن عندهم، وتركه علامة لما يستثقلون([2])

ونفهم من هذا الكلام أن التنوين هو الذى يفرق بين المنصرف من الأسماء وغير المنصرف، وأنه يلزم المنصرف لخفته وسهولته حين النطق به.

وخلاصة ما سبق أن الاسم المعرب المنصرف هو الذى يدخله التنوين فى آخره، وأن هذا التنوين علامة للاسم المعرب المنصرف الذى يتغير حركة آخره باختلاف موقعه فى الجملة، وأنه خفيف حين النطق به.

فالصرف إذن عبارة عن التنوين وحده، أما الجر بالكسرة فتابع له، فسقوطه بتبعيته التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما، إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين، بمعنى أن الاسم إذا صرف دخله التنوين فى آخره رفعاً أو نصباً أو جراً حسب السياق، وإذا منع الصرف لا ينون، يقول ابن الخشاب: " فإن أمن دخول التنوين عليه، ولحاقه الاسم عاد الجر، وجرى عامله على أصله فى تأثيره الخاص به، لأن الجر أنحذف تبعا للتنوين، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة، فثبت الجر فيهما، ولم يحذف، تقول مع الألف واللام: مررت بالفرسِ الأشقرِ، ونظرت إلى الرجل الأسمرِ، ومع الإضافة "عجبت من حمرائكم وأحمرِكم، وشقرائكم وأشقركم، وكنت قائلاً قبل لحاق الألف واللام والإضافة: "عجبت من فرس أشقرَ، ونظرت إلى حمراَء وأحمرَ([3])

١- ابن جنى، اللمع فى العربية، ص ١٢.

٢- سيبويه، الكتاب: ج١ ص٧.

٣- ابن الخشاب، المرتجل: ص ٧١.

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه قائلاً: فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام([1])

ونستنتج من هذا الكلام أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا أضيف أو دخلته أل، بمعنى أن الكسر يسقط فيه فى حالة الجر، فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، يقول ابن الناظم([2])

وَجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف ∴ ما لم يُضَفْ أو يك بعد أل ردف

وبناء على هذا فإن الممنوع من الصرف يصرف إذا عرف بـــ أل أو بالإضافة، ويمنع من الصرف إذا كان نكرة، حيث تنوب الفتحة عن الكسرة، ومن هنا يظهر الإعراب الفرعى، ومن ثم نلجأ إلى هذا الإعراب الفرعى هروباً من الثقل الذى تحدثه الحركات فى الحروف، ولجوءاً إلى التخفيف، من أجل ذلك كانت حركة الفتح نائبة عن حركة الكسر فى الممنوع من الصرف والتنوين

والذى بدا لى أن العرب - أعنى الناطقين باللغة - تميل إلى النطق بالفتح أو التسكين لما هو ثقيل، يقول العلامة ابن جنى: "ألا ترى أن مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء منها" أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه"، نحو قولك فى جمع (فُعْلة) و(فِعْلة) فُعُلاَت بضم العين، نحو غُرُفَات، وفِعْلات بكسرها نحو: كِسِرات، ثم يستثقلون توالى الضمتين والكسرتين، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول غُرَفات وكِسَرات، وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفات وكِسْرات، أفلاتراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون فى العدول عن الضمة والكسرة إليهما([3]).

ونستنتج من هذا الكلام أن النطق بالفتح أخف من النطق بالضمة، وأن الفتح أقرب إلى الكسرة، يقول الزَّجَّاج: "والمفتوح إلى المخفوض أقرب منه إلى

١- سيبويه، الكتاب، ج١ ص ٢٢ وما بعدها، وج٣ ص ٢٢١.

٢- ابن الناظم، شرح الألفية: ص ٥١ وما بعدها.

٣- ابن جنى، الخصائص، ح١ ص ٥٩.

المرفوع، لأن الضمة أثقل الحركات والفتحة أخفها، فهى إلى الكسرة أقرب، ومن ثم جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة، ولا فى حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم فى اجتماع الساكنين يُبْطِئُون، وفى كثرة الحروف المتحركة يَسْتَعْجِلون، وتذهب المهلة فى كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان([1])

وعلى هذا الأساس يكون هدف بناء الكلمات من حروف متحركة وساكنة تحقيق الانسجام الصوتى بين الحروف Vowl Harmony الذى بدوره يؤدى إلى سهولة النطق وخفته ويمنع التنافر بين حروفها الذى يؤدى إلى صعوبة النطق.

وبناء على هذا تؤدى الحركات دوراً مهمًا فى تحديد معانى الكلمات، وهذا يتطلب منا أن نعيد النظر فيما يتعلق بوظيفة هذه الحركات، إذ - غالباً - ما نجدها بين مادتين أو ثلاث متفقات فى جميع الصوامت والحركات عدا حركة واحدة، وهذا يترتب عليه اختلاف دلالة المعنى المعجمى Lexical meaning للمادة الواحدة.

ويؤيد هذا قول أستاذنا الدكتور طاهر حمودة: "وبما أن اختلاف ضبط حركة واحدة فى الكلمة الواحدة يؤدى إلى اختلاف أصلها ودلالتها المعجمية، فإن الكلمات فى اللغة تعد بمثابة رموز تدل على المعانى، فهذه الأصوات المؤلفة بطرق مخصوصة ترمز لأشياء أو أفكار فى العالم الخارج عن اللغة، واللغة بهذا الاعتبار، أى من حيث كونها مجموعة من العلامات أو الرموز الصوتية تشترك مع طائفة من النظم يصدق عليها ما يصدق على اللغة من أنها تتكون من علامات اصطلاحية يستعان بها على توصيل دلالات اصطلاحية([2])

١- الزَّجَّاجى، الإيضاح فى علل النحو : ص ٧٠ وما بعدها.

٢- د: طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين: ص ١٧١.

والسؤال الذى نود أن نطرحه هنا، أليست الفتحة فى جر الممنوع من الصرف تعد أصلا؟

بلى، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "الفتحة فى جر الممنوع من الصرف تعد أصلا، لأنها من الحركات الخفيفة، أو هى من الفروع"(١)

وبناء على هذا فإن جر الممنوع من الصرف بالفتحة يعد أصلا، لأنه هو الأخف حين النطق به، الذى عن طريقه نحقق الغرض المطلوب، وهو خفة النطق وتيسره،الذى بدوره يؤدى إلى تحقيق الانسجام الصوتىVowel Harmony

بيد أن اعتبار الأصلية والفرعية يرجع عند النحاة إلى الشيوع فى الاستعمال، فلما كانت الأسماء المصروفة هى الأشيع والأكثر بين الأسماء عُدَّ المنصرف أصلاً، وعُدَّ الممنوع من الصرف فرعاً، وبالتالى فإن العلامة الأصلية للمنصرف هى الأشيع والأكثر وروداً فى اللغة وهى الكسرة فى حالة الجر، أما الفتحة علامة للجر فهى الأقل، وهى علامة جر الممنوع من الصرف، ومن ثم فهى الفرع.

ومن البديهى أن الكلام - كما هو معروف - يفتقر إلى علامات تدل على المعانى، وتفرق بينها، ولذلك كان الإعراب لابد منه للتعرف على المعانى وصحة النطق، فهو ليس غاية فى ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقاً لم تكن إليه حاجة.

ويبدو أن تحصيل المعنى ليس مقصورا على الإعراب وحده، فالإعراب عنصر لفظى من عناصر المعنى ليس مقصورا على الإعراب وحده، وللمعنى عناصر أخرى كثيرة لفظية ومقامية، فاللفظية تتصل بالجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية ، والمقامية تتصل بعناصر المقام المتنوعة من معرفة بالمتكلم والمخاطب وشهود الخطاب، وزمن النص وجميع الملابسات المتصلة به... (٢)

١- د: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية فى الجملة : ص ١٥٣.
٢- د: طاهر حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته: ص ٢.

وأيا كان الأمر فإن الكلمة مركبة من حروف أصلية، ولهذا وجب أن تكون العلامة المميزة للمعنى غير الحرف الأصلى، ويكون هذا التمايز عن طريق الحركات، فإذا غابت كانت الحروف نائبة عنها، وهذا يؤدى إلى القول بأن الحركة فى الإعراب أصل، والحرف فرع عنها.

هذا وقد وقع خلاف بين النحاة فى صرف الاسم الممنوع من الصرف، فالمحققون يذهبون إلى أنه التنوين وحده، وقال آخرون هو الجر مع التنوين، وينبنى على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخلته أل، فعلى الأول هو باق على منع صرفه، وإنما يجر بالكسرة فقط، وعلى الثانى هو منصرف(١)

وقد فصل القول فى هذا ابن يعيش يقول: " قال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعةً واحدةً، وليس أحدهما تابعاً للآخر، إذا كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين، وهو قول بظاهر الحال، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق:" إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال، فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة، وهو التنوين وحده لثقل ما ينصرف لمشابهة الفعل، ثم تبع الجر التنوين فى الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم، والجر خاصة له أيضا، فتبع الخاصة الخاصة، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا دخل للجر فيه، وإنما يذهب منه التنوين لا غير"(٢)

وقال عبقرى اللغة العربية ابن جنى: " ... إلا ترى أن ضربا منها شابه الفعل من وجهين فمنع ما لا يدخله الفعل من التنوين والجر"(٣)

ويعضد هذا الكلام ويقويه قول الزَّجَّاجى: "وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ويكون فى موضع الخفض مفتوحا"(٤)

١- السيوطى، الأشباه والنظائر، ج٢ ص ١٩١.

٢- شرح المفصل: ج١ ص ٥٨، والأشباه والنظائر فى النحو: ج٢ ص ١٩١.

٣- ابن جنى، اللمع فى العربية: ص ١٥٠.

٤-الزَّجَّاجى، الجمل فى النحو : ص ٢١٨.

لكن، ما السبب فى جر الاسم غير المنصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة؟

السبب فى ذلك يرجع إلى أنه يشبه الفعل، فمنع الجر بالكسرة والتنوين، يقول ابن الخشاب: "أما ما لا ينصرف فحكمه فى حمل الجر على النصب عكس حكم التثنية والجمع، وذلك أن الاسم الذى لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين، أو من وجهٍ قَوِى لازمٍ قائمٍ مقامِ وجهين جذبه الفعل إلى حيزه فثقل لشبه بالفعل بمنع العلامة الدالة على الخفض والتمكن - وهى التنوين - فحذف، ثم تبعته حركة الجر فى الحدث، لأنهما خاصتان للاسم به، فتبعت إحداهما الأخرى فى الحذف كما صحبتها فى الاختصاص"([1]) ومن نماذج ذلك قولنا: " مررت بأحمدَ، وجاءنى أحمدُ، ورأيت أحمدَ".

والسؤال الذى نود أن نطرحه هو لم كانت الكسرة علامة للجر والنصب ولم تكن الفتحة علامة لهما؟

للجواب على ذلك يقول الزَّجَّاج : "فأما الجر وهو الخفض،فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع فى الأسماء، كما أن الأفعال فرع عن الأسماء لأن الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل، فلا يكون فى أنحائه إعراب ما لا يدخل الفعل، فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحا، فالفتح فيه بناء إذا لم يكن أن يدخله إعراب لا يدخل فى الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح([2])

ويقول ابن الناظم: "الاسم إذا شابه الفعل ثقل فلم يدخله التنوين، لأنه علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم، ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء وتعاقبهما على معنى واحد .. فلما لم يجروه بالكسرة عوضوه عليها بالفتحة([3])

١- ابن الخشاب، المرتجل : ص ٧٢.

٢- ما ينصرف وما لا ينصرف: ص ٤.

٣- ابن الناظم، شرح الألفية: ص ٥١ وما بعدها.

ويقول الصبان: "إن الفتحة لما كانت علامة نصب المفرد الذى هو أصل، أرادوا أن يخالفوا الجمع، فلم يكن ثَمَّ علامة غير الكسرة التى هى للجر، فكان حمل النصب على الجر فى استحقاق علامته، كما حمل النصب على الجر فى أصله جمع المذكر السالم"([1])

ويقول ابن جنى : "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بالٍ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف فى التثنية والجمع الذى على حدة، فأعطوا الرفع فى التثنية الألف، والرفع فى الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقى النصب ولا حرف له فيماز به، فجذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك إلى جمع التأنيث ، حملوا النصب أيضا على الجر، فقالوا: "ضربت الهندات" كما قالوا : " مررت بالهندات " ولا ضرورة هنا، لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : " رأيت الهندات " فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التى عارضت فى المذكر عنه([2]) .

ويقول المبرد : " حمل النصب على الجر،كا استوفى فى مسلمين"([3]) .

ويقول السيوطى : " حمل الجر فيه على النصب فجر بالفتحة، كما ينصب بها لاشتراكهما فى الفضلة بخلاف الرفع فإنه عمدة"([4]) .

ويقول ابن يعيش : " لما منع الجر، ولابد للجر من عمل وتأثير شارك النصب فى حركته لتآخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه فى مثل لم يفعلا، ولن يفعلا وأخواتهما، على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه إذا دخله الجار، والمحققون على خلاف ذلك"([5])

١- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية: ج١ ص ٩٣.

٢ – ابن جنى، الخصائص : ج١ص١١١ .

٣ – المبرد، المقتضب : ج٣هامش ص٣٣١ .

٤ – السيوطى، همع الهوامع : ج١ص٧٦ وما بعدها .

٥ – ابن يعيش، شرح المفصل : ج١ص٥٨ .

هذا ولقد أورد النحاة علل جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة دون جره بالكسرة، ورفعه بالضمة الواحدة دون تنوينه، بمعنى أنه لا يدخله جر ولا تنوين، فرفعه رفع بلا تنوين، ونصبه وجره نصب بلا تنوين، نذكرهما على الوجه الآتى :

أولهما : أنه إذا اقترن بأل أو أضيف أمن فيه التنوين، لأن أل والإضافة لا يجمعان التنوين، وقد كان سقوط الجر تابعاً لسقوط التنوين، فلما أمن فيه التنوين عاد الجر، وهذا تعليل سيبويه([1]) .

ثانيهما : أنه إذا أمن دخول التنوين،ولحاقه الاسم عاد الجر، وجرى عامله على أصله فى تأثيره الخاص به، لأن الجر انحذف تبعاً للتنوين، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة فثبت الجر فيهما ولم يحذف وهذا تعليل ابن الخشاب([2]) ومن نماذج ذلك أنك تقول فى الجر - مثلاً - مررت بأحمدَ وعمرَ، وتقول مع الإضافة : عجبت من أحمدِكم وعمرِكم، وتقول مع الألف واللام : عجبت من الفرسِ الأشقرِ، ونظرت إلى الرجلِ الأسمرِ([3]) .

ثالثهما : أنه بالألف والام والإضافة بَعُدَ عن شبه الفعل فدخله الجر فى موضع الجر لأنه صار بمنزلة ما فيه علة واحدة وهذا تعليل المبرد([4]) .

والذى بدا لى أن تعليل المبرد أنكره ابن عصفور قائلاً : " إنه يقتضى أن يجر الاسم الذى لا ينصرف إذا صُغِّرَ أو نُعِتَ لبعده حينئذ عن شبه الفعل، لكون ذلك من خصائص الأسماء،والواقع غير ذلك"([5])

رابعهما : أن الألف واللام والإضافة كل واحدة منهما تقوم مقام التنوين،

---

١ - سيبويه، الكتاب : ج١ص٢٢ وما بعدها وانظر كذلك ج٣ص٢٢١ .

٢ - ابن الخشاب : المرتجل : ص٧٢ .

٣ - ابن جنى، اللمع فى العربية، ص١٢، وقارن بما ورد فى المرتجل لابن الخشاب : ص٧١ .

٤ - المبرد، المقتضب: ج٣ص٣١٣ .

٥ - ابن عصفور،شرح جمل الزَّجَّاجى : ج٢ص٢٢٢ .

ولو كان التنوين فيه لجاز الجر، فكذلك الأمر مع ما قام مقام التنوين، وهذا تعليل ابن عصفور والجرجانى([1]) .

وقال العلامة ابن جنى : " ما كانت فيه اللام والإضافة نحو : الرجل وغلامك، وصاحب الرجل، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة، ولا مما يجوز للتنوين دخوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف كأحمد وعمر، كذلك التثنية والجمع على حدها ليس شئ من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف معرفة كانت أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها([2]) .

هذا وقد ذهب شيخنا أبو على الفارسى وتلميذه النابه ابن جنى والسيوطى إلى هذا، قال أبو على : " ما دخله اللام والإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه، ولا أقول إنه منصرف، لأن المانع من الصرف موجود فيه، وهو شبه الفعل،وليس اللام والإضافة بسالبة إياه شبه الفعل، ولا أقول إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين فيه ليس لكونه لا ينصرف، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين"([3]).

وحين نمعن النظر فى هذا الكلام نلحظ أن توقف أبى على الفارسى وابن جنى فى عَدِّ المضاف والمجرد من أل من قبيل المنصرف توقف لا مبرر له، لأن دخول الكسر فيهما بعد أن كان ممتنعاً دليل على تحولهما عن حالة منع الصرف، وعلى زوال شبهة الفعل الذى من أجله امتنع الكسر، وامتناع التنوين فيهما سببه أنه لا يجامع " أل والإضافة " فى كل اسم سواء كان من قبيل ما ينصرف أم من قبيل ما لا ينصرف .

---

١ – المصدر السابق الصفحة نفسها، والجرجانى، المقتصد فى شرح الإيضاح : ج٢ص٩٧١

٢ – ابن جنى، الخصائص : ج١ص٣٥٧، وما بعدها .

٣ –السيوطى، الأشباه والنظائر : ج١ص٢٩٤ .

أما توقف ابن جنى فى المثنى وجمع السالم فهو مردود بما تقرر عند النحاة من أن النون فيهما عوض من دخول التنوين فى المفرد"([1])

وخلاصة كل ما سبق أن الممنوع من الصرف هو الذى يتغير شكل آخره حسب موقعه فى الجملة، بيد أنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، ولا يدخله التنوين، لأنه ثقيل يشبه الفعل، وحكمه الإعرابى أنه يرفع بالضمة الواحدة نحو قولنا : جاء أحمدُ، وينصب بالفتحة الواحدة نحو : رأيت أحمدَ، ويجر بالفتحة أيضاً نحو : مررت بأحمدَ، فنابت الفتحة عن الكسرة، أما إذا عُرِّف بأل أو الإضافة، فإنه يصرف ولا يمنع من الصرف، ومعنى هذا أن جميع ما لا ينصرف يُؤْمَنُ فيه التنوين إذا أضيف، أو أدخلت عليه الألف فى غير الفواصل والقوافى فإنه لا يؤمن مع الألف واللام .

ومعنى هذا أن الأسماء الممنوعة من الصرف إذا لم تضف، ولم يدخلها "أل " تجر بالفتحة بدلاً من الكسرة، فالفتحة فى حالة الجر علامة فرعية([2]) .

وعلى هذا الأساس فإن الأسماء الممنوعة من الصرف يُعْدَل فيها عن هذا الأصل إلى حركة أخرى هى الفتحة، فتصير تلك العلامة فى هذه الحالة علامة فرعية، يقول الموصلى : " واعلم أن غير المنصرف ما يدخله الرفع والنصب، ولا يدخله تنوين ولا يجر، ويكون فى موضع الجر مفتوحاً . أما امتناع التنوين فلكونه دالاً على خفة الاسم وعدم مشابهته للفعل من وجهين، وأما الجر فَلِمَا فيه من مشاكلة أخرى المعرب المبنى نحو " هولاء "وحُمِلَ على النصب لما بينهما من المناسبة فى كونهما إعراباً للفضلات، ولأن هذه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة نحو : إسحاق وإبراهيم([3]) .

وبناء على هذا فإن علة جر الاسم الذى لا ينصرف بالفتحة علة معادلة

---

١ – الأشمونى " شرح الأشمونى " منهج السالك" :ج١ص٩١، وابن الأنبارى وأسرار العربية: ص٥٤، والشيخ خالد الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح : ج١ص٢٣، وابن الناظم،شرح الألفية ص٤٢ .

٢ – د : طاهر حمودة، أسس الإعراب : ص٢٥ .

٣ – الموصلى، شرح ألفية ابن معطى : ج١ ص٢٥٨ وما بعدها .

حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما - أعنى الكسر والفتح - فحملوا النصب على الجر فى جمع المؤنث السالم، يقول السيوطى : " حُمِلَ نصب جمع المؤنث السالم على جره لئلا يكون الفرع أوسع مجالاً من الأصل"(١) .

ويقول الصبان : " ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل(٢) وقد نبه على هذا من قبل جمهرة من اللغويين والنحاة أمثال سيبويه(٣) وابن السراج(٤) وأبو حيان الأندلسى(٥) والمحلى(٦) .

ويمكننا تقسيم علامات إعراب الاسم الممنوع من الصرف على النحو الآتى :

العلامة الإعرابية	الحالة الإعرابية للاسم الممنوع من الصرف
الضمة الواحدة	فى حالة رفع الفاعل المفرد نحو: جاء أحمدُ .
الضمة الواحدة	فى حالة رفع الفاعل إذا كان صيغة منتهى الجموع نحو : أضاءت المصابيحُ .
الفتحة الواحدة	فى حالة نصب المفعول به المفرد نحو : رأيتُ أحمدَ
الفتحة الواحدة	فى حالة نصب المفعول به إذا كان صيغة منتهى الجموع نحو : رأيتُ مصابيحَ مضاءةً
الفتحة الواحدة	فى حالة جر الاسم المفرد نحو : سلمت على أحمدَ .
الفتحة الواحدة	فى حالة جر الاسم إذا كان صيغة منتهى الجموع غير معرفاً بـ أل ولا مضافاً نحو : صليت فى مساجدَ عظيمةٍ .

١ – السيوطى، الأشباه والنظائر : ج١ص٣١٤ .
٢ – حاشية الصبان : ج٣ص٢٢٨ .
٣ – الكتاب : ج١ص١٨ وص٤٠ .
٤ – الأصول فى النحو : ج١ص٤٧ .
٥ – ارتشاف الضرب : ج١ص٣١٢ .
٦ – مفتاح الإعراب : ص٢٦١ .

obeikandi.com

ومن البديهى أنه إذا اجتمع فى الاسم غير المنصرف أكثر من علتين توجبان المنع، فالمشهور أنه يبقى على إعرابه، ومنعه من الصرف، وذلك نحو " أَذَرْبِيْجَان " علماً على بلد، منع الصرف لأن فيه التعريف والعجمة والتركيب المزجى، قال المحلى : " إن بعض النحويين ذهب إلى أن الاسم الذى اجتمع فيه سببان، فمنع الصرف إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً، حيث يرى فساد ذلك المذهب، لأن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه حديث الصرف أو تركه، وإنما سببه مشابهة الحرف لا غير"(١) .

لكن يجوز ترك صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر كقول الشاعر(٢) :

وممن ولدوا عامـ ∴ رَذو الطُّوْل وذو العَرْضِ

الشاهد فيه : ترك صرف " عامر " للضرورة الشعرية، وهو اسم منصرف، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال " ذو الطُّوْل وذو العَرْضِ " ولو أراد القبيلة لقال " ذات الطُّوْل وذات العَرْضِ " وهذا محل جدل من النحاة واللغويين .

قال السيرافى : " وأما عامر ذو الطُّوْل وذو العَرْضِ فإن عامراً أبو القبيلة فيجوز أن يعنى بلفظه القبيلة فلا يصرف، ثم يرد الكلام إلى لفظه فيصرف كما قال الله عز وجل " أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ "(٣) فصرف الأول، وترك الثانى على قراءة أكثر القراء، فصرف الأول على لفظ أبى القبيلة وترك صرف الثانى لأنه أريد بلفظ القبيلة نفسها"(٤) .

---

١ – المحلى، مفتاح الإعراب : ص١٦١ .

٢ – البيت من بحر الهزج، وقائله ذو الأصبع العدوانى، وقد ورد فى السيرافى، ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص٤٨، والأصبهانى، الأغانى : ج٣ص٩٢، واللسان مادة : عمر، وشرح ابن عقيل : ج٢ص٣٣٨، ابن الانبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج٢ص٥٠١ .

٣ – سورة هود : من الآية٦٨ .

٤ – السيرافى، ما يحتمل الشعر من الضرورة : ص٤٩، وشرح كتاب سيبويه : ج٢ص١٠٥، وابن مجاهد، كتاب السبعة فى القراءات : ص٣٣٧، وابن زنجله ، حجة القراءات : ص٣٤٤ وما بعدها .

ومعنى هذا أن الشاعر لم يصرف " عامرً " رغم أنه منصرفا، ولم يجعله قبيلة، لأنه وصفه، فقال " ذو الطُّوْل، وذو العَرْضِ، ولو كان قبيلة لقال : ذات الطُّوْل وذات العَرْضِ . قالوا : ترك صرف " عامر " وهو منصرف، فدل على جوازه وقد رد البصريون هذا الشاهد مؤولين له بأن الشاعر لم يصرف "عامر" لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ولذلك قالوا :" إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال"([1]) .

والذى بدا لى أن الكلام المخالف لقواعد النحو لم يصدر عن فرد أو أفراد قلائل، وإنما هو لغة قبيلة معروفة من قبائل العرب، فلا يجوز تأويله عند جمهور النحويين واللغويين، وعلى الرغم من ذلك كان بعض النحاة متطرفين فى أقيستهم يحاولون إخضاع كل مسموع مخالف للقاعدة بالتأويل، متجاهلين أنه لغة قوم من العرب فيؤولون الشاهد والمثال، لا يراعون هذا الاعتبار كأبى على الفارسى - مثلاً - الذى رد النحاةُ تأويله " ليس الطيب إلا المسك " على أن فيها ضمير الشأن،لأن أبا عمرو بن العلاء نقل أن ذلك لغة تميم"([2]) .

ومن ثم لجأ النحويون البصريون إلى حمل الشاهد الشعرى على الضرورة إذا وجدوا أنه لا يقبل تأويلاً أو تقديراً، وأعيتهم الحيل فى توجيهه، فالضرورة عندهم وسيلة من وسائل التخلص مما جاء مخالفاً لضوابطهم وأقيستهم من الشواهد الشعرية([3]) .

وأياً كان الأمر فإنه يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية، وهذا جائز فى الشعر،أما فى النثر فيجوز أيضاً صرفه للتناسب.

---

١ – السيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو : ص٢٨ .

٢ – ثعلب، مجالس العلماء : ص٤، والسيوطى،الاقتراح فىعلم أصول النحو: ص٢٨، والمزهر : ج١ص١٥٣ وما بعدها.

٣ – انظر الفصل الخاص بالضرورة الشعرية .

obeikandl.com

الفصل الثالث
مداخل الخطأ عند الناطقين للممنوع من الصرف

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

مداخل الخطأ عند الناطقين والشَّادين للمنوع من الصرف

لا شك أن اللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ كما ينشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية، فتخلقها طبيعة المجتمع، وتنبعث عن الحياة الجماعة وما تقتضيه هذه الحياة من شئون "([1]) ولعل هذه الطبيعة هى التى جعلتهم يتجمعون فى وحدات سكنية متقاربة لحماية أنفسهم، وللمساعدة على تيسير شئونهم المعيشية، من أجل ذلك كان المجتمع فى حاجة للغة، لأنها تسهم فيه بوضع المفردات اللغوية تبعاً لأولوية وحاجة الأفراد، ومدى ارتباطهم بالبيئة الطبيعية.

وليست اللغة من صنع فرد أو أفراد، وإنما هى نتيجة حتمية للحياة فى مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة للتفاهم والتعبير عما يجول بالنفس وتبادل الأفكار" ([2])

على أننا يجب أن ننظر إلى اللغة باعتبارها وظيفة اجتماعية بأنها طريقة من العمل، فما من شك فى أن ما يعنينا فى فهم طبيعة اللغة وجوهرها حق الفهم أن ننظر إلى الدور الذى تقوم به فى حياة الفرد، وفى حياة الجماعة التى يؤلف بين أفرادها الحديث بلغة مشتركة، وهى حياة النوع الإنسانى عامة" ([3])

وهذه الوظيفة تتحدد بطريقة استخدام كلمات من هذه اللغة، لأنها ليست مجرد ضوضاء موضوعة فى قوالب، مهما كانت هذه الضوضاء منظمة، لأنها لا تكون لغة حتى يكون لها معنى، وهى تستمد معناها إلى حد كبير من خلال استعمالها فى مواقف الحياة الواقعية([4]).

---

[1]– د: على عبد الواحد وافى، علم اللغة : ص ٩٦.

[2]– د: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوى : ص ٣٠ .

[3]– د:محمود السعران، اللغة والمجتمع ، ص ١٠.

٤–كرستال، التعريف بعلم اللغة ، ص ١٩٣.

openkanal.com

ونفهم مما ذهب إليه كريستال أن اللغة لا تكون لغة فى غير أهلها، فمتحدث الإنجليزية –مثلا– مع مَنْ لا يعرف الإنجليزية تعتبر ضوضاء صوتية.

وخلاصة القول أن اللغة أداة اتصال وتفاهم باعتبارها وظيفة اجتماعية، وهى أداة التعبير عن النفس والوجدان باعتبارها وظيفة نفسية، وهى وسيلة لتكوين المفاهيم باعتبارها وظيفة عقلية، وهى وسيلة للتعبير عن التذوق الجمالى باعتبارها وظيفة جمالية.

واللغة بهذا الاعتبار تُمَكِّن الفرد من الإفصاح عن قدراته بصورة من صور الكلام أو الكتابة، وينمو التفكير بنمو العلاقات الاجتماعية عند الفرد، فالفرد يفكر فيما يدركه بالملاحظة، كما يفكر نتيجة لما يسمعه من الغير" كتابة أو مشافهة" فسماع كلام الغير أو رؤيته مكتوباً باعث على التفكير، والتفيكر الاجتماعى يتبعه تعبير، والتعبير الاجتماعى عادة باللغة، وهكذا نجد لدينا دائرة متصلة الحلقات تبدأ بتأثر الفرد بالمجتمع عن طريق اللغة.

وبناءً على هذا الكلام، فإن اللغة مرآة العقل، وهى انعكاس لإنجازات أهلها الحضارية، واللغة لا تنمو من فراغ، وإنما تنمو نتيجة نمو أصحابها وتُزاد ثروتها اللغوية بازدياد خبرات أهلها وتجاربهم. ولا توجد لغة يمكن أن تتهم–فى ذاتها– بالقصور أو العجز (١) لأن أى لغة – على حد تعبير هيجل مشلف Higl mslev تملك القوة الكافية للتعبير عن الحاجات الضرورية..بمعنى أنه لا توجد لغة يمكن أن يقال عنها إنها بدائية أو ناقصة التكوين" (٢) .

واللغة – كما يقول العلامة ابن جنى – أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " (٣) ومعنى هذا أن اللغة رموز تنبئ عن مدلولات خاصة عما يحتاج إليه الإنسان فى حياته سواء أكان احتياجا عادياً أم ضرورياً. وبما أن الكلمات فى اللغة تعد بمثابة رموز تدل على المعانى، فهذه الأصوات المؤلفة بطرق

---

١ – د: أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة : ص ٢١.

2- Higl mslev, Language and Econmy, p:3.

٣– ابن جنى، الخصائص : ج١، ص : ٣٤.

مخصوصة ترمز لأشياء أو أفكار فى العالم الخارج عن اللغة، واللغة بهذا الاعتبار، أى من حيث كونها مجموعة من العلامات أو الرموز الصوتية تشترك مع طائفة أخرى من النظم يصدق عليها ما يصدق على اللغة من أنها تتكون من علامات اصطلاحية يستعان بها على توصيل دلالات اصطلاحية"([1]).

واللغويون المحدثون يعالجون هذا الجانب فى تعريف اللغة معالجة حديثة، لكنها لا تبتعد كثيراً عما قررها ابن جنى من أنها أصوات، لأن اللغة سواء أكانت نظاماً من الرموز الصوتية، أو نظاماً من العلامات الصوتية، أو جزءاً من العلامات (السميولوجيا) فإن المهم أنها تدرس باعتبارها أصواتاً، وليس باعتبارها حروفاً مكتوبة"([2]) .

وعلى الرغم من أن اللغة العربية كانت اللغة الرسمية فى تلك الآونة ، وفى تلك الأقاليم الإسلامية الجديدة، وعلى الرغم من توافر العلماء على دراستها والتأليف فيها واصطناعها فى الآداب، لم تسلم من انتشار اللحن والتغيير والانحراف على ألسنة العامة من الناس، بل على ألسنة بعض الخاصة كذلك، أعنى الكُتَّاب والولاة والوزراء فى الدولة، ومن ثم كثر اللحن واستفحل خطره، واستشرى فى لغة العرب، لذلك هَبَّ فريق من علماء التنقية اللغوية يصوبون الأخطاء التى يخطئ فيها هؤلاء وأولئك، ومن أبرز هؤلاء العلماء:

١- الكسائى " أبو الحسن على بن حمزة " ت ١٨٩هـ" أفرد مؤلفاً عنوانه "ما تلحن فيه العامة ".

٢- ابن السكيت " أبو يوسف يعقوب بن إسحاق " ت ٢٤٤ هـ " أفرد مؤلفاً عنوانه " إصلاح المنطق.

٣- ابن قتيبة " أبو محمد عبد الله مسلم " ت ٢٧٦ هـ " أفرد مؤلفاً عنوانه " أدب الكاتب " .

---

[1]- د: طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٧١ .

[2]- د: عبده الراجحى،فقه اللغة : ص ٦١.

٤- ثعلب " أحمد بن يحيى " ت ٢٩١ هـ " أفرد مؤلفاً عنوانه " فصيح ثعلب .

٥- ابن درستويه " عبد الله بن جعفر "ت ٣٤٧ هـ أفرد مؤلفاً عنوانه " تصحيح الفصيح ".

٦-ابن مكى الصقلى " أبو حفص عمر بن خلف " ت ٥٠١ هـ " أفرد مؤلفاً عنوانه " تثقيف اللسان وتلقيح الجنان .

٧- الحريرى " أبو القاسم على بن محمد " ت ٥١٦ هـ " أفرد مؤلفاً عنوانه " درة الغواص فى أوهام الخواص "

٨- الجواليقى " أبو منصور بن موهوب " "ت ٥٤٠هـ" أفرد مؤلفاً عنوانه "تكملة ما تلحن فيه العوام"

٩- ابن الجوزى "أبو الفرج عبد الرحمن بن على " ت ٥٩٧ هـ" أفرد مؤلفاً عنوانه " تقويم اللسان " .

١٠-البغدادى " موفق الدين أبو محمد بن الحافظ" ت ٦٢٩هـ" أفرد مؤلفاً عنوانه " ذيل الفصيح ضمن مجموعة شروح ثعلب".

١١-الصفدى " عزالدين بن خليل أيبك الصفدى " ت ٧٦٤ هـ " أفرد مؤلفاً عنوانه "تصحيح التصحيف وتحرير التحريف" .

وحين نمعن النظر فى هذه المؤلفات نلحظ أن مؤلفيها بذلوا جهداً كبيراً فى تصحيح الألفاظ التى يخطئ فيها عامة الناس، وإظهار الفصيح منها، ولذلك كان كل همهم جمع طائفة من الألفاظ التى يخطئ فيها عامة الناس فى زمانهم ويبرهنون على الخطأ منبهين على الصواب، وذلك بالرجوع إلى المادة التى جمعها السابقون عليهم من أفواه العرب. وهم يرمون من وراء ذلك إلى إعادة هؤلاء الخارجين على الفصحى إلى حظيرة اللغة القديمة" ([1]) ذلك لأن اللحن فى

[1]- د: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوى : ص ٦٤ .

الكلام أقبح من التفتيق فى الثوب والجدرى فى الوجه " ([1]) ومن ثم كان لابد من إرشادهم إلى سنن الصواب، ودليل ذلك : " أن رجلاً لحن بحضرة النبى- صلى الله عليه وسلم -فقال: " أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل " ([2])

لكن ما السبب فى نشوء اللحن والخطأ والانحراف على ألسنة الناس؟

أقول إن هذا يرجع إلى عدة أسباب، أبرزها:

١- اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، فنتج عن ذلك الاختلاط أن كثر اللحن وشاع الخطأ وتسربت العجمة، حيث بدأ الأعاجم يتخذون اللغة الفصحى لغة لهم . وحيث بدأ العرب يتزوجون من غير العربيات. ومن هنا بدأ اللحن، فالأعجمى حديث العهد باللغة العربية الفصحى، ولسانه لا يطاوعه على النطق ببعض حروفها وكلماتها نطقاً سليماً، ثم أخذ اللحن يشيع حتى بعد وضع قواعد النحو وأصوله وقوانينه، بل يقال إنه ما وضعت قواعد النحو إلا بسببه، ثم بدأ اللحن يسرى أيضاً على ألسنة الخاصة أنفسهم أعنى بذلك الخلفاء والولاة وكتاب الدواوين.

٢- انتشار بعض الدعاوى التى تطالب باستعمال العامية بدلاً من الفصحى بحجة أن الفصحى لا تستعمل فى الحياة العامة حتى بين دوائر المثقفين، وفى هذا إهدار للغة الفصحى وعدم الاهتمام بأصولها وقواعدها فتتداخل مفردات العامية مع مفردات الفصحى، ويؤدى ذلك إلى وقوع الخطأ واللحن والانحراف فى مفردات اللغة.

٣- انتشار بعض الدعاوى التى تطالب بترك الإعراب وتسكين أواخر الكلمات تسكيناً لازماً فى جميع الأحوال، وبهذا يأمن الناس الوقوع فى الخطأ بحجة أن هذا الأمر ييسر للناشئة تعلم اللغة التى يقف النحو حائلاً بينهم وبينها، ومما يؤيد هذا الكلام قول الأستاذ يوسف السباعى -وزير الثقافة الأسبق فى

---

[1]- المصدر السابق : ص ٩ .

[2]- ابن جنى، الخصائص : ج٢، ص ١٠، والسيوطى ، المزهر، ج٢، ص ٣٩٦.

مصر– كتب يقول – معرضاً باللغة الفصحى وقواعدها ما نَصُّهُ بالحرف الواحد: " يجب أن نتحلل من هذه القيود السخيفة، لماذا كل هذا التعب ؟ لأن العرب منذ ألف سنة رفعوا هذه ونصبوا تلك.. ليكن.. لنحافظ على تراثهم (تراثهم هم وليس تراثنا نحن!)كما هو..على أن نحلل لغتنا من أثقاله وقيوده ونقولها بأبسط الطرق،لنسكن آخر كل كلمة ولنبطل التنوين،ولنقل الجمع بالياء فقط.. ولنحرم أدوات الجزم والنصب من سلطاتها..لنتحلل من كل هذا،ولنصرف الممنوع من الصرف.. ولنتحدث بلغتنا دون خوف من لحن أو خطأ..يجب أن يزول احتكار اللغة بقيودها وقواعدها ونحوها وصرفها وعلى أية حال إن لم نحطمها الآن فستحطمها الأجيال القادمة، فلنكن شجعان ونريحهم نحن منها"([1])

وهذا ادعاء باطل لأن النحو يصون اللسان من اللحن، ويُمكِّن من إجادة العربية الفصحى، ولأن الإعراب فى اللغة العربية هو أعظم ما يميزها عن اللغات الأخرى، وبالإعراب " رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً " يُقرأ كتاب الله عز وجل الذى هو بلسان عربى مبين، والذى يصعب علينا قراءته وتلاوته ومعرفة مفرداته ومعانيه فى غيبة قواعد النحو والصرف، ذلك أن الضبط الإعرابى للكلمات يميزها عن غيرها ويحدد للسامع وظيفة كل كلمة على حدة، كما أنه يفصح عن المعانى المختلفة فيوضحها، علاوة على أن الاعتماد على الحركات فى تغير المعانى فى العربية ضرب رائع من ضروب الإيجاز، فالإعراب يتيح الفرصة لمستخدمى اللغة أن يتصرفوا فى ألفاظهم تقديماً أو تأخيراً لأسباب بلاغية أو أسلوبية، وعن طريقه تعرف الصلة النحوية بين الكلمة والأخرى فى الجملة الواحدة. ومما يؤيد هذا قول ابن الأنبارى: " أن أبا الأسود الدؤلى دخل على ابنته بالبصرة فقالت له: "يا أبة ما أشد الحر؟ فقال لها أشهر ناجر، فقالت له يا أبة أنا أخبرتك ولم أسألك. فقال إنَّا لله، فسدت ألسنة أولادنا "([2])

---

[1]– يوسف السباعى، مجلة الرسالة الجديدة، نشر هذا المقال عام ١٩٧١، وانظر كذلك د:أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة : ص ١٨.

[2]– ابن الأنبارى، نزهة الألباء:ص ١٦،وابن نباته المصرى، شرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون: ص ٢٧٧,

والذى نستنتجه من هذا الكلام أن معرفة معانى الكلمات يرجع إلى ضبط حركة إعرابها، فنحن إذا قلنا: ما أجمل السماءَ " بفتح همزة السماء، فإن ما: تعجبية مبنية على السكون فى محل رفع مبتدأ، لأن " أجمل فعل ماض. وإذا قلنا ما أجملُ السماءِ ؟ بكسر همزة السماء، فإن ما : استفهامية مبنية على السكون فى محل رفع مبتدأ، وأجمل : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والسماء مضاف إليه .

وبناء على هذا الكلام فإن الإعراب هو الفارق بين المعانى ، ألا ترى أن القائل إذا قال: "ما أحسن زيد" لم يُفَرَّقْ بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب..وكذلك ضرب أخوك أخانا..([1]) انظر: ابن فارس، الصاحبى: ص ٥٥، وفى موضع آخر يقول ابن فارس: "فأما الإعراب – فيه تميز المعانى، ويُوْقَفُ على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: "ما أحسنْ زيداً" غير معرب، أو ضَرَبَ عُمَر زيدٍ" غير معرب – لم يوقف على مراده، فإذا قال: "ما أحسن زيداً" أو "ما أحسن زيدٌ" أبان الإعراب عن المعنى الذى أراده" ([2]).

ويروى أن رجلاً جاء إلى زياد فقال : أصلَح اللهُ الأمير، توفى أبانا وترك بنوناً، فقال زياد : توفى أبانا وترك بنوناً، ادع لى أبا الأسود، فقال : ضع للناس الذى نهيتك أن تضع لهم " ([3])

فالخطأ فى هذا الكلام واضح، صوابه : توفى أبونا وترك بنين" أقول إنه على الرغم من اهتمامنا البالغ باللغة العربية فى عصرنا الحاضر، فقد شاعت أخطأء كثيرة، واستفحلت خطورتها على ألسنة الكثير منا، من ذلك – مثلاً – أننى رأيت فى إحدى شوارع القاهرة لافتة مكتوباً عليها " الوقوف موازى للطريق " وهذا الخطأ صوابه "الوقوف موازٍ للطريق" لأنه اسم منقوص، تحذف ياؤه إذا كان نكرة ويعوض عنها بالتنوين فى حالتى الرفع والجر.

---

[1] – ابن فارس ، الصاحبى : ص ٥٥ .

[2] – ابن فارس ، الصاحبى : ص ٣٠٩ .

[3] – السيرافى، أخبار النحويين البصريين، ص ١٣ وما بعدها.

أما فيما يتعلق بأخطائهم فى الممنوع من الصرف الذى هو موضوع بحثنا فإننى سمعت بعض العامة يقولون " شئون باكستانٍ" بالجر بالكسرة والتنوين، وهذا خطأ صوابه " شئون باكستانَ" بالجر بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وسمعت آخر يقول : " هذا الشاعر له دواوينٌ كثيرةٌ "بتنوين دواوين" ونسى أنها ممنوعة من الصرف، لأنها صيغة منتهى الجموع.

وسمعت أحد المذيعين فى إذاعة البرنامج العام يقول " حضرتْ ملايينٌ من الناخبين "بتنوين " ملايين " وصرفها، والصواب أنها ممنوعة من الصرف، لأنها صيغة منتهى الجموع على وزن مفاعيل.

وبعضهم الآخر يمنع صرف كلمات من مثل : آباء – أسماء – أعداء – أصداء .. إلى آخره لأنه توهم أن آخرها ألف التأنيث الممدودة، والصواب أن همزة هذه الكلمات وأمثالها منقلبة عن أصل واوى أو يائى، وهى على وزن أفعال، ومن ثم صرفت ولم تمنع الصرف.

وآخرون يخطئون فيصرفون كلمة " أول" ففى إحدى نشرات مديريات التربية والتعليم وجدت عبارة "تعيين فلانٍ موجهاً أولاً للغة العربية" والصواب تعيين فلانٍ موجهاً أَوَّلَ للغة العربية" لأن أول ممنوعة من الصرف للوصفية"([1])

والآن، ماذا فى بحثنا هذا من ألفاظ التبستْ على عامة الناس فصرفوها رغم أنها ممنوعة من الصرف، أو منعوها الصرف رغم أنها مصروفة ؟

الحقيقة أننى وجدت بعض الألفاظ ليست بالقليلة ولا بالكثيرة، لكنها فى جملتها يمكن أن تشكل دراسة متكاملة لهذه المسألة نعرضها على الوجه الآتى:

١–أشياء : يخطئ عامة الناس فيصرفون كلمة " أشياء توهماً منهم أنها على وزن أفعال مثل أسماء، يقول الزَّجَّاج :" وأشياء فى موضع جر إلا أنها

[1]– انظر تفصيل كل هذا داخل هذا الفصل.

فتحت لأنها لا تنصرف.وقال الكسائى أشبه آخرها آخَرَ حمراء، ووزنها عنده أفعال([1]) وكثر استعمالهم فلم تُصرف" ([2]) فى قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ) ([3])

وفى موضع آخر يقول: "وأشياء فى موضع جر إلا أنها فتحت لأنها لا تنصرف. وقال الكسائى أشبه آخرها آخر حمراء ووزنها عنده أفعال، وكثر استعمالهم فلم تصرف" ([4]).

وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائى خطأ فى هذا وألزموه صرف أنباء وأسماء. وقال الأخفش – سعيد بن مسعدة – والفراء : أصلها أفعلاء كما تقول هَيْن وأَهْوِنَاء، إلا أنه كان الأصل أَشْيئَاء على وزن " أَشْبِعَاع" فاجتمعت همزتان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى، وهذا غلط أيضاً لأن شيئاً فَعْلٌ، وفَعْلٌ لا يجمع على أَفعْلِاء، فأما هَيْن فأصله أَهِيْنُ، فجمع على أفعلاءَ، كما يجمع فعيل على أفعلاء مثل نصيب وأنصباء ،قال الخليل: أشياء اسم للجميع كان أصله فعلاء– شيئاء، فاستثقلت الهمزتان فقلبت الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لفعاء كما قالوا أَنْوَق فقلبوا أينق، كما قلبوا قووس فقالوا قيسىٍّ"([5])

ويعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه جمهرة من اللغويين والنحويين، منهم ابن قتيبة ([6]) والشيخ خالد الأزهرى ([7]) والصبان ([8]) والمبرد ([9]) وابن الأنبارى، يقول الأخير: "ذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن أشياء

١– هذا خطأ عند الكسائى، صوابه أن أشياء على وزن لفعاء

٢– الزَّجَّاج، إعراب القرآن :ج٢، ٢١١.

٣– سورة المائدة، آية /١٠١.

٤– الزَّجَّاج، معانى القرآن: ج٢، ص ٢١٢.

٥– الزَّجَّاج، معانى القرآن: ج٢، ص ٢١٢.

٦– أدب الكاتب، ص ٢٢٤.

٧– شرح التصريح: ج٢، ص ٢١٣ .

٨– حاشية الصبان: ج٣، ص ٢٢٣.

٩– المقتضب: ج١، ص ١٦٨.

وزنها " لفعاء" والأصل "أَفْعِلاَء" واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن وزنه لفعاء" لأنه جمع شئ على الأصل، وأصل شئ " شَيِّئ " مثل "شيِّع" فقالوا فى جمعه " أَشْيِئَاء" على "أَفْعِلاء" كما قالوا فى جمع لين " أَلْيِنَاء " إلا أنهم حذفوا الهمزة التى هى اللام طلباً للتخفيف" (١) .

وعللوا ذلك بأن جمعوا "فَعْل" على "أَفْعِلاء" كما يجمعونه على "فُعَلاء"فيقولون: "سَمْح سُمَحَاء، وفُعَلاَء نظير أَفْعِلاَء،كما جاز أن يجيئ جمع فَعْل على فُعَلاَء،جاز أن يجيئ على أَفْعِلاء " لأنه نظيره" (٢)

وذهب إمام العربية والخليل (البصريون) إلى أن وزن " أشياء" "لَفْعَاء" وأن الأصل " شَيْئَاء" بوزن فَعْلاء .. واحتجوا بأن قالوا: وإنما قلنا إن أشياء على وزنً " لفعاء"، لأن الأصل فى شَيْئَاء " بهمزتين على فَعْلاَء كَطْرفَاء وحَلْفَاء، فاستثقلوا اجتماع همزتين، وليس بينهما حاجز قوى، لأن الألف حرف زائد خفى ساكن، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فقدموا الهمزة التى هى اللام على الفاء" (٣) .

وقال المبرد:" كان أصلها شَيْئَاء يا فتى فكرهوا همزتين بينهما ألف ،فقلبوا فصارت اللام التى هى همزة فى أوله، فصارت تقديره من الفعل "لَفْعَاء" ولذلك لم ينصرف" (٤) قال الله عز وجل (لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ)(٥)

ويمكننا توضيح ذلك على الوجه الآتى:

أشياء : مفردها شىء، أصل جمعها : شَيْئَاء .

شَيْئَاء : وزنها فَعْلاء.

١- ابن الانبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف:ج٢، ص٨١٣، وقارن بما ورد فى أدب الكاتب،هامش ص٢٤

٢- الإنصاف :ج٢، ص ٨١٣، والمبرد المقتضب: ج١، ص ١٦٨

٣- الإنصاف : ج٢ ، ص ٨١٣.

٤- المبرد، المقتضب: ج١، ١٦٨ .

٥- سورة المائدة، آية / ١٠١.

شَيْئَاء : فى آخرها همزتان، وبينهما ألف التأنيث الممدودة، وهذه الألف ألف مانع غير حصين، لذلك قدمت الهمزة الأولى، أعنى لام الكلمة مكان الفاء، فيكون : أَشْيَاء " لَفْعَاء"

وعلى هذا الأساس منعوا (أشياء) من الصرف تشبيهاً لها بما فى آخره ألف التأنيث الممدودة كما فى نحو حمراء، وقد ورد منعها من الصرف فى قوله تعالى: " (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ).

ويمكننا تعليل منعها من الصرف فى هذه الآية على أساس أنها وقعت فى سياق تتوالى فيه الأمثال، إذ لو صرفت لقيل: "عن أشياء" إن، وفى هذا يكرر المقطع "إن" .

لكن عامة الناس وكثير من المثقفين ينونون "أشياء" ويجعلونها منصرفة تشبيها لها فى بنيتها الصوتية بكلمة "أسماء" المنونة والمنصرفة فى قوله تعالى: (إن هى أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤكُم مَّا نَزَّلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَان) ([1]) .

ومن ثَمَّ بَيَّن لنا علماء التنقية اللغوية سبب الخطأ الذى يقع فيه العوام والمثقفون وهو وجود شبه بين (أشياء) المنتهية بألف التأنيث الممدودة، و(أسماء) المنتهية بألف زائدة وهمزة أصلية، فالأولى ممنوعة من الصرف، والأخيرة مصروفة.

٢- واحداً واثنين وثلاثة حتى تسعة:

ويخطئون فيقولون "جاء الحجاج واحداً واحداً، واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة" والصواب أن يقولوا : "جاءوا مَوْحَد ومَثْنَى ومَثْلَث " أو أن يقولوا: جاءوا :" أُحَاد وثُنَاء وثُلاَث" هذا ولم ينص الزَّجَّاج على هذا الخطأ، لكنه ذكر الصواب دون نص صريح منه عليه فى باب ما جاء معدولاً من العدد، وذلك نحو:" مثنى

[1] - سورة النجم، آية / ٢٣.

وثلاث ورباع وأحاد" ويقال: ثُنَاء فى معنى " مَثْنَى " ويقال "مَوْحد" (١) وفى كتابه معانى القرآن يقول: "وقوله عز وجل [مثنى وثلاث ورباع] (٢) بدل من [ما طاب لكم] ومعناه اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً ، إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما ، وهى أنه اجتمع فيه علتان، أنه معدول عن اثنين اثنين ، وثلاث ثلاث، وأنه عدل عن تأنيثٍ"(٣).

وقد نبه على هذا جمهرة من اللغويين والنحويين، منهم ابن قتيبة(٤) والصبان(٥) وابن جنى(٦) وابن عقيل(٧) والمبرد(٨) والأشمونى، يقول الأخير "ويمنع الصرف اجتماع العدل والوصف، وذلك فى موضوعيين، أحدهما: المعدول فى العدد إلى مَفْعَل نحو "مَثْنَى" أو فُعَال نحو" ثُلَاث" .. وأُحَاد ومَوْحَد، ومعدولان عن واحد، وثُنَاء ومَثْنَى، معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها"(٩)

ومما يقوى كلام الزَّجَّاج السابق وجمهرة اللغويين والنحاة قول ابن السراج: "فأما الذى عُدل لإزالة معنى إلى معنى فَمَثْنَى وثُلَاث ورُبَاع وأُحَاد، فهذا عُدل لفظه ومعناه، عُدِل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مَثْنَى، وكذلك أُحَاد، عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أُحَاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد"(١٠) .

١- الزَّجَّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٥٩.
٢- سورة النساء، آية/٣
٣- الزَّجَّاج، معانى القرآن: ج٢، ص ٩.
٤- أدب الكاتب، ص ٢٥٥.
٥- حاشية الصبان: ج٣، ص ٢٣٨.
٦- اللمع، ص ٢١٤.
٧- شرح ابن عقيل: ج٣، ص ٣٢٦.
٨- المقتضب: ج٣، ص ٣٨٠ وما بعدها.
٩- شرح الأشمونى، منهج السالك: ج٢، ص ٥١٤.
١٠- الأصول فى النحو: ج٢، ص ٨٨.

وقد نبه على هذا الكلام السابق كل من الشيخ خالد الأزهرى([1]) وسيبويه([2]) والسيوطى([3]) والأشمونى([4]) والمبرد([5]).

وقد نص الحريرى على أن قول العامة" قَدِمَ الحاجُ واحداً واحداً خطأ، يقول: "ويقولون :قَدِمَ الحاجُ واحداً واحداً واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والصواب أن يقال فى مثله: جاءوا أُحَاد وثُنَاء وثُلاَث ورُبَاع، أو يُقال: جاءوا مَوْحَد ومَثْنَى ومُثْلَث ومَرْبَع، لأن العرب عدلت بهذه الألفاظ إلى هذه الصيغ لتستغنى بها عن تكرير الاسم، ويدل معناها على ما يدل مجموع الاسمية عليه، ولهذا امتنعوا أن يقولوا للواحد : هذا أُحَاد وللاثنين هما مثنى، ولم يمتنعوا من ذلك إلا لزيادة معنى فى أُحَاد على واحد، وفى ثُنَاء على اثنين، وفُسر قوله تعالى: (فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ) ([6]) وكذلك هى فى فى قوله سبحانه (جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) ([7]) أى فيهم من له جناحان ومن له ثلاثة أجنحة ومن له أربعة([8])

ونستنتج من كلام الحريرى أن قولهم جَاء الحاجُ واحداً واحداً واثنين اثنين.. إلخ خطأ والصواب: جاءوا أُحَاد ومَوْحَد، أو مَثْنى وثُنَاء أو مَثْلَث وثُلاَث.. وأن العرب عدلت بهذه الألفاظ إلى هذه الصيغ لتستغنى بها عن تكرير الاسم.

---

[1]- شرح التصريح:ج٢، ص ٢١٤.
[2]- الكتاب: ج٢، ص ١٥.
[3]- الأشباه والنظائر:ج٢، ص ٤٣.
[4]- شرح الأشمونى: ج٢، ص ٥١٦.
[5]- المقتضب: ج٣، هامش ص ٣٨٠.
[6]- سورة النساء: آية /٣
٧- سورة فاطر، آية/١.
٨- الحريرى، درة الغواص، ص ٥٣٢.

وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتاً نحو قوله تعالى (أولى أجنحة مثنى وثلا ورباع) وإما حالاً نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) وإما خبراً نحو "صلاة الليل مَثْنَىً مَثْنَىً" (١) وقد نبه إلى هذا أيضاً كل من الشيخ خالد الأزهرى (٢) والصبان(٣).

ولكن، ما السبب فى تكرار اللفظ هنا؟

يقول الأشمونى: "وإنما كرر لقصد التأكيد، لا لإفادة التكرير" (٤)

ونخلص من كل ما سبق أن كل اسم من هذه الأسماء ممنوع من الصرف، لأنه معدول عن لفظه الأصلى إلى لفظ آخر، كما أن تكرار لفظه المعدول غرضه التوكيد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى منع من الصرف على أساس أنه موصوف بنكرة، وذلك عندما يقع نعتاً أو حالاً أو خبراً.

وما ذهبنا إليه من أن عامة الناس ومثقفيهم يخطئون فيقولون:" جاء القومُ واحداً واحداً واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة حتى عشرة عشرة يُصَوِّبُهُ علماء التنقية اللغوية على نحو ما أوردناه فيقولون والصواب" جاءوا أُحَادَ أو مَوْحِد، وثُنَاء أو مَثْنى، وثُلاَث أو مَثْلث .. حتى عُشَار ومَعْشَر.

والذى بدا لى أن هذه الألفاظ أخذت بالسماع، فما سمع من العرب الفصحاء يحفظ ويقاس عليه نحو مَفْعَل وفُعَال وما لم يسمع لا يحفظ ولا يقاس عليه.

١- منهج السالك: ج٢، ص ٥١٤ وص ٥١٦.

٢- شرح التصريح: ج٢، ص ٢١٤.

٣- الصبان، حاشية الصبان: ج٣، ص ٢٣٨.

٤- الأشمونى " منهج السالك": ج٢، ص ٥١٥ وما بعدها، وشرح التصريح: ج٢، ص ٢١٤، وحاشية الصبان: ج٣، ص ٢٣٨.

وهناك جمهرة من اللغويين يقيسون هذه الألفاظ من واحد إلى أربعة على فُعَال ومَفْعَل "إلى العشرة، منهم المبرد ([1]) والرضى([2]) يقول الأخير: "وقد جاء فُعَال ومَفْعَل فى باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا، وجاء فُعَال من العشرة فى قول الكميت ([3]):

ولم يَسْتَرْيثوك حتى ∴ رميت فوق الرجال خِصَالاً عُشَاراً

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة نحو: خُمَاس ومَخْمَس، وسُدَاس ومُسْدسَ، والسماع مفقود.. بلى، يستعمل على وزن فُعَال من واحد إلى عشرة مع يائى النسب نحو: الخماسى والسداسى ... "([4])

وما ذكره الرضى والمبرد يَنْصَبُ على الأعداد من خمسة إلى تسعة، التى تقاس عليها، والسماع مفقود، ومعنى هذا أنهما لا يعترفان بالسماع ويرجحون القياس.

والذى أرجحه أن المشهور المروى عن العرب "أُحَاد وثُنَاء وثُلاَث ورُبَاع وعُشَار، وهو الذى ورد فى القرآن الكريم والشعر العربى.

٣-أساور :

ويتوهمون حذف الألف من "أساور" فمرة يصرفونها وأخرى يمنعونها الصرف، يقول الزَّجَّاج: "يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حرير"([5]) فيها وجهان، أحدهما يُحَلَّوْن فيها من أساور من ذهبٍ ولؤلؤٍ، ويجوز ولؤلؤاً على معنى يحلون أساورَ، لأن معنى من أساور كمعنى أساور. والتفسير

---

[1]- المقتضب: ج٣ هامش ص ٣٨٠.

[2]- شرح الكافية: ج١، ص ٣٦.

[3]- ورد هذا البيت فى المبرد، المقتضب: ج٣، هامش، ص ٣٨٠، والرضى، شرح الكافية:ج١، ص ٣٦.

[4]- المقتضب:ج٣ هامش ص ٣٨٠، وشرح الرضى على الكافية :ج١، ص ٣٦.

[5]- سورة فاطر : آية/٣٣.

obeikandl.com

على الخفض أكثر، على معنى يحلون فيها من أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤٍ "([1]) وقد نبه على هذا القرطبى([2]).

ولكن هل حذف الألف من "أساور" وارد فى قراءة من القراءات القرآنية؟

هذا صحيح، فقد قرأ ابن عباس" يحلون فيها من أَسَوِرَ من ذهبٍ" بفتح الراء ومن غير ألف ولا همزة فى (أساور) على توهم الحرف المحذوف، وهو الألف، فلذلك منع من الصرف، وهذا هو تأويل أبى حيان([3]) .

والذى أراه أن القياس يوجب أن تصرف "أَسَوِرَ" لأن البناء نقص، ويمكن أن يقال إن الأصل فيه (أَسْوَرَة) فحذفوا الحرف الذى عليه الإعراب، وبقيت الراء على فتحها.

٤- مساجد ومنابر وخواتم وكواهل وجواهر:

يتوهم عامة الناس وجود ياء بعد الحرف الذى بعد ألف التكسير فى "مساجد وخواتم ومنابر وكواهل" وذلك عند مَدِّهم بالكسر الحرف الذى بعد ألف التكسير فيقولون" مساجيد، منابير، خواتيم، كواهيل، جواهير".

والحقيقة لا توجد ياء، لكنهم لما مَدُّوا ونطقوا بالكسر الحرف الذى بعد ألف التكسير زيدت الياء، يقول الزَّجَّاج فى "باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل" نحو: " مساجد .. وكل جمع يأتى بعد ألفه حرفان أو ثلاثة، الأوسط منها حرف لين نحو: خواتيم ودوانيق وجاوهر ودراهم .." ([4])

---

[1]- الزَّجَّاج، معانى القرآن: ج٢، ص ٢٧٠.

[2]- تفسير القرطبى: ج١٤، ص٣٥٠.

[3]- البحر المحيط :ج٦، ص ٣٦١.

[4]- ما ينصرف وما لا ينصرف: ص ٦٣.

obeikandl.com

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه أن جمهرة من اللغويين والنحويين نصوا على هذا ونبهوا عليه، منهم ابن قتيبة([١]) والأشمونى([٢]) والشيخ خالد الأزهرى([٣]) وابن السراج([٤]) وابن هشام([٥]) والنجار([٦]) والسيوطى([٧]).

والصواب أنه لا توجد ياء، لكنهم لما مَدُّوا ونطقوا ما بعد الألف بالكسر كتبت الياء بعد الحرف المكسور بعد الألف، يقول إمام العربية سيبويه:" وربما مَدُّوا فقالوا:" مساجيد ومنابير" شبهوها بما يجمع على غير واحده فى الكلام" ([٨]) ([٨]) قال الفرزدق: ([٩]) .

تَنْفِي يدها الحَصَى فى كُلِّ هاجرةٍ ∴ نَفْيَ الدراهيم تَنْقَادُ الصياريف

الشاهد فيه: زيادة الياء فى جمع التكسير فيما ليس حكمه أن يجمع بالياء فى نحو: "الدراهيم، والصياريف".

ويمكننا إرجاع زيادة الياء هنا فى" الدراهيم والصياريف" إلى الضرورة الشعرية إذا احتاج الشاعر إليها نظراً لوجود الكسرة التى هى من الياء، يقول المبرد:" فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد فى هذا الضرب من الجمع جاز له، للزوم الكسرة ذلك الموضع، وإنما الكسرة من الياء "([١٠])

---

[١]- أدب الكاتب: ص ٢٢٤.

[٢]- شرح الأشمونى" منهج السالك " : ج٢، ص ٥٢٢.

[٣]- شرح التصريح: ج٢، ص ٢١١ .

[٤]- الأصول فى النحو: ج٢، ص ٩٧.

[٥]- شرح قطر الندى: ص ٤٤٤.

[٦]- منار السالك: ص ١٨٠.

[٨] - المطالع السعيدة: ص ١٠٦.

[٨]- سيبويه، الكتاب: ج١، ص ١٠.

[٩]- هذا البيت من بحر البسيط ، وقد ورد فى الكتاب: ج١، ص ١٠ وشرح كتاب سيبويه، للسيرافى: ج٢، ص ١٢٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص ٨٠، والمقتضب :ج٢، ص ٢٥٦، وخزانة الأدب: ج٢، ص ٢٩٥، واللسان، مادة "هجر" ، وضرائر الشعر: ص ٣٦، وشرح التصريح: ج٢، ص ٣٧٠.

١٠-المقتضب: ج٢، ص ٢٥٦ ، والخصائص : ج٢ ، ص ٣١٧.

obeikandi.com

لكن ما سبب زيادة هذه الياء اللينة ؟

يقول عبقرى العربية ابن جنى:" وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة،والكسرة اليـاء الصغيرة، والفتحة الألف الصغير، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلـت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها، وذلك قولك فى إشباع حركات ضُـرب ونحوه: ضوريبا، ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشـأ عنها حرفاً من جنسها"([1]) .

ونفهم من هذا الكلام أنهم نظروا إلى" الدراهيم والصياريف، على أسـاس أنهم لما مَطَّلوا حركة الكسر أنشأوا بعدها حرفاً من جنسها هو الياء اللينة فقالوا: "الدراهيم والصياريف" أما الذين لم يعتبروا هذا المعنى فـإنهم ينظـرون إلـى "المساجيد، والدراهيم، والصياريف، على أساس أن الشاعر احتاج إلـى إقامـة الوزن، فمطل الحركة، وأنشأ بعدها حرفاً من جنسها.

ويمكننا تعليل دخول الياء ها هنا فى "الدراهيم والصياريف" الواردين فى بيت الشعر على أساس أن دخولها فى الجمع غير ضرورى يمكـن الاسـتغناء عنه، يقول علماء التنقية اللغوية :" وإنما الوجه فـى الكـلام: نفـى الـدراهم والصيارف، وإنما زاد الياء ها هنا، لأن دخولها فى الجمع فى غير الضـرورة على وجهين:

أحدهما: أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف، ورابعة حرف المـد واللين، فتقلبه ياءً فى الجمع، كقولهم:"صُندوق" و "صَناديق" و" قِنْديل" و"قَنَاديـل" و"كِرْبَاس" و"كَرَابيس"([2])

---

[1]- المقتضب: ج٢، ص ٢٥٦، وابن جنى، الخصائص : ج٢، ص ٣١٧.

[2]- الخصائص: ج٢، ص ٣١٧.

الثـــانى: أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف، حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف، ثم يجمع، فإذا جُمع فأنت مُخَيَّرٌ بين التعويض مـــن المحـــذوف، وبين تركه، فمن ذلك أنك إذا جمعت "فَرْزَدق" حذفت القاف منه، لأنـــه علـــى خمسة أحرف، فيبقى "فَرَزْد" فتجمعه على "فَرَازد" وإن شئت عَوّضْتَ من القاف المحذوفة الياء، فقلت:" فَرَازِيْد" وكذلك لو جمعت "مُنْطَلَق" جمع التكسير، لجـــاز أن تقول: "مَطَالِق" و"مَطَالِيق" تعوض الياء من النون المحذوفة فى" مُنْطَلَق". فإذا اضطر الشاعر زاد هذه الياء التى تزاد للتعويض، لأنهما جميعاً ليس فى أصلهما ياءٌ فتكون الضرورة بمنزلة التعويض"([1])

ونفهم من هذا الكلام أنهم زادوا الياء فى الاسم المجموع جمـــع تكســـير، بشرط أن يكون على خمسة أحرف، رابعه ألف لينة مثل صندوق تجمع علـــى صناديق.. إلخ. أو أنهم حذفوا الحرف الأخير من هذا الاسم الخماسى ثم عوضوا عن الحرف المحذوف ياء، كما فى فرزدق، حيث حذف الحرف الأخير فتُضحى الكلمة" فَرَزْد" وحين جمعها نعوض عن القاف المحذوفة ياء بعد ألـــف الجمـــع فنقول: "فَرَازِيْد"... وسبب هذا الحذف الخفة وسهولة النطق، بمعنى أن حـــذف الزيادة من الاسم أخف من الزيادة فيه، يقول أبو نصر:" إذا بنت العرب الكلمـــة على المد فى الكلام، واضطر الشاعر إلى قصرها كان ذلك أحسن فيها من المد عند الضرورة فى الشعر فى الكلمة التى بنتها على القصر فى الكلام، لأن حذف الزيادة من الاسم أخف من الزيادة فيه، ولكنه مع هذا قد جاء فى الكلام، فهو فى الشعر أجدر، قالوا: منكر ومناكير، معطر ومعاطير، موسر ومياسير، وقـــالوا: مطفل، ومطافيل.. وإذا كان هذايكون شاذاً فى الكلام ولا يقاس عليه كان الذى لم يستعمل فى الكلام إلا مقصوراً غير ممتنع أن يمد عند الضرورة فى الشعر نحو

---

[1]- السيرافى، شرح كتاب سيبويه: ج٢، ص ١٢٨ وما بعدها، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٨٠ وما بعدها، وأبو نصر، شرح عيون سيبويه، هامش ص ٣٨.

مساجد، وهذا حكم المعتل فى المد والقصر نحو "الحمى" حين مُدَّ فى الشعر، وما قُصر فى الشعر مما مُدَّ فى الكلام كثير نحو العزاء"([1])

والذى أراه أن حركة الكسر فى الكلمات "مساجد، ومنابر،، وخواتم، وكواهل، وجواهر، ودراهم، وصيارف" تجذب الحرف الذى بعد ألف التكسير نحو الياء الممدودة، وهذا يفسر على أن فيه شعوراً وإدراكاً من نوع ما لخواص هذه الحركات، وذلك بسبب ربطها بحروف المد، وعدها أجزاء منها.

٥- تَبَّان وحَسَّان وسَمَّان وَطَّحان وَشيْطَان

يخطئ عامة الناس ومثقفوهم فيشبهون النون الأصلية بالنون الزائدة فى " تَبَّان وحَسَّان وسَمَّان وطَحَّان وشَيْطَان" فلا يعرفون هل هى مصروفة أو ممنوعة من الصرف؟

يقول شيخنا الزَّجَّاج: " فأما تَبَّان وحَسَّان وسَمَّان " فمصروفات لأن تَبَّانا "فَعَّال" من التبن، وسَمَّاناً " فعَّال" من السمن " والنون من نفس الكلمة، وإنما "سَمَّان" بمنزلة "قَصَّاب" "وحَنَّاط" .. وإنما اعتبر هذه النون أزائدة أم غير زائدة بالفعل والجمع والمصدر، فإذا اردت بـ " سَمَّانَ " " فَعْلاَن " من السّم" وأردت "بحَسَّان" " فَعْلاَن" من الحِسِّ " أو من الحَسَّ" وأردت بـ "تَبَّان" "فَعْلاَن" من التَّبِّ" و "التَّبُّ" : الخسران لم تصرف هذا الضرب فى المعرفة وصرفته فى النكرة([2]).

ونفهم من كلام شيخنا الزَّجَّاج أن النون إذا كانت أصلية فى الكلمات السابقة صُرِفَتْ ونونت، أما إذا كانت النون زائدة منعت الصرف. والذى بدا لى أن عامة الناس ومثقفيهم يصرفونها دائمًا فيقولون: جاء حَسَّانٌ، ورأيت حساناً، ومررت بحسانٍ دون اعتبارلهذه النون، ومن ثَمَّ يشبهون النون الأصلية بالنون الزائدة، من ذلك ما حكاه أبو العلاء المعرى فى كتابه" عبث الوليد" نقلاً عن

---

[1]- أبو نصر، شرح عيون كتاب سيبويه، ص ٣٨.

[2]- المقتضب: ج٣، ص ٣٣٦.

الفراء قال:"أنهم–العرب– يشبهون النون الأصلية بالنون الزائدة، وذلك إذا سموا به"([1])

وقد نَبَّه على هذا جمهرة من علماء التنقية اللغوية، يقول ابن قتيبة: "كل شيء كانت فى آخره ألف ونون زائدتين، نحو "عُرْيَان" و"عُثْمَان" إن كانت نونه أصلية صرفته فى كل حال، نحو" دَهْقَان" من " الدَّهقة" وشيطان من الشيطنة، و "سَمَّان" إن أخذته من السَّمِّ لم تصرفه، وإن أخذته من السمن صرفته، وكذلك حَسَّان إن أخذته من الحَسِّ لا يصرف، وإن أخذته من الحُسْن صرفته" ([2])

ويمكننا تفسير ذلك بأن "عثمان" صرف على اعتبار أنه نكرة من العَثْم، ومنع من الصرف على أساس أنه اسم علم على وزن" فَعْلاَن" وفيه الألف والنون زائدتان، يقول شيخنا الزَّجَّاج:" عُثْمَان إن كانت نونه أصلية صرف فى النكرة، وإذا سَمَّيْتَ به رجلاً لم تصرفه فى المعرفة، وصرفته فى النكرة، وهو "فُعْلان" من العَثْم، وهو الجبر" ([3]) وقد نبه على هذا أيضاً ابن السراج ([4])

لكن ما علامة زيادة الألف والنون ؟

يقول اللغويون علامة زيادة الألف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رد "نِسْيَان"و "كُفْران" إلى نسى وكفر، فإن كان فيما لا ينصرف، فعلامة الزيادة أن يكون قبلها أكثر من حرفين أصولاً "([5])

وأما "سَمَّان" إذا أردت به "فَعْلان" من السِّمِّ، وأردت بحَسَّان "فَعْلان" من الحَسِّ أو من الحِسِّ لم تصرفهما فى المعرفة وصرفتهما فى النكرة([6]) وفى

---

[1]– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد التاسع: ص ٦٣، ومجلة المجمع العلمى بدمشق، العدد الواحد والخمسون: ص ٧٤١.

[2]– أدب الكاتب : ص ٣٤٠، والمبرد، المقتضب : ج٣، ص ٣٣٦.

[3]– ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٤٧.

[4]– الأصول : ج٢، ص ٨٦.

[5]– شرح الأشمونى، منهج السالك:ج٢، ص ٥٢٥، وابن السراج، الأصول : ج٢، ص ٨٦، شرح التصريح: ج٢، ص ٢١٧.

[6]– الأصول: ج٢، ص ٨٦.

اللسان: "حَسَّان" اسم رجل، إن جعلته فَعَّالاً من الحُسْنِ أجريته، أى صرفته، لأن النون حينئذ أصلية، وإن جعلته فَعْلاَن من الحِسِّ، وهو القتل أو الحَسِّ بالشىء لم تجره" ([1])

ونخلص مما سبق أن الصرف على أساس أن "سَمَّان" من السمن وحسان من "الحُسْن"، فتكون النون أصلية فيهما، وأما المنع من الصرف، فعلى أساس أنهما من السم والحِسِّ، فتكون الألف والنون فيهما زائدتين.

وأما شيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه، وإن جعل من شَطَنَ انصرف " ([2])

وبناءً على هذا فإن صرف" شيطان" على أساس أنه من "شَطَنَ" فالألف والنون أصليتان، وأما منعه الصرف فعلى أساس أنه من "شاط يشيط " فالألف والنون فيه زائدتان.

والذى نؤكده هنا أنه يأتى مصروفاً دائماً لأنه يفتقد العلمية أو الوصفية سواء أكان من "شاط" أم كان من "شطن" أى سواء قيل بزيادة الألف والنون، أم بأصالة النون، لأن العلة الأخرى وهى العلمية أو الوصف غير موجودة.

ونستنتج من كل ما سبق أن الصرف والمنع تابعان للاشتقاق والمعنى، ولا داعى للتوهم الذى يجعل عامة الناس وخاصتهم يخطئون فى ذلك ولكن الذى نقصده فى هذه المسألة هو توهم العرب اشقاق مادة مكان أخرى.

ونحن حين نمعن النظر فى "تَبَّان وحَسَّان وسَمَّان وشَيْطَان وعُثْمَان وطَّحان " نلحظ أن النون وقعت بعد ألف "فَعْلان" مما جعل الناس يشبهون هذه

---

[1]- اللسان، مادة حسس ومادة حسن.

[2]- شرح الأشمونى، منهج السالك: ج٢، ص ٥٢٥، الأصول : ج٢، ص ٨٦، شرح التصريح : ج٢، ٢١٧.

النون بالنون التى وقعت بعد ألف فَعْلان كَسْكَران مما جعلهم يصرفون هذه الكلمات ومثلها رغم أنها ممنوعة من الصرف للتعريف والعلمية.

٦-أَذْهَبُ وأَعْلَمُ وأَخْضَرُ وأَحْمَرُ وأَجْدَلُ وأَرْبَعُ:

ويخطئون فلا يفرقون بين الأسماء الممنوعة من الصرف والأفعال المشابهة لها نحو " أَذْهَبُ وأَعْلَمُ وأَخْضَرُ وأَحْمَرُ وأَرْبَعُ وأَجْدَلُ" يقول الزَّجَّاج: "وإنما قلت إذا كان نكرة فلم تنونه، لأن "أَفْعَلَ" ههنا معرفة، وهو على وزن أَذْهَبُ، وكل "أَفْعَلُ" أردت به الفعل فنونته، لأنك مَثَّلْتَ به الفعل، كما مَثَّلْتَ به الوصف، وأضفت كلاً إليه، فعلى هذا مجرى هذا الباب" (١)

فإذا سميت رجلاً بشيء من هذه لم ينصرف في المعرفة وانصرف فى النكرة، وإنما انصرف فى النكرة، لأن ما يمنع من الصفات من الصرف فى النكرة عند سيبويه والخليل: أحمر وما أَشْبَهَهُ، لأن هذه صفات للنكرة، أعنى: "أَحْمَرَ" فإذا سميت بشيء منها رجلاً، ثم نكرته رددته إلى حال قد كان فى مثلها لا ينصرف"(٢) ووزن الفعل به أولى لأن فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، فكان ذلك أصلاً فى الفعل،لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى (٣)

لكن، كيف نتعرف الهمزة الزائدة هنا؟

يمكننا التعرف عليها بالاشتقاق، يقول الزَّجَّاج: "فإن قال قائل" لم صارت الهمزة يحكم عليها بالزيادة دون أن يعرف ذلك بالاشتقاق.

فالجواب فى ذلك: أن جميع ما وُجِدت فيه" الهمزة" مما علم اشتقاقهُ وجِدت فيه زائدة نحو: "أَجْدَلٍ" لأنه من "الجَدَل" وهو شدة الفتل"، ونحو" أَرْبَعَ" لأنه من "رَبَعْتُ" ونحو الصفات فى الألوان كلها نحو: "أخضر وأحمر" فأصله من

١- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٣٣ ما بعدها.

٢- سيبويه، الكتاب: ج٣، ص ٢٠٣ وقارن بما ورد عند الزَّجَّاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف :ص ١٦.

٣- الأشمونى، شرح الأشمونى، منهج السالك: ج٢، ص ٥١٢.

"الخُضْرة" والحُمْرة" فقد ثبتت زائدة فيما وجد له اشتقاق فقياس ما لم تجد له اشتقاقاً قياس ما وجدت له اشتقاقاً.فإذا اجتمع فى الاسم "الهمزة" وزائد غيرها، أو حرف يشبه حروف الزوائد نظرت بالاشتقاق أيهما الزائد، فحكمت بالزيادة على ما يحذف فى الاشتقاق "([1])

والأفعال نحو: "أَذْهَبُ إلى عملى مبكراً" و "أَعْلَمُ أن الله على كل شىء قدير" وغيرهما لا تخفض ولا تنون، لكن لما كان هناك ما يشبهها فى اللفظ والمعنى نحو: " أَخْضَرَ وأَحْمَرَ" جرى مجراهما فمنع الصرف، يقول المبرد: "اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل، وإنما تأويل قولنا : لا ينصرف، أى لا يدخله خفض ولا تنوين، لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون، فلما أشبهها جرى مجراها فى ذلك" ([2])

ولما كانت الأفعال التى ضارعت الأسماء هى الأفعال المضارعة نحو أَذْهَبُ وأَعْلَمُ ضارعت أخضر وأحمر وغيرها فاستحقت الإعراب، ومضارعتها للأسماء هى العلة التى فسرت خروجها على القاعدة النحوية، فقد بُنِيَتْ القاعدة على أن كل الأفعال مبنية، وكسر هذه القاعدة يمكن تأويلها وحملها على المعنى، وهذا له أثر ظاهر فى التسمية نفسها، أعنى بذلك تسمية المضارع مضارعاً. ولكن فكرة الحمل يمكن استخلاص بذور منها صالحة للنمو، فهى حين تخلص من التعليل العقلى إلى منطق التركيب اللغوى تصبح أداة مفيدة للبحث وبيان ذلك الكلمات: أبيض وأسود وأحمر وأصفر وأجدل موافقة لبناء أذهب وأعلم.ومن ثَمَّ فإن هذه الصفات تشبه هذه الأفعال.

وإذا كانت هذه الأسماء وغيرها ممنوعة من الصرف لأنها خرجت عن الأصل، والأصل هو الصرف على ما اقتضاه تصنيف الكلمات التى تم على

---

[1]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١٩ وما بعدها.

[2]- المقتضب: ج٣، ص ٣٠٩.

أساس التقابل بين الاسم والفعل، فقد ترتب عليه جعل التنوين حقاً للأسماء دون الأفعال، ولكنَّ مثل: أخضر وأحمر وأجدل وأربع لا يظهر فيها التنوين، فالتبس بالفعل عند عامة الناس على سبيل توهمهم أنها أفعال، ورغم ذلك هى من الأسماء لا من الأفعال رغم كون التنوين علامة للصرف فى الأسماء، وإنما أشبهت هذه الأسماءُ الأفعالَ فى بنائها فامتنعت الصرف لشبهها بالأفعال وهذا لم يتنبه إليه عامة الناس ومثقفوهم.

ومن ثمَّ كان لابد من وجود حدود فاصلة بين الأسماء والأفعال تجعل النشاط اللغوى يصاب بالهدم، لأن الفصل بين الأسماء والأفعال لم يعد له فائدة، لأن الفعل والاسم يلتقيان، فأخضر وأحمر وأربع خرجت من مجال الاسم وانتظمت فى فَلَكِ الأفعال، فلم تكد تتميز فى هذا النظام الذى يضم مثلها وشبهها نحو: أذهب وأعلم.. إلخ فهى جميعاً تصنف معاً ويجمعها مبدأ واحد هو صيغة أفعل التى أصبحت ذات أهمية تلغى ما عداها.

فالعلاقة بين هذه الألفاظ فى الظاهرة اللغوية ليست علاقة ساكنة -كما يقول الدكتور لطفى عبد البديع- بل هى علاقة ذات طبيعة ديناميكية تتجاذب فيها الألفاظ وتتدافع، ويشبه هذا المجال اللغوى أن يكون مجالاً جاذبياً تمتد من بؤرته التأثيرات إلى سائر الآفاق، فالكلمة فى الظاهرة تدعو إليها الأخرى، وهذه تدعو إليها ثالثة وهكذا... ([1])

وعلى هذا الأساس فإن الأفعال "أذهب وأعلم" وما أشبههما جذب إلى مجاله " أخضر وأحمر" وما أشبههما، وهى أسماء، فأخرجها من مجال الإسمية وأسكنها فى مجال الفعلية، فأصبحت أعضاء فى المجال الجديد، ومن ثَمَّ كانت مطلوبة بأحكام النظام الذى سعت إليه، فمنعت الصرف على أساس أنها أسماء تضارع أفعال مشابهة لها.

---

[1]- د: لطفى عبد البديع، من محاضراته لطلبة الدراسات العليا بكلية الآداب، جامعة عين شمس (غير مطبوع).

٧- كِبْرياء وقُوَبَاء ورُحَضَاء وبُرَكَاء وزَكَرِيَّاء وشُرَكاء

ويتوهم عامة الناس ومثقفوهم فيصرفون "كِبْرياء وقُوَبَاء ورُحَضَاء وبُرَكاء وزَكَرِيَّاء وشُرَكاء وفُقَهاء وخُشَشَاء" ظنًا منهم أن هذه الصيغ لا تستحق المنع من الصرف. يقول شيخنا الزَّجَّاج: فى باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف فى المعرفة والنكرة" من هذا الباب" كِبْرياء وقُوَبَاء ورُحَضَاء " ومنه "بُرَاكاء القتال" وبَرَكاء القتال: الصبر على القتال، مشتق من البَرْك" ومنه "زكرياء" و "شركاء" و "فقهاء" ومنه "خُشَشَاء" يا هذا وهو العظم الذى خلف الأذن "([1])

وقد نص على هذا جمهرة من اللغويين والنحويين منهم محمد عبد العزيز النجار([2]) وابن قتيبة([3]) والسيوطى([4]) والأشمونى([5]) والصبان([6]) وابن يعيش([7]) وابن جنى([8])

وحين نمعن النظر فى هذه الكلمات نحو: زَكَرِيَّاء نلحظ أنه علم مذكر لشخص منتهى بألف التأنيث الممدودة . أما كِبْرِياء وشُرَكَاء وقُوَبَاء ورُحَضَاء وفُقَهاء وخُشَشَاء، كل هذه الكلمات تقع صفة لمذكر، ومن ثَمَّ توهم الناس أن جمعية هذه الألفاظ كانت من أسباب التوهم اعتقاداً منهم أن ألف التأنيث الممدودة لا تَرِدُ إلا مع الكلمات المفردة المؤنثة، وأنها كذلك لا ترد مع الكلمات المذكرة.

---

[1]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٤٣.

[2]- منار السالك : ج٢، ص ١٨١.

[3]- أدب الكاتب : ص ٢٢١.

[4]- المطالع السعيدة : ص ١٠٦، وشرح التصريح: ج٢، ص ٢١٠، وهمع الهوامع: ج٢، ص٢٥.

[5]- شرح الأشمونى المسمى " منهج السالك: ج٢، ص ٥٠٨

[6]- حاشية الصبان : ج٣، ص ٢٣٠.

[7]- شرح المفصل : ج١، ص ٥٩.

[8]- اللمع فى العربية: ص ٢١٣

obeikandi.com

وعلى الطرف الآخر يمنعون صرف "عِلْبَاء وحِرْباء" توهماً منهم بأن همزته وألفه للتأنيث، بمعنى أنهما يشبهان ألف حمراء وهمزته، والصواب" أنه منصرف، لأن الهمزة فيه مبدلة من الياء، يقول الزَّجَّاج: "إنما انصرف "عِلْبَاء " و"حِرْبَاء" وما أشبه هذا، لأن الهمزة التى بعد "الألف" إنما هى بدل من "الياء" ألا تراهم يقولون للرجل القصير "دِرْحَايَة" والهمزة ها هنا بدل من الياء، فإن قال قائل" إذا سميت رجلاً بـ "عِلْبَاء" ما بالك تصرفه، وقد أشبهت ألفه وهمزته ألف حمراء وهمزتها، كما أنك إذا سميت رجلاً أَرْطَى" لم تصرفه، لأن ألفه أشبهت ألف "سَكْرى" ؟ فالجواب فى هذا: أن ألف" أَرْطَى" ألف زيدت ألفاً، لم تبدل من شىء، وهمزة "حمراء" بدل من ألف التأنيث،فإنما عوملت همزة حمراء معاملة ما هى بدل منه، فكذلك يجب أن تعامل همزة" علباء" معاملة ما هى بدل منه، وهى بدل من "ياء" و "الياء" لا تمنع الصرف" (١)

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول سيبويه فى "باب ما ألحقته ألف التأنيث بعد ألف: " واعلم أن الألفين لا يزادان إلا للتأنيث، ولا يزادان أبداً لُتْلِحَقا بنات الثلاثة بِسرْدَاح ونحوها، ألا ترى أنك لم تر "فَعْلاء" قط مصروفة، ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً" (٢)

قال أبو نصر: "إن الألفين لا يزادان إلا للتأنيث" إذا لحقتا اسماً على ثلاثة أحرف، أوله مفتوح وثانيه ساكن نحو حمراء، وكذلك ما خالف هذا الوزن حاشى فِعْلاَء وفُعْلاَء –بكسر الفاء وسكون العين، أو بضم الفاء وسكون العين– نحو عِلْبَاء وقُوْبَاء" وقوله " ولا يزادان أبداً لِتُلْحِقَا بنات الثلاثة بِسرْدَاح" يعنى أنه ليس فى الكلام مثل " سِرْدَاح، فتزاد الألفان لِتُلْحِقَا الاسم به "(٣)

١– ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٤٤.

٢– سيبويه، الكتاب: ج٢، ص ١٠.

٣– أبو نصر، شرح كتاب سيبويه : ص ١٩٧.

٨- أَوْلَق

ويتوهم عامة الناس ومثقفوهم فلا يصرفون "أَوْلَق" ظناً منهم أنه صفة على وزن "أَفْعلَ" والصواب أن "أَوْلَق" منصرف ومنون، لأنه على وزن "فَوْعَل" همزته أصلية وواوه زائدة. يقول الزَّجَّاج: "فمن ذلك قولهم "فلان أَوْلَق" وهو ضرب من الجنون، واشتقاقه من "وَلَقَ يلقُ" إذا أسرع" (١) قال الشاعر(٢):

جاءتْ به عَنْسٌ من الشام تَلِقْ

الشاهد فى هذا البيت : الفعل "تَلِقْ" مشتق من "أَوْلَقَ" قال ابن جنى: أى تَخِفُّ وتسرع، وقرئ " إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ " (٣) أى تَخِفُّون وتسرعون، وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأَوْلَق فَوْعَلاً من هذا اللفظ"(٤)

قال الزَّجَّاج: " أَوْلَق" عندهم "فَوْعَلُ" لأن أكثرهم يقول:" أَلِقَ الرجلُ فهو مَأْلُوق" فكان اشتقاق على هذا القول من أن "الهمزة" فيه أصل لقولهم "أَلِقَ فهو مَأْلُوق" ولو كانوا ربما أبدلوا "الهمزة" من "الواو" لقالوا "مَوْلوق" فقولهم "مَأْلُوق" يدل على أن الهمزة فيه أصل. فالجواب فى ذلك : أن فَوْعَلَ" قد ثبت على أن الهمزة فيه أصل، فكذلك يجب أن يكون "فَوْعَلُ" والواو فيه أصل، فيصير الأصل فيه "وَوْلَقَاً" فتبدل من الواو الأولى "الهمزة" (٥)

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول ابن جنى: " يمكن أن يكون الأَوْلَق فَوْعَلاً من هذا اللفظ، وأن يكون أيضاً أفعل منه، فإذا كان أفعل فأمره ظاهر،

١- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٢٠.

٢- قائله القلاخ بن خزن المقرى وقد ورد فى ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٢٠، والخصائص : ج١، ص ٩، واللسان مادة "أنق" وشرح المفصل:ج٩، ص ١٤٥. وورد كذلك فى المخصص " مادة عيس" ج٩، ص ٧.

٣- سورة النور: آية /١٥

٤- الخصائص :ج١، ص ٩ وما بعدها، ونسبت هذه القراءة فى أبى حيان فى البحر المحيط:ج١، ص ٤٣٨ إلى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر وزيد بن على.

٥- ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٢٠ وما بعدها

وإن سميت به لم تصرفه معرفةً، وإن كان فَوْعَلاً فأصله وَوْلَق، فلما التقت الواوان فى أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لاستثقالها أولاً، كقولك فى تحقير واصل أُوَيْصِل، ولو سميت بأَوْلَقَ على هذا لصرفته، والذى حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تَأَلَّقَ البرق، إذا خَفَقَ، وذلك لأن الخفوق مما يصاحبه الانزعاج والاضطراب على أن أبا اسحاق قد كان يجيز فيه أن يكون أفعل من ولَقَ يَلِق، والوجه فيه ما عليه الكافة: من كونه فَوْعَلاً" من "أ ل ق" وهو قولهم "ألق الرجل فهو مَأْلُوق" ([1])

وقال المبرد: "فأما "أَوْلَق" فإن فيه حرفان من حروف الزيادة الهمزة والواو، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق، ليُعْلَم أيهما الزيادة؟ تقول فيه: أُلِقَ الرجل فهو مَأْلُوق، فقد وضح لك أن الهمزة أصل والواو زائدة، لأن الهمزة فى موضع الفاء من الفعل،فقد وضح لك أنها فَوْعَل" ([2]) وفى موضع آخر يقول: "فأما "أَوْلَق وأَيْصَر" فإنَّ فى واحد منهما حرفين من حروف الزيادة، ففى "أَوْلَق" الهمزة والواو" فلابد من الاشتقاق حتى يعلم أيهما الأصل، فنظرت إلى أَوْلَق، فإذا الفعل منه أَلِقَ الرجل فهو مَأْلُوق: إذا أصابه لَمَمٌ من الجنون، فعلمنا أن الهمزة أصل، وأن الواو زائدة فتقديره: فَوْعَل مثل كَوْثَر، فهو مصروف فى المعرفة والنكرة"([3])

ونستنتج مما سبق أن عامة الناس ومثقفيهم يمنعون صرف "أَوْلَق" ظناً منهم أن همزته أصلية، وأنه على وزن أَفْعَلَ، والصواب أن أصله" وَوْلَق" على وزن فَوْعَل، همزته مبدلة من الواو الأولى.

---

[1]- الخصائص : ج١، ص ٩ وما بعدها .

[2]- المقتضب، ج٣، ص ٣١٦.

[3]- المقتضب، ج٣ ص ٣٤٢ ما بعدها.

٢- المصدر السابق: ج٣ ص٣٤٢ وما بعدها.

ومما يؤيد هذا الكلام أن أبا عيينة خَطَّأَ الكسائى فى مجالس العلماء، حينما سأله عن "أَوْلَق" ينصرف أو لا ينصرف؟ فقال له الكسائى" أَوْلَــق" علــى وزن أَفْعَل لا ينصرف، فلم يقتنع أبو عيينة بكلامه هذا لأن "أَوْلَق" على وزن "فَوْعَل" منصرف، يقول الزَّجَّاجى: "لما دخل الكسائى البصرة أول دخلة جلس فى حلقــة يونس ينتظر خروجه، فسأله ابن أبى عيينة عن "أَوْلَق" ينصرف أو لا ينصرف فقال: أَوْلَق أفعل لا ينصرف، قال ابن أبى عيينة: خَطَأ والله ! وخــرج يــونس فَسُئل عن أَوْلَق، فقال: هو فَوْعَل وليس بأفعل، لأن الهمزة فاء الفعل، لأنك تقول رجل مَأْلُوق فتثبت الهمزة، وكذلك أرنب ينصرف لأنه فَعْلَلٌ، لأنك تقــول أرض مُؤرنبة فتثبت الهمزة، والمَأْلُوق: المجنون "([1])

٩- أَرْبَع

ويتوهم عامة الناس ومثقفوهم فيصرفون العدد "أربعاً" مطلقاً، والصــواب أنه ممنوع من الصرف إذا وقع نعتاً، ومنصرف إذا كان اســماً للعــدد، يقــول الزَّجَّاج: "أما أَرْبَعُ فى قولك: "مررت بنسوة أَرْبَعٍ" فمصروف، لأن "أَرْبَعاً" ليس بصفة، إنما هو اسم للعدد، فإذا وصفت به فإنما وضعته فى موضع الصفة، لأنك إذا قلت:" مررت بنسوةٍ أَرْبَعٍ" فإنما تقصدُ بالعدد إلى تقليل أو تكثير، فلهذا جــاز أن تصف به، وأصله التسمية، ألا ترى أنك تقول" جاءنى أَرْبَعُ نسوةٍ، وخَمْــسُ نسوة " كما تقول: "جاءنى بَعْضُ نسوةٍ" فإنما هو اسم كما وصفنا" ([2])

وفى موضع آخر يقول: "فإن قال قائل" فلما تقول "مررت بنسوة أَرْبَــعٍ، فتصرف "أَرْبَعاً" وقد جعلته فى موضع الصفة، فالجواب فى هذا: أن أَرْبَعًا اســم جعلته فى موضع الوصف فأجريته على بابه فى الأسماء، وليس "أَرْبَعُ" بتمثيــل للأوصاف "([3]).

---

[1]- الزَّجَّاجى، مجالس العلماء: ص ١٩٤ "المجلس رقم ١١٩ " وأرنب منصرف لأنه صفة عارضة ليست ملازمة لصاحبها نحو : مررت برجلٍ أرنبٍ "

[2]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١٦ وما بعدها.

[3]- المصدر السابق : ص ٣٣.

ويعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول المبرد: "فإن قال قائل: إنك قد تقول: مررت بنسوة أربع، فينبغى ألا تصرف أربعاً، لأنك قد أخرجته من باب الأسماء ووصفت به، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به، فهذا لا يلزم من قبل أن (أَرْبَعاً) كان فى الأصل اسماً للعدد، ثم توسعت فوصفت به، ولم تخرجه من أن يكون اسماً للعدد، ولا مفارقاً لشىء من معناه (١)

ونستنتج مما سبق أن "أَرْبَعَ" إذا أردت به الوصف منع من الصرف نحو: مررت بنسوة أربَع" وإذا جعلته اسماً للعدد أربعة صرفته.

١٠- هَبَايٌ

ويتوهم عامة الناس ومثقفوهم فيصرفون "هَبَايّ" ظناً منهم أن أصل يائه السكون، والصواب منعها الصرف لأنها جمع تكسير، على وزن فَعَلٍّ مفرده: "هَبَىٌ" "وهَبَيَّة" يقول الزَّجَّاج: "ويقال للصغير: "هَبَىٌ" وللصغيرة "هَبَيَّة" فيجمع "هَبَايٌ" ولا يصرف، لأن "هَبَايٌ" جَمْعُ "فَعَلٍّ" و"فَعَلٌ" بحذاء "فَعِلٍّ" إذا قلت: "خضَمٌ" وجمعه "خَضَامٌ"(٢)

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول الزَّجَّاجى فى مجالسه عندما دَسَّ إليه أبو موسى الحامض رجلاً غريباً بمسائل منها: كيف تجمع "هَبَىٌ" و"هَبَيَّة" جمع تكسير؟ فقال أبو إسحاق: أقول "هَبَايٌ " كما ترى، فأدغم، وأصل الياء الأولى عنده السكون قولاً، ولولا ذلك لأظهرتها، فقال له الرجل: فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حماراً؟ فقال: لأن حماراً غير مكسر، وإنما هو واحد، فلذلك صرفته، ولم أصرف هَبَايٌ، لأنه مكسر" (٣)

١- المقتضب: ج٣، هامش ص ٣١٢ وما بعدها.

٢- الزَّجَّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف: ص ٦٥.

٣- الزَّجَّاجى، مجالس العلماء " المجلس ١٤١ " ص ٢٣٦.

ولكن هل أصل الياء الأخيرة فى "هَبَايٌ" صحيحة أم أنها معتلة؟ يقول الزَّجَّاجى: "وما أنكرت من أن يكونوا أَعَلُّوا العين فى هذا الباب، وصححوا اللام، فشبهوا الياء ها هنا التى هى لام الفعل بعين المعتل، ثم أَعَلُّوا العين مثل راية وغاية، فقال: هذا مذهب، وهو عندى جائز، ثم قال له أبو إسحاق: أراك تسأل سؤالَ فَهْمٍ، فكيف تصغر هَبَىّ؟ فقال: أنا مستفهم والجواب منك أحسن، فقال أبو إسحاق: يقال فى تصغير هَبَىٍّ: هُبَيْيٌ فَتُصَحِّحُ الياء الثانية فى الأصل، وتدغم فى الياء الأولى التى هى لام الفعل وتأتى بياء التصغير ساكنة،فلا يلزم حذف شىء"([1])

١١- قَبْلُ وبَعْدُ

يخطئ عامة الناس ومثقفوهم فيرفعون "قَبْلُ وبَعْدُ" والصواب أنهما ظرفان مبنيان على الضم إذا كانا منقطعين عن الإضافة لوجود دليل عليهما وهناك من يقول: " من قبلٍ" و "من بَعْدٍ" بالتنوين، وبعضهم من يقول "من قبلِ، ومن بعدِ" بغير تنوين، يقول الزَّجَّاج: " فإذا حذفت الإضافة منهما، وفى الكلام دليل عليها،قلت: "رأيت زيداً قَبْلُ يا هذا وبَعْدُ يا هذا" وكذلك من قَبْلُ ومن بَعْدُ، قال الله عز وجل: [لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ] ([2]) فَبُنِيَتَا على الضم ([3]). وفى كتابه معانى القرآن يقول:[لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ] القراءة بالضَّمُ، وعليه أهل العربية، والقراء كلهم مجمعون عليه، فأما النحويون فيجيزون من قَبْلٍ، ومن بَعْدٍ بالتنوين،وبعضهم يجيز "من قَبْلِ ومن بَعْدِ بغير تنوين وهذا خطأ، لأن قَبْل وبَعْد ها هنا أصلهما الخفض، ولكن بُنِيَتَا على الضم، لأنهما غايتان، ومعنى غاية أن

١- الزَّجَّاج، مجالس العلماء: " المجلس رقم ١٤١" ص : ٢٣٦.

٢- سورة الروم: آية /٤.

٣- الزَّجَّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١١٦.

الكلمة حذفت منها الإضافة، وجُعلت غاية الكلمة ما بقى بعد الحذف ([1]) من ذلك قول الشاعر ([2]):

من قَبْلِ نادى كلُ مَوْلى قرابةً ∴ فما عَطَفَتْ مَوْلى عليه العواطفُ

الشاهد فيه: من قبلِ" فإن الرواية بجر قبل دون تنوين، وذلك لأنه حَذَفَ المضاف إليه.

لكن الزَّجَّاج يُخَطِّئُهم فى جرهم كلمة "قَبْلِ" مبيناً فى كلامه السابق أنها مبنية على الضم لانقطاعها عن الإضافة لأنها غاية.

ومما يعضد كلامه ويقويه قول المبرد: فإن أردت قَبْلَ ما تعلم، فحذفت المضاف إليه قلت: "جئت قَبْلُ وبَعْدُ، وجئت من قَبْلُ ومن بَعْدُ"([3]) وقال ابن هشام: " ما قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة "قَبْلُ وبَعْدُ" كقوله تعالى " لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ " فى قراءة السبعة بالضم، وقدره ابن يعيش، على أن الأصل من "قَبْلُ كل شىء ومن بعده انتهى وهذا المعنى حتى، إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر (من قَبْلِ الغَلَب ومن بعدِهِ)، فحذف المضاف إليه لفظاً، ونوى معناه، فاستحق البناء على الضم([4])

وقول ابن هشام "لفظاً" احتراز من أن يقطع عنها لفظاً ومعنى، فإنها حينئذ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك "أبدأ بذا أولاً" إذا أردت أبدأ به متقدماً "([5])

وعلة ذلك كما يقول إمام العربية سيبويه: "لأنهما متمكنتان جعلتا بمنزلة غير المتمكن" ([6])

---

[1]- الزَّجَّاج، معانى القرآن :ج٤، ص ١٧٦.
[2]- ورد هذا البيت فى شرح قطر الندى : ص ٢٦.
[3]- المبرد، المقتضب: ج٣، ص ١٧٥.
[4]- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٣. وشرح قطر الندى:ص ٢٥.
[5]- ابن هشام: شرح شذور الذهب: ص ١٠٤.
[6]- الكتاب: ج٣، ص ٢٨٦.

ونفهم من كلام سيبويه أن كلاً من "قَبْلُ وبَعْدُ" مبنى لا معرب، بُنِى كل منهما على الضم لأنهما عُرِّفَا من غير جهة التعريف لانقطاعهما عن الإضافة، أقصد بذلك أنهما تضمنتا معنى إضافة معنوية لا لفظية، ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول الزَّجَّاج: "أنهما لما حذفت الإضافة منهما، ودلتا على معنى التعريف جعلتا معرفتين من غير جهة التعريف، فتضمنتا معنى إضافة ليست فى لفظهما، فوجب ألا تعربا" (١)

ونستنتج من هذا الكلام أن "قَبْلُ وبَعْدُ" مضافة لما بعدهما إلا أن المضاف إليه محذوف لفظاً لا معنى، يقول المبرد: "فلما أزيلت عن مواضعها أُلْزِمَتْ الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها وأن موضعهما معرفة" (٢)

لكن، لماذا بنى "قَبْلُ وبَعْدُ وبعد" على الضم، ولم يبن على السكون؟

للجواب على ذلك يقول الزَّجَّاج: "ولكنهما لم تبنيا على السكون، ليفصل بين ما بنى ولا تمكن له، وكان له حظ فى التمكن، وبين ما جُعل غير متمكن وكان متمكناً، فوجب أن يحرك، فلم يحرك بالفتح، لأن الفتح يدخله بحق الإعراب، ولم يحرك بالكسر، لأن الكسر يدخله بحق الإعراب، ولا حق لهما فى الضم، لأن الرفع لا يدخلهما، لأنهما لم تستعملا إلا ظرفين فَبُنِيَا على الضم كما أنك أردت أن تحرك " لم يجلس" لالتقاء الساكنين حين قلت لم يجلسِ الغلام حركته بالكسر، لأن الضم والفتح كانا يدخلانه بحق الإعراب (٣)

وبناءً على هذا فإن كلاً من "قَبْلُ وبَعْدُ" مبنية على الضم لا على السكون، وذلك للفصل بين المتمكن وغير المتمكن، وكلاهما لا ينصب ولا يجر، لأنهما لم يستعملا إلا ظرفين مبنيين على الضم، وهما بذلك يكونان معرفة، غير متمكنين

١- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١١٧.
٢- المقتضب: ج٣، ص ١٧٤.
٣- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١١٧.

وعلى الطرف الآخر ينصب ويجر كل من "قَبْلُ وبَعْدُ" إذا وليهما مضافًا وهما بذلك يكونان متمكنان، حيث تظهر الفتحة فى النصب، والكسرة فى الجر، يقول الزَّجَّاج: "وهما فى الإضافة متمكنان تقعان فى موضع النصب والجر، تقول :" رأيت زيداً قَبْلَكَ ومن قَبْلِكَ" ([1])

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول المبرد:" وإن كانت نكرة أو مضافة لزمها الإعراب وذلك قولك : جئتُ قَبْلَكَ، وبَعْدَكَ، ومن قَبْلِك ومن بَعْدِك وجئت قَبْلاً وبَعْدَاً، كما تقول أولاً وآخراً "([2]) من ذلك قول الشاعر : ([3])

فساغَ لى الشرابُ وكنت قَبْلاً ∴ أكادُ أَغَصُّ بالماء الفراتِ

الشاهد فيه: قوله "قَبْلًا" فإن الرواية فى هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة فى اللفظ، ولم يَنْو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نَوَّنَهُ، وذلك لأن المنوى كالثابت، وإذا وجد المضاف إليه فى الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه.

١٢- أَوَّلُ:

ويتوهم عامة الناس ومثقفوهم أن كلمة (أَوَّلُ) مصروفة منونة، فيقولون –مثلاً– تعيينُ فلانٍ موجهًا أولاً للغة العربية، والصواب: تعيين فلانٍ موجهاً أَوَّلَ للغة العربية، لأن "أَوَّلَ" ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، يقول الزَّجَّاج:" قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قولهم: "مُذْ عامٍ أَوَّلَ يا هذا" بغير تنوين "أول" و "مُذْ عامٍ أوَّلٍ يا هذا" بتنوين "أولٍ" و "مُذْ عامٍ أوَّلُ يا هذا" ويجوز

---

[1]– ما ينصرف وما لا ينصرف: ص ١١٦.

[2]– المقتضب :ج٣، ص ١٧٤ وما بعدها.

[3]– ورد هذا البيت فى شرح قطر الندى : ص ٢٧، وشرح شذور الذهب : ص ١٠٤، وينسب إلى عبد الله بن يعرب.

"مُذْ عامِ الأوَّل ". قال:" من قال: "مُذْ عامٍ أَوَّلَ " فأن "أَوَّلَ" صفة وهو على وزن الفعل فلم ينصرف، ومعناه : " عامٌ أَوَّلُ من عامنا هذا" (١)

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه أن جمهرة من اللغويين نصوا عليه وأقروه، منهم سيبويه(٢) والرضى(٣) وابن منظور(٤) والسيوطى(٥) وابن يعيش(٦) والمبرد، يقول الأخير: "وأما كونه نعتاً فيقوله: " هذا رجلٌ أوَّلُ منك، وجاءنى هذا أوَّلَ من مجيئك، وجئتك أوَّلَ من أمس"(٧) وإذا قلت:" عامٌ أولُ" فإنما جاز هذا الكلام، لأنك تعلم به أنك تعنى العام الذى يليه عامك" (٨)

ونستنتج مما سبق أن "أَوَّلَ" تستعمل اسم تفضيل، بشرطين: **أولهما** : أن نذكر معها "من" نحو ""مُذْ عامٍ أوَّلُ من عامنا هذا"، **وثانيهما:** أن تحذف منها "من" على تقديرها فى الكلام نحو ""مُذْ عامٌ أوَّلُ يا هذا". وفى كلا الحالتين "أَوَّلُ" ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

وامتداداً لما سبق، يقول الزَّجَّاج: "ومن قال" "عَامٌ أوَّلٌ " فإنما نَوَّنَ لأن" أولاً" استعمل استعمال الأسماء، تقول العرب: "ما تركت له أولاً ولا آخراً (٩)

ويعضد كلامه هذا ويقويه جمهرة من اللغويين، فى مقدمتهم إمام العربية سيبويه(١٠) وابن يعيش(١١) والرضى(١٢) وابن منظور(١٣) والسيوطى(١٤)

١- ما يصرف وما لا ينصرف : ص ١٢١.
٢- الكتاب : ص ٢، ص ٤٥.
٣- شرح الشافية : ج٢، ص ٣٤، وشرح الكافيه: ج٢، ص ٢٠٢ وص ٢٣٠
٤- اللسان : مادة "وأل"
٥- همع الهوامع :ج٢، ص ٢٠.
٦- شرح المفصل : ج٢، ص ٣٤ وانظر كذلك: ص ٩٧.
٧- المقتضب :ج٣، ص ٣٤٠.
٨- المقتضب: ج٣، هامش ص ٣٤١.
٩- ما يصرف وما لا ينصرف : ص ١٢١.
١٠- الكتاب : ج٢، ص ٤٦.
١١- شرح الفصل : ج٦، ص ٩٧ وما بعدها.
١٢-شرح الشافية: ج٢ ص ٣٤٠، وشرح الكافية :ج٢، ص ٢٠٢ وما بعدها.
١٣-اللسان : مادة "وأل" .
١٤-همع الهوامع :ج٢، ص ٢٠.

والمبرد، يقول الأخير: "وأما كونه اسماً فقوله:" ما تركت له أولاً ولا آخراً" كما تقول: ما تركت له قديماً ولا حديثاً" ([1]) وعلى أى الوجهين سميت بـه رجـلاً انصرف فى النكرة لأنه على باب الأسماء بمنزلة أفْكَل، وعلى بـاب النعـوت بمنزلة أحمر" ([2])

ونستنتج مما سبق أن "أوَّلَ" إذا كان اسماً انصرف، لأنه بمنزلـة أفكـل، نحو: "ما تركت له أولاً ولا آخراً" وذلك عند حذف (من) وعدم تقديرها. أما إذا كان صفة منع من الصرف، لأنه بمنزلة أحمر، وذلك عند ذكر (من) أو تقديرها إذا كانت محذوفة.

وامتداداً لما سبق، يقول الزَّجَّاج:" وأما "عَامٌ أوَّلَ يا هذا" فإنما نُصبَ "أول" على الظرف، أى عامٌ وقَعَ أوَّلَ وقت، كما قال جل وعـز: " وَالرَّكْـبُ أَسْـفَلَ مِنكُمْ"([3]) وأنشد قول الشاعر: ([4])

يَاْلَيْتَهَا كانتْ لأهلى إِبِلاً ∴ أو سَمِنَتْ فى جَدْبِ عَامٍ أَوَّلاً

الشاهد فيه: كلمة "أَوَّلاً" يجوز نصبه بالفتحة على اعتبار أنه ظرف يـدل على الغاية، ويجوز جره بالفتحة على اعتبار أنه صفة لـ عامٍ، لأنه ممنوع من الصرف.

قال الزَّجَّاج: قال سيبويه: "إن شئت جعلت "أوَّلَ" صفة لـ "عامٍ" وفتحته، لأنه لا ينصرف، وإن شئت نصبته على الظرف"([5]).

---

[1]- المقتضب: ج٣، ص ٣٤٠.

[2]- المصدر السابق : الصفحة نفسها.

[3]- سورة الأنفال، آية /٤٢، والركب: العير التى كان فيها أبو سفيان على شاطئ البحر: انظر، معـانى القـرآن للزجاج : ج٢، ص ٤١٧.

[4]- ورد هذا البيت فى، الكتاب:ج٣، ص ٢٨٩، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص ١٢٢، ولم يعرف قائله.

[5]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١٢٢،و الكتاب: ج٣،ص ٢٨٨.

وقد نبه على هذا كل من:ابن يعيش([1]) والرضى([2]) والبغدادى([3]) والمبرد، يقول الأخير :"وسألته عن قول بعض العرب –وهو قليل – "مُذْ عَامٍ أوَّلُ " فقال: جعلوه ظرفاً فى هذا الموضع، فكأنه قال: "مُذْ عَامٍ قبل عامك " ([4])

ونفهم من كلام المبرد أن "أوَّلَ" فى المثال السابق منصوب بالفتحة، لأنه ظرف غاية على نحو ما نص عليه علماء التنقية اللغوية، بيد أن هذا يأتى بقلة.

١٣- هَرَاق

ويتوهم عامة الناس ومثقفوهم أن "هَرَاق" منصرفة على أساس أن هاءه أصلية أى من أصل بنية الكلمة، والصواب أنها "أَرَاق" لأن هاءه بدل من الهمزة، وهذه الهمزة زائدة، ومن ثم منعت الصرف على أساس أن هذه الهمزة الزائدة كمعنى ألف التأنيث، يقول الزَّجَّاج: "فى باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف فى المعرفة والنكرة" من ذلك "أَرَاق" إذا أبدلت من الهمزة "الهاء" فقلت "هَرَاق" جرت الهاء مجرى الهمزة، فمعنى هذه الهمزة كمعنى ألف التأنيث فأجريت مجراها "([5])

ويعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه جمهرة من علماء التنقية اللغوية ، منهم الرضى([6]) وابن منظور([7]) والصبان، يقول الأخير "هَرَاق" أصله "أَرَاق" لأن هاءه بدل من الهمزة والهمزة زائدة، وهذا الوزن غير معروف فى اللغة"([8])

---

[1]- شرح المفصل :ج٦، ص ٩٨.

[2]- شرح الشافية، ج٢، ص ٣٤٠، وشرح الكافية: ج٢، ص ٢٠٣.

[3]- خزانة الأدب : ج٣، ص ٥٠٥

[4]- المقتضب :ج٣ هامش ص ٣٤١.

[5]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٤٢.

[6]- شرح شافية، ابن الحاجب، ج٣، ص ١٩٧.

[7]- اللسان : مادة "هتت " ج٢، ص ٤٠٨.

[8]- حاشية الصبان : ج٤، ص ٢٨٤.

ونحن نعلم أن الهمزة أخت الهاء، ومن ثَمَّ تقارب اللفظان "أَرَاق وهَـرَاق" لتقارب المعنيين فحدث الإبدال Substitution بينهما.

نعم هذا صحيح، لاشتراكهما فى مخرج واحد، وفـى بعـض الصـفات، فالهمزة حرف مجهور([1]) شديد عند القدماء، ليس بالمجهور ولا بالمهموس عند المحدثين، "منفتح مستفل، مصمت".

أما الهاء فتخرج من أقصى الحلق ([2]) فهى تجاور الهمزة فى المخـرج، وقد وصف لنا مخرجها ابن سينا قائلاً: "إنها تخرج عن مثل ذلك الحفز فى الكم والكيف، إلا أن الحبس لا يكون حبَسْاً تاماً، بل تفعله حافات المخـرج، وتكـون السبيل مفتوحة، والاندفاع يماس حافاته بالسواء غير مائل إلى الوسط" ([3]) وهى صوت النفس الخالص كما يقول الدكتور محمود ياقوت، الذى لا يلقى مـروره اعتراضاً فى الفم، واللسان أن يتخذ فى نطقه أى موضع من المواضـع التـى يتخذها فى نطق الصوائت" أى الأصوات" ومن ثَمَّ فمن المستطاع نطق أنواع من الهاء قدر ما يستطاع نطقه من أنواع الصوائت، ولذلك أمكن اعتبـار أصـوات الهاء صوائت مهموسة، أى صوائت يصحبها همس لا جهـر"([4]) وهـى مـن الحروف المهتوتة، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء "([5])

ولكون الهاء صوتاً مهموساً، حنجرياً احتكاكياً ([6]) فقد اشتركت مع الهمزة الهمزة مخرجاً، وانفتاحاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدة" ([7])

١- ابن جنى ، سر الصناعة: ج١، ص٧٨

[2]- الكتاب : ج٤، ص ٤٣٣، وبرجشتراسر، التطور النحوى : ص ١٢.

[3]- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف : ص ٩ .

[4] - د: محمود ياقوت، معاجم الموضوعات : ص ١٩٨ .

[5] - ابن جنى، سر الصناعة : ج١، ص ٧٤.

[6] - د: محمود السعران : علم اللغة : ص ١٧٩ .

[7] - ابن الجزرى، النشر فى القراءات العشر : ج١، ص ٢١٤.

obeikandi.com

ونظراً للجهد العضلى الذى يبذله الإنسان حين النطق بالهمزة فإنه يلجأ إلى تسهيلها أو قلبها هاء، جاء فى اللسان: " قال الخليل الهاء صوت مهتوت فى أقصى الحلق يصير همزة، فإذا رُفه عن الهمزة كان نفساً يُحوَّل إلى مخرج الهاء، فلذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة نحو " أَرَاق وهَرَاق"([1])

والتفسير الصوتى لإبدال الهمزة هاءً فىقولهم "أَرَاق" يرجع إلى أن الهمزة صوت عسير النطق، لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد كبير "([2]) من أجل هذا تحاول بعض القبائل العربية التخلص منه، فالعامة – وبعض المثقفين– تلجأ إلى قلب الهمزة هاءً، ومعنى هذا أنها تنزلق عن مخرجها لثقلها وشدتها إلى صوت أخف وأضعف هو الهاء، وبهذا يكون إبدال الهمزة هاءً غرضه التخفيف وسهولة النطق وتيسيره.

وعلى هذا الأساس،فإن عامة الناس وخاصتهم أبدلوا همزة "أراق" هاءً، فأضحت "هراق" ومن ثم جرت الهاء مجرى الهمزة.

بيد أنهم توهموا أن الهمزة فى كلمة "أَرَاق" حرف أصلى فصرفوها ونونوها، والصواب أن همزتها زائدة تجرى مجرى ألف التأنيث، ومن ثم منعت الصرف على نحو ما نص عليه علماء التنقية اللغوية

١٤- إستبرق

ويتوهم عامة الناس ومثقفوهم أن "إستبرق" ممنوع من الصرف، لأنه أعجمى، وأنه على وزن الفعل، وهذا خطأ، والصواب أنه منصرف منون، لأنه

---

[1]- اللسان، مادة هتت : ج٢، ص ٤٠٨.

[2]- د: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوى : ص ٤٥.

نكرة يدخله (أل) التى للتعريف، يقول الزَّجَّاج: "وأما قوله [من استبرق] ([1])، كذلك قوله عز وجل " وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ " ([2]) فإنما صرف لأنه نكرة، والألف مقطوعة، وإنما قطعت الألف، لأنك نقلت الأفعال إلى الأسماء، وأصل ألفات الوصل للأفعال، فلما أخرجتها إلى الأسماء أخرجتها إلى باب غير ألفات الوصل – فإن سميته "استخراج" أو "استضراب" وصلت الألف، لأن هذه الألف كانت فى المصدر موصولة، كما كانت فى الفعل موصولة، فنقلت اسماً فيه ألف وصل من معنى إلى معنى، وكلا المعنيين اسمان، فتركت الألف على حالها([3])

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول مكى ابن أبى طالب "إستبرق" اسم أعجمى، نكرة، فلذلك انصرف، وألفه ألف قطع فى الأسماء الأعجمية، وقد قرأ ابن محيص بغير صرف، وهو وَهْمٌ إن جعله اسماً،لأنه نكرة منصرفة، وقيل بل جعله فعلاً ماضياً من بَرَق، فهو جائز فى اللفظ، بعيد فى المعنى، وقيل: إنه فى الأصل فعل ماض على استفعل من بَرِق، فهو عربى من البريق، فلما سمى به قطعت ألفه، لأنه ليس من أصل الأسماء أن يدخلها ألف وصل ([4]) وفى المحتسب قال عبقرى العربية ابن جنى: "قال أبو حاتم.. والصواب أنه اسم جنس لا ينبغى أن يحمل ضميراً، ويؤيد ذلك دخول لام المعرفة عليه، والصواب قطع الألف وإجراؤه على قراءة الجماعة "([5]) فعومل معاملة المتمكن من الأسماء فى الصرف، وهو عربى وهو غليظ الديباج، والسندس رقيقه، جمع بينهما للدلالة على أن فيهما ما تشتهيه الأنفس ([6])

---

[1]– سورة الرحمن : جزء الآية /٥٤.

[2]– سورة الكهف : آية/٣١ .

[3]– ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٢٥ وما بعدها.

[4]– مشكل إعراب القرآن : ج٢، ص ٧٨٧ .

[5]– المحتسب: ج٢، ص ٢٩ .

[6]– إتحاف فضلاء البشر: ج٢، ص ٢١٣.

obeikandl.com

وعلى الطرف الآخر ذهب ابن خالويه إلى أنه ممنوع من الصرف، وأنه على وزن الفعل، وبذلك تكون ألفه ألف وصل، يقول: "واستبرق" جاء بوصل الهمزة وفتح القاف بلا تنوين" (١) وهو ممنوع من الصرف لكونه علماً على غليظ الديباج، وكونه على وزن الفعل"(٢) فقد وافق وزناً خاصاً لا يوجد فى غيره مثل استخرج" (٣) ولذلك قرئ "واستبرقَ" بوصل الهمزة والفتح على أنه مسمى استفعل من البرق وليس بصحيح أيضاً، لأنه معرب مشهور تعريبه، وأن أصله اسْتَبْرَه"(٤)

ومن ثَمَّ يُخَطِّئُ الزمخشرى القُرَّاء الذين منعوه من الصرف، لأنه أعجمى قائلاً: " وهو غلط لأنه نكرة يدخله حرف التعريف، تقول الإستبراق" (٥)

والذى نرجحه أن "إستبرق" عربى منصرف لأنه نكرة، يدخله التعريف فنقول "الإستبراق" فألفه ألف قطع، لأنه ليس من أصل الأسماء أن يدخله ألف وصل، هذا على نحو ما ذهب إليه الزَّجَّاج والزمخشرى وابن جنى ومكى ابن أبى طالب. أما كون ابن خالويه وبعض القراء يقرؤنه بلا تنوين، ممنوعاً من الصرف على اعتبار أنه أعجمى، وأن ألفه ألف وصل فهو غلط، صوابه ما سبق، أن أشار إليه علماء التنقية اللغوية من أنه عربى منصرف، وألفه ألف قطع، والدليل على ذلك أن ألفه مرسومة بالهمزة فى المصحف الشريف ومنوناً.

١- مختصر فى شواذ القرآن ، ص ١٦٦.

٢- عبد الفتاح القاضى، القراءات الشاذة : ص ٦٣.

٣- همع الهوامع : ج١، ص ٣٠، وأوضح المسالك : ج٤، ص ١٢٦ .

٤- الزمخشرى، الكشاف : ج٤، ص ١٩٩ .

٥- المصدر السابق: الصفحة نفسها .

obeikandl.com

الفصل الرابع
صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية

اعتنى العرب منذ القدم بالشعر اعتنَاءً بالغاً وجعلوه سجلاً لمفاخرهم ومآثرهم، فقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضى الله عنه– : " أيها الناس عليكم بديوانكم شعر الجاهلية، فإنه فيه تفسير كتابكم ومعانى كلامكم"([1]) فإذا خفى علينا الحرف من القرآن الذى أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه، وقد وصف عبدالله بن عباس الشعر بقوله : " الشعر ديوان العرب"([2]) ومن ثم اهتم النحاة بالشعر اهتماما يفوق اهتمامهم ببقية مصادر الاحتجاج الأخرى وجعلوه حجة لإرساء قواعدهم، ومن ثَمَّ كان البصريون فى سماعهم متشددين، فلم يسمعوا إلا من قبائل قليلة كانت فى بوادى وشرق الجزيرة العربية عدوها فصيحة، وقد دفعهم إلى هذا حرصهم الزائد على حفظ اللغة وصيانتها، فرأوا حفظهم فى ذلك التشدد، ولذلك تمسك البصريون –كما يقول الدكتور محمد حماسة– إلا أبا الحسن الأخفش ، وأبا على الفارسى وابن برهان بقاعدتهم التى افترضوها، فلم يبيحوا ذلك فى شعر ولا غيره "([3]) وبسبب هذا الضيق كان استقراؤهم ناقصاً، حيث ذهب عنهم سماع كثير من كلام العرب، فلما وضعوا أحكامهم وأقيستهم بمقتضى ذلك الاستقراء اعتزوا بها، وحاولوا التمسك بها وتطبيقها على كلام العرب، لكنهم وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف تلك الأحكام وتهدمها، فما يصنعون ؟ هل يتركون أحكامهم وأقيستهم معتزون بها ؟ أم يتجاهلون الشواهد الصادرة عن العرب الفصحاء والمخالفة لها ؟ لا هذا ولا ذاك، وإنما لجأوا إلى التأويل والتعليل ليردوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم، ومن أجل ذلك استفادوا من منهج القياس الدائم

---

[1] – تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن : ج ١ ص ١١١ .

[2] – ابن رشيق، العمدة : ص ٤٠٥، السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن : ج ٢ ص ٦٧ .

[3] – د: محمد حماسة عبداللطيف، الضرورة الشعرية فى النحو العربى : ص ٤٠٥، وقارن بما ورد فى الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج ٢ ص ٤٩٣ .

مع التعليل، وهو –كما يقول الدكتور إبراهيم السامرائى– منهج المتكلمين الذين يحرصون على الأخذ بالعلل والأسباب ، وهكذا طرحوا الشئ الكثير مما لم يروا له وجهاً فى قواعدهم فتأولوا ما وسعهم التأويل، وحملوا على الخطأ ما لم يستطيعوا رَدَّهُ إلى وجهه، كما فعلوا فى تخطئة جماعة من أهل القراءات([1]) فالكلام الفصيح الذى لا يحتمل الشك فى فصاحته، ثم مع ذلك لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونه ويخرجونه، وذلك إذا ورد فى القرآن الكريم، أو روى رواية محققة عن فصحاء العرب الأقدمين "([2]) .

ونحن إذا نظرنا فى معنى الضرورة الشعرية بالنسبة للغة المجتمع، رأينا أنها اعتراف بالفرق بين نوعين من استعمال اللغة فى الطبقة الواحدة من الناس، فالشخص يكون فصيحاً، فيحدث بالنثر بقواعد ونظم خاصة، فإذا انتقل إلى الشعر جاز له ما لا يجوز له هو نفسه فى النثر(٣)

ولقد تناثر الحديث عن الضرائر الشعرية فى كتب علمائنا القدامى والمحدثين اللغوية والنحوية والعروضية والأدبية والبلاغية، ومن ثم انبرى العلماء يعالجون هذه المسألة التى احتاروا فى شواهدها، ولذلك لجأ بعضهم إلى التأويل تارة وبعضهم الآخر إلى صرف ما لا ينصرف تارة أخرى، وهذه المؤلفات متعددة منها :

- الكتاب لسيبويه " ت ١٨٠ هـ " .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافى " ت ٣٨٦ هـ " .
- الخصائص لابن جنى " ت ٣٩٢ هـ" .
- الأمالى لأبى على القالى " ت ٣٥٦ هـ " .
- همع الهوامع للسيوطى " ت ٩١١ هـ ".

---

[1] – النحو العربى "نقد بناء" : ص ٣٦ وما بعدها .

[2] – د: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٩ .

٣– د:محمد أبو الفرج، مقدمة لدراسة فقه اللغة : ص ١١٢

- الكافى فى العروض والقوافى للتبريزى.
- خزانة الأدب للبغدادى.
- الصناعتين لأبى هلال العسكرى .
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى "ت ٤٧١ هـ" .
- العمدة لابن رشيد القيروانى .
- المقتضب للمبرد " ت ٢٨٥ هـ ".

وهناك بعض المؤلفات التى أفردوها للضرورة الشعرية، وانصبَّ اهتمامها عليها أهمها :

- ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى، ت ٣٨٦ هـ .
- ضرائر الشعر "ما يجوز للشاعر فى الضرورة " لأبى عبدالله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى، ت ٣٤٣ هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور، ت ٦٦٣ هـ .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكرى الآلوسى البغدادى، ت ١٣٤٢ هـ .
- موارد البصائر فى فوائد الضرائر لمحمد سليم أفندى، ت ١١٣٨ هـ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥٣ " أدب" تيمور .

أما المحدثون فقد تناولها بالدراسة، منهم الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه "من أسرار اللغة" والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فى كتابه "الضرورة الشعرية فى النحو العربى، والدكتور إبراهيم السامرائى فى كتابه "دراسات فى اللغة" والأستاذ شكرى عياد فى كتابه "اللغة والإبداع". والدكتور محمد عونى عبد الرؤوف فى كتابه "القافية والأصوات اللغوية "

obeikandi.com

وحين نمعن النظر فى هذه المؤلفات القديمة نلحظ شمولها من حيث التحليل لظواهر البنية والتركيب والتصريف الإعرابى والدلالة والأصوات، وما يقع فى الحشو وفى القافية، وإن اختلفت طريقة التقسيم بين عالم وآخر، فإن الطابع العام فى هذه المؤلفات لا يعدوا إلا أن يكون حشداً لأشتات متفرقة من الأشعار، أدرجوها تحت مصطلح الضرورة الشعرية، وكأنما أراد هؤلاء المؤلفون أن يضعوا هذا المجموع من الأشعار أمام الدارس فى شئ من التعريف بهذا المنحنى الشعرى .

والضرورة ليست وقفاً على اللغة العربية –كما يقول محمود ياقوت– حيث إن اللغويين المعاصرين يشيرون دائماً إلى عدة أمور تبين أن هناك بعض الحرية التى تُمنح للشاعر فى شعره ،بل إنهم يرون أن هناك كذلك لغة خاصة،هى التى تحدث فى الشعر ،ولا نجدها فى اللغة العادية التى تستعمل بين الناس ،وفى التقارير العلمية والمؤتمرات والنواحى الاقتصادية وغير ذلك، وهم يدرسون لغة الشعر من خلال مصطلح poetic Licence التى يمكن أن نسميه"الضرورة الشعرية "ويقصدون حق الشاعر فى تجاهل القواعد ،والمتفق عليه بصفة عامة من أمور يمكن ملاحظاتها بواسطة مستعملى اللغة ([1])

لكن ما مفهوم الضرورة الشعرية فى اللغة العربية ؟

أولاً مفهومها فى اللغة :

يقول صاحب اللسان الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، تقول حملتنى الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلى كذا .....([2])

ثانيا مفهومها فى الاصطلاح :

هى ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر سواء كان للشاعر عنه "مندوحة"([3]) أم لا، ومنهم من يقول ما ليس للشاعر منه مندوحة

---

١ – د. محمود ياقوت : التراكيب غير الصحيحة نحوياً : ص١٧٢ ، وقارن بما ورد عند :
Leech.U.Geoffrey . A Linguistic Guide to English Poetry : P.36

٢ – ابن منظور، اللسان ."مادة ضرر" ج ٦، ص ١٥٥ .

٣ – أى : اتساع .

وبه قال ابن مالك([1]) وقال الشاطبى فى شرح الألفية : إن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل .... وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق بها فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص، أو غير ذلك بحيث قد يتبينه غيره إلى أن يحتال فى شئ يزيل تلك الضرورة "([2]) وقال السيوطى : " قال أبو حيان فى شرح التسهيل : لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا يوجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره " ([3]) .

والنحاة حينما يُؤَوِّلون الشعر أو يُقَدِّرون بعض كلماته لا يفتعلون على اللغة، ولا يُقَوِّلُون الشعراء ما لم يُقَوِّلُوه ولكنهم فى هذا وذاك يجرون على سنن الأصول التى استنبطوها من العربية ومذاهب أصحابها فى التعبير ويحاولون أن ينزلوا على حكمها كل نص يجئ مخالفاً لها، وأكثر ما يكون ذلك فى الشعر، وربما غلوا أو غلا بعضهم في التأويل والتقدير حتى يتوسط فى التكليف أو يميل عن القصد من طول انقطاعه للصناعة وكثرة تمرسه بها وحرصه على أن يجد لكل مشكل تأويلاً أو تقديراً([4]) .

---

[1] – البغدادى، خزانة الأدب: ج ١ ص ١٥، والألوسى، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ص ٦، والسيوطى: همع الهوامع : ج ٢ ص ١٥٥، والبيتوشى، صرف العناية فى كشف الهداية: ص ٤٧ .

[2] – البغدادى، خزانة الأدب : ج١ ص ١٥ .

[3] – السيوطى، همع الهوامع : ج ٢ ص ١٥٦ .

[4] – الفارسى، الحجة فى علل القراءات السبع، مقدمة المحققين: ص ٢٢ وما بعدها .

والشعراء والأمراء يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون، ويُومِئُون ويشيرون، ويختلسون ويُعيدون ويستعيدون، فأما لحن فى إعراب أو إزالة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز"(١) وهم يومئون إيماءً ويأتون بالكلام الذى لو أراد مريد نقله لاعتاص(٢) وما أمكن إلا بمسوط من القول وكثير من القول(٣) .

ونظن أنه لا يوجد أحد يجرؤ على تخطئة الشعراء الذين كانوا يضطرهم الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوى المألوف، سواء فى بنية الكلمة أم فى إعرابها، بل إن كثيراً من هؤلاء اللغويين والنحاة لم يكن يعترف بما يسمى ضرورة الشعر، فلم يكونوا يتصورون أن يخطئ شاعر فى هذه اللغة لأنه يتكلمها بالسليقة الموزونة، فإذا وجدوا فى شعر شاعر خروجاً عن المألوف عن القواعد راحوا يتلمسون له المعاذير والحيل ويتكلفون فى التأويل والتخريج مالا يحتمل بغية تنزيه الشاعر عن تهمة الخطأ فى القول أو المخالفة لقواعد النحو.

ومعنى هذا أن التأويل وسيلة يذللون بها كل صعب لينسجم النص المروى وقواعدهم المقررة، ولذلك يقول الأستاذ عباس حسن : " قَلَّ أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة منه، تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها، فيتأولونها بالتأويل النافر والتمحل البعيد لكى تساير قاعدتهم وتساوق مذهبهم وكأن القاعدة هى الأصل، والكلام العربى هو الفرع "(٤) .

فالجملة التى تخالف قاعدة أصلية فى ذلك النحو تكون أقل نحوية، ومن ثم أكثر انحرافاً من تلك التى تخالف قاعدة أكثر تخصيصاً "(٥) وربما اضطر

---

١ – ابن فارس، الصاحبى : ص ٤٦٨ .

٢ – اعتاص الأمر : اشتد واختلط عليه ، ولم يهتد للصواب .

٣ – ابن فارس، الصاحبى : ص ١٨ .

٤ – عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث : ص ٩١ وما بعدها .

٥ – شكرى عياد، اللغة والإبداع : ص ٨٣ .

الشاعر أو خانه الطبع فركب عدداً من الضرورات مجتمعة، كما يقول الشاعر([1]) :

وما مِثْلُهُ فى الناس إلا مُمَلَّكَاً ∴ أبو أُمّه حَيٌّ أبوه يقاربه

قال ابن جنى : " إنما جاز ما فيه من الفصل بين ما يحسن فصله لضرورة الشعر"([2]) ومثل هذا الشاهد لا يعد انحرافاً، بل يعد تعقيداً لأن الانحراف إذا بلغ هذه الدرجة من خلط التراكيب (حتى إن كان المحصول فى النهاية على شئ من القيمة، لا كهذا البيت) أَثَارَ لدى المتلقى رفضاً ونفوراً بدلاً من أن يثير انتباهه وتطلعه "([3]) .

والذى أراه هنا أن مراد الشاعر فيه معروف، وهو فيه غير معذور.

ويظهر أن النحاة أخذوا يكثرون من التأويل منذ صار النحو صناعة لذاتها على أيدى الخليل وتلاميذه، وخرج عن كونه أداة غرضها خدمة القرآن الكريم وحمايته من اللحن وتقويم اللسان، ولهذا كان يكثر من التأويل إذا كان الشاهد أو المثال لا يتماشى والقاعدة النحوية([4]) بينما يرفضه آخرون،من ذلك استشهادهم على دخول (أل) المضارع فى الضرورة، كقول الشاعر([5]) :

يقول الخَنَا وأبغض العُجْم نطقا ∴ إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

قال معظم النحاة إنه ضرورة، ولكن ابن مالك يرفضه، ليس بضرورة لتمكين الشاعر من أن يقول (صوت الحمار يُجَدَّعُ) بدون ألف ولام لاستقامة الوزن([6]) .

---

[1] – ينسب هذا البيت للفرزدق، وقد ورد فى الخصائص : ج ١ ص ١٤٧، و ص ٣٣٠، والأغانى : ج ١٩ ص ١٥، والعمدة : "باب الوحشى" المتكلف والركيك والمستضعف"

[2] – ابن جنى، الخصائص : ج ١ ص ١٤٨، وص : ص ٣٣٠ .

[3] – شكرى عياد، اللغة والإبداع: ص ٨٣ .

[4] – انظر نماذج لذلك فى الكتاب لسيبويه : ج ١ ص ٢٥،و ص ٢٤٨، وص ٤٦٢ .

[5] – انظر هذا الشاهد فى ابن الأنبارى، الإنصاف، الشاهد رقم (١٥٨٦) وأمالى السهيلى : ص ٢١، وحمار مُجَدَّعٌ : أى مقطوع الأذن.

[6] – حاشية الأمير على مغنى اللبيب: ص ٤٨ .

والذى أراه أنه لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الفعل . والذى نراه – أحياناً – أنهم يحتارون فى الشاهد الذى يأتى مخالفاً للأصول، أعنى بذلك مخالفا للقواعد النحوية فيتيهون فيه متاهات شتى، ثم يئولون آخر الأمر إلى الضرورة فترتاح أنفسهم إليها وتطمئن، وأنهم حين يرون أن الضرورة لا تفى بالغرض يردونها بتأويل كما فى المثال السابق .

وكثيراً ما تكون كلمة الشعر وخاصة الشعر القديم عند اللغويين والنحويين هى الكلمة الفصيحة الصحيحة التى يجب أن يقاس عليها ، وإن وجدوا بها شيئاً يخالف المألوف مع كلام العرب الذي قعدوه ونظموا نحوهم بناء عليها ، فإنهم يحاولون التأويل والإتيان بالأسباب التى تبيح للشاعر الوقوع فى مثل هذه الأخطاء النحوية ، وإلا أخذوه عنه ، وجعلوه – دون أن يشك فى فصاحته – شاذ ألا يقاس عليه ([1])

إن ضرورة الشعر كانت ذريعة للنحويين فى دفع ما لم يريدوه من الشواهد التى لا تتفق مع القاعدة، فالنحوى –كما يقول الأستاذ شكرى عياد– لا يعالج مادة محددة ثابتة مثل الفقيه، ولا تتبع قوانين الفكر وحدها مثل المتكلم، ولكنه محكوم أولاً وأخيراً بالاستقراء([2]) هذا وقد سقط الاحتجاج بمجموع غير يسير من شعر القبائل المعتمد بها والمعتمد عليها فى الشاهد،من جراء الاتكاء على الضرورة فى المنع"([3]) .

والذى نراه هنا أن اللغويين والنحاة لم يتفقوا فى الضرورة الشعرية شأنهم فيها شأنهم فى الأصول الأخرى، فربما خَصَّ واحد من النحاة شاهداً بالضرورة، ثم أنكرها غيره، وهذا مألوف وكثير فى كتب النحو، خذ مثلاً هذا الشاهد ([4]) :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ∴ يوم الصُلَيفاء لم يوفون بالجار

١– د. محمد عونى عبد الرؤوف ، القافية والأصوات اللغوية : ص١٣٠ وما بعدها .

[2] – اللغة والإبداع : ص ١٠٤ .

[3] – د: طه الراوى ، نظرات فى اللغة والنحو: ص ٣٦ .

[4] – ورد هذا الشاهد فى السيوطى، شرح شواهد المغنى لابن هشام : ج١ ص ٦٧٤ .

استشهد به ابن مالك على أن " لم " قد تهمل فلا تجزم بقلة، وخصه غيره بالضرورة وعليه الفارسى وأبو حيان ([1]) .

وأياً كان الأمر فإن الضرورة فى حقيقة الأمر بها قسم غير قليل منها فيه أخطاء لغوية وعروضية ذلك : أن القصيدة العربية الجاهلية كانت فى طور التكوين من الناحية الفنية Technique وأنها منتقلة من مرحلة إلى أخرى، وفى كل مرحلة من هذه المراحل تستفيد شيئاً لاستكمال عناصرها الفنية " ([2]) .

لكن عبقرى العربية ابن جنى ذكر أن العرب قد تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة أُنْسَاً بها واعتياداً لها عند وقت الحاجة إليها، ألا ترى إلى قوله([3]) :

قد أصبحتْ أُمُّ الخيار تَدَّعى ∴ عَلَّى ذنباً كلُّه لم أَصْنَعُ

فرفع للضرورة ولو نصب لما انكسر الوزن([4]) قال المبرد : "أخبرنا أبوعمر الجرمى بأنه منصوب"([5]) والنحاة الذين أتوا بعد ابن مالك لم يأخذوا برأيه ولم يسمعوا لقوله وأصروا على تفسيرها بما يقع فى النظم دون النثر كأنهم أحاطوا علماً بالنثر كله من جميع أطرافه، فإذا جاءهم شعر يخالفه قالوا : هذا ضرورة([6]) وكان أبوحيان أول معترض على تفسير ابن مالك للضرورة([7]) قال قال فى التسهيل : "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر فقال فى غير موضع : "ليس هذا البيت ضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فقال : إنهم لا

---

[1] – المصدر السابق، الصفحة نفسها .

[2] – د: إبراهيم السامرائى، دراسات فى اللغة : ص ٢٥ .

[3] – ورد هذا البيت فى الخصائص : ج ٣ ص ٣٠٦، و خزانة الأدب : ج١ ص ١٧٣، و شرح المفصل : ج ٣ ص ٧٣ .

[4] – الخصائص: ج ٣ ص ٣٠٦، والخزانة: ج ١ ص ١٧٣، وشرح المفصل: ج ٣ ص ٧٣، والمقتضب: ج ١ ص ١١٨ .

[5] – المبرد، المقتضب: ج ١ ص ١١٨ .

[6] – د: طه الراوى، نظرات فى اللغة والنحو : ص ٢٦ .

[7] –حمزة فتح الله، المواهب الفتحية : ج١ ص ٦٠ .

يلجأوا إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعية فى الشعر المختصة به، فلا تقع فى كلامهم النثرى، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعنى النحويون بالضرورة لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ"([1]).

لكن ما علاقة الضرورة الشعرية بالممنوع من الصرف ؟

نقول إن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك لأنه يرد الأسماء إلى أصولها، يقول عبقرى العربية سيبويه : "اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء"([2]) .

ونلمح من كلام سيبويه أن الضرورة تقع فى الشعر دون النثر فى الممنوع من الصرف الذى هو فرع، فإذا صرف لضرورة الشعر رُدَّ إلى أصله . يقول السيرافى "يريد أنهم يشبهون ما لا ينصرف بما ينصرف، وتشبيههم له به أنهم يردونه إلى أصله الذى هو من الصرف بحق الاسمية ([3]) والدليل على أن الاسم الاسم الذى لا ينصرف أصله الصرف أن الشاعر لا يجوز له أن يعمل بالفعل عند الضرورة من التنوين والجر ما يعمله بالاسم الذى لا ينصرف، فعلمنا أن الذى فَرَّق بينهما أنه يرد الاسم إلى حالة قد كانت له، وليس للفعل أصل فى التنوين، والجر يرده إليه عند الضرورة"([4]) .

وضرورة الشعر لها أقسام ذكرها السيرافى قائلاً : "وضرورة الشعر على سبعة أوجه وهى : الزيادة ، و النقصان، والحذف، والتقديم ، والتأخير،

---

[1] – الأشباه والنظائر : ج١ ص ٢٢٤ وما بعدها .

[2] – سيبويه، الكتاب : ج١ ص ٨، والمبرد، المقتضب : ج٣ ص ٣٥٤ .

[3] – السيرافى، شرح كتاب سيبويه : ج٢ ص ٢٤٧ .

[4] – انظر المصدر السابق الصفحة نفسها .

والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"([1]) .

وهذه الزيادة غير جائزة فى حشو الكلام، وإنما ذكرت لاختصاص الشعر بها دون الكلام، وهى جيدة مطردة، وليس تُخْرِجُها جَوْدَتُها عن ضرورة الشعر إذ كان، ومن ذلك صرف ما لا ينصرف، وهو جائز فى كل الأسماء، مطرد فيها، لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر رَدَّها إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها، والدليل على ذلك أن ما لا أصل له فى التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه للضرورة ألا ترى أن الشاعر غير جائز له تنوين الفعل، إذ كان أصله غير التنوين، وليس يرده بتنوينه إلى حالة قد كانت له "([2]) .

ولما كانت الضرورة –حسبما قرروه– ترد الأشياء إلى أصولها فإن صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة أو للتناسب لم يقع فيه خلاف ، ولكن منع الاسم المصروف من الصرف لا يعد رداً إلى أصل([3]) ولذلك تمسك البصريون إلا أبا الحسن الأخفش وأبا على الفارسى وابن برهان بقاعدتهم التى افترضوها ، فلم يبيحوا ذلك فى شعر ولا غيره، ونظر الكوفيون فى الشعر فرأوا كثيرا من الأسماء المصروفة فيه ممنوعة من الصرف، فأجازوا فى الضرورة أن يمنع من الصرف الاسم الذى حقه أن يصرف، ووجد البصريون فى الحمل على المعنى ملاذاً لكثير مما استشهد به الكوفيون، وخَطَّأُوا رواية بعضه، ولم يعترضوا بحجية بعضه الآخر([4]) .

ومعنى هذا أن البصريون لا يستشهدون بالشاذ المنكر ولا يقيسون عليه، يقول إمامهم سيبويه : "فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس "([5])

---

[1] – المصدر السابق ج ٢ ص ٩٦ .

[2] –السيرافى ، شرح كتاب سيبويه : ج٢ ص ١٠٠ وما بعدها، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص ٤١ .

[3] – د: محمد حماسة عبداللطيف، الضرورة الشعرية فى النحو العربى : ص ٤٠٥، وقارن بما ورد فى الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج٢ ص ٤٩٣ .

[4] – المصدر السابق: الصفحة نفسها .

[5] – الكتاب : ج١ ص ٣٩٨ .

أما الكوفيون فتوسعوا فى السماع من العرب ، فسمعوا من القبائل التى سمع منها البصريون، كما سمعوا من قبائل لم يعتد البصريون بفصاحة أفرادها الناطقين بها، وأنهم أخذوا من أعراب كثيرين لم يكونوا ثقة فى رواياتهم عند البصريين، ومن ثَمَّ جاء الخلط والاضطراب -كما يقول الدكتور رمضان عبدالتواب- ورأيناهم يُؤَوِّلون كل مثال شاذ عن قواعدهم، ولم يكن الكوفيون أقل منهم حَظًّاً فى الاضطراب والخلط، لأنهم أخذوا اللغة عن كل العرب، ولم يفرقوا كذلك بين اللغة المشتركة ولهجات الخطاب([1]) .

وهناك الكثير من الشواهد التى استشهد بها الكوفيون وَردَّهَا البصريون لأنها عندهم إما مروية بروايات مخالفة لما استشهد بها الكوفيون أو شاذة لا يقاس عليها " فالكوفيون يذهبون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر وإليه ذهب أبوالحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبوالقاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم"([2]) .

فمما جاء منوناً مما لا ينصرف قول النابغة ([3]) :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قصائدٌ ولْيَرْكَبَنْ ∴ جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكوار

الشاهد فيه : تنوين قصائد وهى لا تنصرف، قال ابن الأنبارى : " فصرف قصائد، وهى لا تنصرف، لأنه ردها إلى الأصل، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فى أشعارهم . والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له فى الصرف و دخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة، لأنه لا أصل له فى ذلك

---

[1] – د: رمضان عبدالتواب، فصول فى فقه العربية، ص ١٠٧ .

[2] – ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، (المسالة رقم ٧٠) : ج٢ ص ٤٩٣ إلى ص ٥٢٠ .

[3] – البيت من بحر الكامل وقد ورد فى ديوانه، ص ٩٩، والمقتضب : ج٣ ص ٣٥٤، وخزانة الأدب : ج٣ ص ٦٨، والخصائص : ج٢ ص ٣٤٩ وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص ٤١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى : ج٢ ص ١٠١ .

فيرده إلى حال قد كانت له([1]) قال ابن جنى : "اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما مما احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر ما لا تمكن مراجعته، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله، الأول منها الصرف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه([2]) .

ومن هنا يسوغ لنا أن نقبل ما يقوله بعض الباحثين عن ظاهرة الممنوع من الصرف بأنها لهجات مختلفة تغاير اللهجة المشتركة الممثلة فى القرآن الكريم، غير أنه " اختلط الأمر على جامعى اللغة وواضعى النحو، ورأوا ظاهرة عجيبة هى منع التنوين من كلمات المفروض أن تكون منونة مثل باقى الأسماء واستطاعوا بقدرتهم العجيبة حصر هذا النوع من الأسماء وبيان صوره، ثم وضع القواعد المقيدة له، وألزموا المتعلمين للغة العربية اتباع هذه القواعد حتى إذا انتهوا منها، وكان الخلاف بينهم ظهر الكثير من الشواهد التى لم تخضع لقواعدهم فَجَّوزُوا أن يصرف الممنوع وقيدوه بالضرورة "([3])

والذى نراه أن تحقيق نسبة هذه اللهجات أمر دونه صعوبات، وأن الذى يجدى فى هذا الحال أن نفصل بين الشعر والنثر على مستوى اللغة المشتركة وتبقى قواعد الممنوع من الصرف منطبقة على النثر كما وضعها النحاة وينفرد الشعر بحرية استعمال الاسم مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف ما دام بعيداً عن اللبس، ولا سيما إن كان هذا الاسم علماً . وعلى هذا فإن صرف الممنوع من الصرف فى الشعر من الضرائر التى يستحسنها العلماء .

هذا وقد اختلف فى منع صرف ما لا ينصرف، فقد أجاز الكوفيون والأخفش والفارسى للمضطر وأباه سائر البصريين،والصحيح الجواز واختاره ابن الناظم لثبوت سماعه([4]) وهذا الاختلاف على مذاهب :

---

[1] – ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج٢ ص ٤٩٠ .

[2] – الخصائص : ج٢ ص ٣٤٩ .

[3] – الطالع السعيدة : ص ١١٧ وما بعدها، وهمع الهوامع : ج١ ص ٣٧ .

[4] –شرح الأشمونى،المسمى"منهج السالك":ج٢ ص٥٤٢وما بعدها،أوضح المسالك:ص٢٢٨،منار السالك:ص١٩٧

أحدهما : الجواز مطلقا حتى فى الاختيار .

الثانى : المنع مطلقا حتى فى الشعر، وعلى هذا أكثر البصريين وأبو موسى الجولقى من الكوفيون، قالوا لأنه خروج عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع فى الشعر فإنه رجوع إلى الأصل فى الأسماء.

الثالث : وهو الصحيح : الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياساً على عكسه و لورود السماع بذلك كثيراً([1]) .

ولعل الرأي الثالث هو الجدير بالأخذ حيث إن ورود ذلك لم يتحقق إلا فى الشعر فقط وذلك لأنه يباح فيه ما لا يباح فى غيره من الكلام، يقول المبرد : "اعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها([2]) .

هذا، وقد نص الزَّجَّاج على أنه يجوز صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية قائلا : " وقد أجمعوا على أن جميع ما لا ينصرف يصرف فى الشعر، أما ترك الصرف فجيد وهو الوجه، و أما الصرف فعلى جهة الاضطرار([3]) وفى معانى القرآن يقول " وكل ما ينصرف فهو يصرف فى الشعر"([4]) .

والآن، ما هى الألفاظ التى حقها المنع من الصرف، لكنها صرفت لضرورة الشعر ؟

الحقيقة أننا وجدنا ألفاظا قليلة وردت فى أشعار بعض الشعراء، أوردها علماؤنا القدماء وهى ممنوعة من الصرف لكنها صرفت للاضطرار، وهى فى جملتها يمكن أن تشكل نظرية متكاملة نعرضها على الوجه الآتى :

---

[1]- المطالع السعيدة : ص ١١٧ وما بعدها، وهمع الهوامع : ج١ ص ٣٧ .

[2]- المقتضب : ج٣ ص ٣٥٤، الكتاب : ج١ ص ٨، والسيرافى، شرح كتاب سيبويه : ج٢ ص ٩٥ .

[3]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٦٩ .

[4]- معانى القرآن : ج٤ ص ١١٤ .

١- يقول الزَّجَّاج : " وزعموا أنه يجوز صرف / المؤنث فى المعرفة الذى أوسطه ساكن"([1]) وأنشد سيبويه([2]) :

لم تَتَلَّفْع بفضل مْئزَرِها ∴ دَعْدٌ ولم تسقَ دَعْدُ فى العُلُبِ

الشاهد فيه : كلمة "دَعْد" يجوز فى "دَعْـد" الأولى الصرف وترك الصرف، ولا يجوز فى الثانية الصرف، فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت إحدى الفرعيتين ، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود الفرعيتين فى الجملة .

واختلف فى الأولى، فعن سيبويه : الأَوْلَى المنع من الصرف، وعن أبى على : الأَوْلَى الصرف، يقول إمام العربية سيبويه : " واعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحريك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف كان الأوسط منها ساكنا وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث، فأنت بالخيار، وإن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو : قِدْر، وعَنْز، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد([3]) وقد نبه أيضا على هذا المبرد([4]) .

وقد نص على هذا جمهرة من اللغويين والنحويين منهم الرضى([5]) وابن هشام([6]) والنجار([7]) والمبرد، يقول الأخير : " فأما من صرف فقال " رأيت

---

[1]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٦٨ .

[2]- هذا البيت من بحر المنسرح ، وقد ورد فى ما ينصرف : ص ٦٨، والمقتضب : ج٣ ص٣٥٠، والكتاب : ج٣ ص ٢٤٠، والاقتضاب فى شرح أدب الكتاب :ج٣ ص ١٩٥، وشرح قطر الندى : ص ٤٥٢، وديوان جرير "ملحق ديوانه" : ص ١٠٢١، واللسان، مادة "دعد" وينسب لجرير، ويروى لعبدالله بن قيس الرقيات، والتلفع : الاشتمال بالثوب والالتحاف فيه، والعُلُب : جمع علبة وهو إناء يصنع من جلود الإبل، وَصَفَ أن دعداً نشأت فى الرفاهية والنعمة .

[3] – الكتاب : ج٣ ص ٢٤٠، ج٢ ص ٢٢ " باب تسمية المؤنث" .

[4] – المقتضب : ط٣ هامش ص ٣٥٠ .

[5] – شرح الكافية: ج٢ ص ٤٤ .

[6] – أوضح المسالك : ص ٢٢٤ .

[7] – منار السالك : ص ١٨٩ .

دعداً، وجاءتنى هندٌ، فيقول خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث، ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته، نحو عَقْرَب وعَنَاق، موجود فيما قل عدده كما كان فيه علامة تأنيث فى الكثير العدد والقليلة سواء([1]) .

ونفهم مما سبق أن الذين صرفوه أرادوا به التخفيف وسهولة النطق وأن الذين منعوه الصرف فجعلوه بمنزلة عقرب وعناق .

وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هى أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة، ثم تُعَرَّف، فالتذكير قبل وهو أشد تمكناً عندهم([2]) .

ومعنى هذا أن " دَعْدَ " وأمثاله مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه يجوز صرفه فى المعرفة والنكرة وترك الصرف أجود .

أما الرضى فى شرحه الكافية فقال إن الزَّجَّاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف، لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغوى والعلمى، فظهر فيه أمر التأنيث، وغيرهم خَيَّروا فيه بين الصرف وتركه([3]) .

ومعنى هذا أن المنع من الصرف أحق وأفصح، يقول الناظم([4])

وَجْهَان فى العادم تذكيراً سبق ∴ وعُجْمَةً كهند والمنع أحَقَّ

يعنى بذلك أن الثلاثي الذى عدم التذكير وعدم العجمة يجوز فيه وجهان، الصرف والمنع، والمنع أفصح وأحق وأوجب، هذا على رأى جمهور اللغويين والنحاة .

---

[1] – المقتضب : ج٣ص٣٥٠ .

[2] – المقتضب : ج٣ هامش ص٣٥٠ .

[3] –شرح الكافية : ج٢ص٤٤ .

[4] – ألفية ابن مالك : ص١٤٣ .

ومن كل ما سبق يتبين لنا أن الاسم الثلاثى ساكن الوسط كهِنْد ودَعْد وجُمْل ومِصْر وغيرهم يجوز فيه الأمران : الصرف وتركه وكلاهما مسموع، يقول السيوطي مبيناً علة منعه من الصرف وهو وجود علتي التأنيث والعلمية مقرراً أن الأجود المنع قائلاً : " وأما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية وأما الصرف فلخفة السكون، فقاوم أحد السببين، والأجود المنع لأنه القياس والأكثر فى كلامهم وهو الوارد فى كتاب الله تعالى([1]) .

أما شيخنا الزَّجَّاج فيرى أنه لا يجوز إلا منع الصرف، أى يجب منعه من الصرف، لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين مانعتين قائلاً : " أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه : لما سُكِّنَ الأوسط، وكان لمؤنث خَفَّ وصرف (قال أبو إسحاق) وهذا خطأ ولو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف، وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف([2]) .

ونفهم من كلام الزَّجَّاج أنه خالف جمهور اللغويين والنحويين فى جواز صرف كلمة " دعد " فإمام العربية سيبويه فى كلامه السابق قال " فأنت بالخيار " والمبرد كذلك قال " فأنت فى جميع هذا بالخيار " .

أما الزَّجَّاج فقد نص على المنع من الصرف بحجة أن فرعية التأنيث باقية على حالها فى " دَعْد " وأما الصرف فإنه يرجع إلى الضرورة الشعرية يقول الناظم([3]) :

ولاضطرار أو تناسب صرف ∴ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى موضعين أحدهما فى الضرورة الشعرية والآخر فى التناسب، والمصروف قد لا ينصرف ، يعنى أن

---

[1] – همع الهوامع : ج١ص١٠٨، ص١١٠ .

[2] – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص٩٨ وما بعدها .

[3] – ألفية ابن مالك : ص١٤٥ .

المنصرف قد يمنع من الصرف، فأتى بـــ " قد " التى تقتضى التقليل .

والذى نراه أن سكون الحرف الثانى وهو العين فى كلمة " دَعْد " خفيف حين النطق به ، فأدى هذا إلى صرفه وأحدث انسجاماً صوتياً مريحاً للأذن، ومن ثم صرفت " دعد " . أما سبب منعها من الصرف فيرجع لوجود علتين فرعيتين وهما التأنيث والعلمية، بيد أن مرجع هذا كله السماع، فما سمع يحفظ ولا يقاس عليه .

٢- يقول شيخنا الزَّجَّاج : قال الفرزدق([1]) :

فلو كان عبد الله مَوْلى هَجَوتُهُ ∴ ولكنَّ عبد الله مَوْلَى مَوَالِيَا

الشاهد فيه : " مَوَالِيَاً " حيث عومل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم فى حالة الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة ، وهذا شاذ وكان القياس أن يقول : مولى موالٍ . قال السيرافى : " وكان الوجه أن تقول : " مولى موالٍ " ويلغى الياء لسكونها وسكون التنوين فلما اضطر إلى تحريكها لم يصرف لتمام حركات البناء المانع من الصرف([2]) .

وقد ذكر إمام العربية سيبويه أنه شاهد على إجراء " مَوَالِياً " على الأصل ضرورة كراهية للزحاف([3])

---

[1] – هذا البيت من بحر الطويل، وقد ورد فى : ما ينصرف وما لا ينصرف، ص١٤٧، الكتاب : ج٣ص٣١٣، والمقتضب : ج١ص٢٨١ وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص٧١، وشرح كتاب سيبويه : ج٢ص١٢٢،وشرح المفصل : ج١ص٦٤، وأوضح المسالك : ص٢٢٩، ومنار السالك : ص١٩٩، وجميع المصادر تنسبه إلى الفرزدق، لكنه ليس من ديوانه، وكتب التراجم تذكره فى ترجمة عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى مقروناً بقصة الخصومة بينهما، انظر السيرافى، أخبار النحويين البصريين : ص٢٧، والزبيدى، طبقات النحويين واللغويين : ص٣٢، حيث هَجَا به الفرزدق عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى النحوى، فقد بلغه أنه يطعن شعره والمعنى أنه وضيع انه وضيع لا يستحق الهجاء لأنه رِقُّ الأرقاء وكان عبد الله مولى للحضرميين وهم أرقاء لعبد شمس .

[2] – شرح كتاب سيبويه : ج٢ص١٢٢، وما يحتمل الشعر : ص٧٢ .

[3] – الزحاف، تغيير يلحق بثوانى أسباب الأجزاء للبيت إما بتسكين متحرك أو حذفه أو حذف الساكن، ومعنى هذا أنه لا يجوز تحريك الساكن ، كما أنه لا يلحق بأوائل الأسباب ولا بالأوتاد، انظر د : سيد البحراوى، العروض وإيقاع الشعر العربى، ص٦٣ وما بعدها .

وقد ذكر إمام العربية سيبويه أنه شاهد على إجراء " مَوَالِياً " على الأصل ضرورة كراهية للزحاف([1]) وحقه ألا يجريه، ولكن الشاعر أجراه للضرورة هنا مجرى ما لا علة فيه([2]) .

وقال المبرد : " فإن احتاج الشاعر إلى مثل جَوَارٍ فحقه - إذا حرك آخره فى الرفع - والخفض - ألا يجريه، ولكنه يقول : مررت بجوارىَ، كما قال الفرزدق " مَوَالَيا " فإنما أجراه للضرورة مجرى ما علة فيه([3]) .

وقال ابن يعيش : " وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائى فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى " جَوَارٍ " ونحوه من المنقوص،فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه، وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفه وفتحوه فى موضع الجر كما يفعلون فى غير المعتل ويسكنونه فى موضع الرفع خاصة، قال الفرزدق (البيت) ففتح فى موضع الجر، وهو قول أهل بغداد، والصرف قول الخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العلاء وابن أبى إسحاق وسائر البصريين([4]) .

وعلى هذا الأساس، فالفرزدق لم يلحن - كما قال اللغويون - ولكنه خالف مذهب ابن أبى إسحاق والألف فى " مَوَالياً " للإطلاق([5]) .

٣- ويقول الزَّجَّاج : " وسألته عن بيت أنشدناه يونس وهو قول الشاعر([6]) :

---

[1] - الزحاف، تغيير يلحق بثوانى أسباب الأجزاء للبيت إما بتسكين متحرك أو حذفه أو حذف الساكن، ومعنى هذا أنه لا يجوز تحريك الساكن ، كما أنه لا يلحق بأوائل الأسباب ولا بالأوتاد، انظر د : سيد البحراوى، العروض وإيقاع الشعر العربى، ص٦٣ وما بعدها .

[2] - الكتاب : ج٢ص٥٨ .

[3] - المقتضب : ج١ص٢٨١ .

[4] - شرح المفصل : ج١ص٦٤ .

[5] - خزانة الأدب : ج١ص١١٤، همع الهوامع : ج١ص٣٦، شرح التصريح : ج٢ص٢٢٩، والشنقيطى، الدرر اللوامع : ج١ص١٠ وما بعدها .

[6] - هذا البيت من بحر الرجز، وقد ورد فى ما ينصرف وما لا ينصرف : ص١٤٧، والكتاب : ج٣ص٣١٥، والمقتضب : ج١ص٢٨٠، والخصائص : ج١ص٦، والمصنف : ج٢ص٦٨ وص٧٩، وأوضح المسالك : ص٢٢٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص٧٢، والدرر اللوامع : ج١ص١١، والخلق البالى، المتلمل على الفراش، وقيل المُقْوَلِى، المُتجافى المستوفر، قال أبو عبيد وقال بعض المحدثين كان يفسر مقولياً كأنه مقلى، وليس هذا بشىء، وإنما هو المتجافى فى السجود، انظر الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة " قلا " واللسان مادة " علا، وقلا " .

وقد عَجِبَتْ مِنِّيَ ومن يُعَيْلِيَا ∴ لمَّا رَأَتْنِى خَلَقَاً مُقْلَوْلِيَا

الشاهد فيه : " يُعَيْلِيَا " تصغير كلمة " يَعْلِي " وهو اسم رجل، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق بعده، سواء أكان مكبراً أو مصغراً، وكان القياس أن يقول : " يُعَيْلٍ " بالتنوين كما فى جوارٍ وغواشٍ .

قال السيرافى : " أراد"ومن يُعَيْلٍ"، فالكلام فيه كالكلام فى البيت الذى قبله، لأن " يُعَيْلِىَ " لا ينصرف مثاله من الصحيح، لأنه " يُفَيْعِلُ " وهو تصغير "يَعْلِى" وربما حملهم على هذا الفرار به من الزحاف فى الشعر، وإن كان البيت يتقَّوم بالإنشاد على ما ينبغى أن يكون عليه الكلام([1]) .

وقال المبرد مبيناً علة صرفه للضرورة لأنه لما بلغ بتصغير يَعْلِى الأصل صار عنده بمنزلة يَعْلَم لو سميت به رجلاً، لأنه إذا تم لم ينصرف، فإنما انصراف باب جوارٍ فى الرفع والخفض، لأنه انقص من باب ضوارب فى هذين الموضعين، وكذلك قاضٍ، فاعلم لو سميت به امرأة لانصرف فى الرفع والخفض، لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه، فأما فى النصب فلا يجرى لأنه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه([2]) .

وقد أشار الناظم إلى هذا بقوله([3]) :

وما يكونُ منه مَنْقُوصَاً ففى ∴ إعرابه نَهْجَ جوارٍ يَقْتَفى

يعنى ما كان منقوصاً من الأسماء مثل جوارٍ وغواشٍ من الأسماء غير المنصرفة فإنه يلحقه التنوين فى حالتى الرفع والجر، تقول : جاءت جَوَارٍ، وسلمت على جَوَارٍ، وهذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة، فحين نقول " يُعَيْلِى فى تصغير " " يَعْلِى " فإنه غير منصرف لعلتين هما الوصفية والعلمية والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة " فى يُعَيلٍ " .

---

[1] – ما يحتمل الشعر فى الضرورة : ص٧٣، وشرح كتاب سيبويه : ج٢ص١٢٢ وما بعدها .

[2] – المقتضب : ج١ص٢٨٠ وما بعدها .

[3] – ألفية ابن مالك : ص١٤٥ .

وأيا كان الأمر فإن المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعاً وجراً ونُوِّنَ باتفاق كَجَوارٍ وأُعَيْمٍ(١) وكذا إن كان عَلَماً كقَاضٍ عَلَم امرأة وكيَرْمِى علماً خلافا ليونس وعيسى والكسائى، فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما فى النصب احتجاجاً بقوله : " قد عَجِبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَيْلِيَا " وذلك عند الجمهور ضرورة(٢) .

٤- ويقول الزَّجَّاج : قال أمية بن أبى الصلت(٣) :

له ما رَأَتْ عينُ البصيرِ وفَوْقَهُ ∴ سماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

الشاهد فيه : " سَمَائِيَا " حيث جاء على الأصل للضرورة الشعرية، فهذا لابد من التزام ضرورته .

قال السيرافى : " قال ابن جنى إن الشاعر خرج عما عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه، وذكر عن أبى على " فوق ست سَمَائِيَا " منها :

أن "سَمَاء" ونحوها يجمع على "سَمَايا" كا تجمع مطية "على مطايا" و"خَطِيَّة" على "خَطَايا" فجَمَعَهُ على "سمائى" كما تجمع "سَحَابة" على "سَحائب" وإنما يجمع هذا الجمع فى الصحيح دون المعتل. ثم حَرَّك الياء فى حال الجر، وكان حكمه أن يقول: "سبع سَمَاءٍ" كما تقول : "سبع جوارٍ" بحذف الياء لدخول التنوين(٤).

والثالث: أنه جَمَع "سماءة" على سَمَائِى كما تجمع "سَحَابة" على "سحائب" والعرب لا تجمع "سماءة" على هذا الجمع "إنما تقول "سماءة" و"سماء" كما تقول

---

١ – أُعَيْم : تصغير كلمة " أعمى " وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

٢ – ابن هشام، أوضح المسالك : ص٢٢٩، ومنار السالك : ص١٩٨ .

٣ – هذا البيت من بحر الطويل، وقد ورد ما ينصرف وما لا ينصرف : ص١٤٧، وديوان أمية ابن أبى الصلت : ص٣٧، والكتاب : ج٣ص٣١٥، والمقتضب : ج١ص٢٨٢، وشرح سيبويه : ج٢ص١٢٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص٧٤، والخصائص : ج١ص٢١٢ وص٣٣٤، والمنصف : ج٢ص٦٨ وما بعدها، والمخصص : ج٩ص٣، واللسان، مادة " سما " وخزانة الأدب : ج١ص١١٩ .

٤ – ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص ٦٩، وشرح كتاب سيبويه: ج٢، ص ١٢٤، والخصائص: ج١ ص ١٢١.

"سَمَامَةَ" و "سَمَام" مثل "تَمْرة" و "تَمْر" و "سَمَاوَة" و "سموات" كما تقول "سَمَامَة" و "سَمَامات" على أن جماعة من النحويين منهم يونس ([١]) وعيسى بن عمر([٢]) والكسائى يرون أن ما كان من المعتل الذى لا ينصرف إذا سمى به يجعل خفضه كنصبه من غير ضرورة ، بل هو الحق عندهم، فيقولون فى رجل اسمه "جَوَارٍ" مررتُ بجَوَارِى. قيل ولا ضرورة عندهم فيه([٣])

ومما يعضد الكلام السابق ويقويه قول المبرد: "فأما قوله "سَمَاءُ" الإله فوق سبعِ سَمَائيا فإنه رُدَّ إلى الأصل من ثلاثة أوجه : أحدها أنه جَمَعَ سَمَاءً على فعائل فحقه أن يقول سمايا، لأن الهمز يعرض فى الجمع بدلاً من الألف الزائد فى فَعَال ،وترجع الواو التى همزة فى سماء لأن سماء إنما هو فَعَال من سموت، فتصير الواو ياءً لكسرة ما قبلها، كما صارت واو غزوت ياءً فى غازٍ، فتلقى همزة وياء، فيلزم التغيير كما ذكرت ذلك، فردها للضرورة إلى سمائيا، ثم فتح آخرها، وكان حق الياء المنكسر ما قبلها أن تسكن، فإذا لحقها التنوين حذفت لالتقاء الساكنين، فحرك آخرها بالفتح، كما يفعل بالصحيح الذى لا ينصرف، فهذه ثلاثة أوجه: جمعها على فعائل وتركها ياءً ومنعها الصرف([٤]).

ويوضح ابن جنى وجه التزام الضرورة فيه قائلاً: فهذا لابد من التزام ضرورته، لأنه لو قال "سَمَايَا" من الضرب الثانى إلى الثالث، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثانى لا الثالث([٥])

---

[١]- يونس : هو يونس بن حبيب البصرى، أخذ عنه سيبويه وحكى عنه كثيراً فى كتابه "ت ١٨٣هـ" انظر ترجمته فى نزهة الألباء، ص ٤٩ وهامشه.

[٢]- هو عيسى بن عمر البصرى الثقفى، أخذ عنه الخليل بن أحمد ت ١٤٩ هـ، انظر ترجمكته فىإنباة الرواة للقفطى، ج٢ ص ٣٧٤ وهامشه.

[٣]- السيرافى، ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص ٦٩ وما بعدها، وشرح كتاب سيبويه: ج٢ ص ١٢٤ وما بعدها، الخصائص : ج١، ص ٢١٢، خزانة الأدب : ج١ ص ١١٩، واللسان، مادة "سما" والقزاز القيراونى: ضرائر الشعر، ص ٤٤.

[٤]- المقتضب : ج١ ص ٢٨٢.

[٥]- ابن جنى ، الخصائص : ج١ ص ٣٣٤.

وبناءً على هذا فإن الأصل أن يقول "سبع سَمَاءٍ" كما تقول "سبع جوارٍ" بحذف الياء لدخول التنوين.

ولكن الشاعر قال "سبع سَمَائِيا" بإثبات اليـاء وألـف الإطـلاق التزامـاً للضرورة الشعرية.

٥- ويقول الزَّجَّاج: هذا باب الأفعال إذا سميت رجلاً بشيء منها فكـان ذلك الشيء فى مثال فى الأسماء ليست الأفعال أحق به مـن الأسـماء.. إلا أن عيسى بن عمر(١) كان لا يصرف شيئاً من هذا اسم رجـل(٢) ويحـتج بقـول الشاعر(٣)

أن ابن جَلاَ وطَلاَّع الثنايا ∴ متى أضع العمامةَ تعرفونى

فحكى أن الشاعر لم ينون (جَلاَ) وهو على وزن ضَرَبْ فدل على ضَرَبْ لا ينصرف، يقول الزجاج: فإن أكثر قول البصريين أنه منصرف فى المعرفـة والنكرة، وذلك إذا سَمَّيْتَ بها ولا ضمير فيها، وذلك نحو رجـل سـميته بـ "ضَارِبْ" من قولك "ضَارْبْ زيَداً" أو ضَارْبَ" من قولك: "قد ضَارْبَ زيدٌ عَمْرَاً" لأن "ضارب" مثل "حَاجِز" و "ضَارْبَ" مثل " تَابْلَ" و "خَاتَم" فليس هـذا المثـال بأحق بالأفعال منه بالأسماء، وكذلك "ضَرَبْ" إلا أن عيسى بن عمـر كـان لا يصرف شيئاً من هذا الاسم، اسم رجل، ويحتج بقول الشاعر السابق(٤)

ومن قبله نبه على هذا سيبويه قائلاً: "زعم يونس أنك إذا سـميت رَجُـلاً بضَارْبَ وكذلك ضَرَبْ وهـو قـول الخليل وأبى عمرو .. وكان عيسى لا

١- عيسى بن عمر: هو مولى خالد بن الوليد المخزومى، وقيل كان من ثقيف، كان مـن قـراء أهـل البصـرة ونحاتها، أخذ عن ابن إسحاق، وكان فىطبقة أبى عمرو بن العلاء، توفى سنة ١٤٩هـ، انظر ترجمتـه فـى "طبقات النحويين" ص ٣٥ وإنباه الرواة، ج٢ ص ٣٧٤.

٢-ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٢٧.

٣- البيت من بحر الوافر، وينسب إلى سحيم بن وثيل اليربوعى، وقد ورد فى : ما ينصرف ومـا لا ينصـرف، ص ٢٧، والكتاب: ج٣ ص ٢٩٧، وشـرح المفصـل: ج١ ص٦١، وإرتشـاف الضـرب: ج١، ص ٤٥٨، وأوضح المسالك: ج٣ ص ١٤٩، وهمع الهوامع: ج١ ص ٩٨، وخزانة الأدب: ج١ ص٢٥٥، منار السـالك: ص ١٩٢.

٤- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٢٧.

يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب([1])

وفى هذا البيت وجهان غير ما ذهب إليه عيسى بن عمر

أحدهما : أن يكون أراد الشاعر الحكاية، لأنك إذا سميت رجلاً بضَرَب جاز أن تحكى حال التثنية والجمع، وإنما جاز لأنه قد كان قبل التثنية له حال مستقرة فى الاستعمال، فصارت فى التسمية كالمستعارة، فلذلك جاز أن يحكى حاله، فكان التقدير" أنا ابن الذى يقال له جلا الأمور وكشفها".

والوجه الثانى:أن تقدر فى جَلا ضميراً،وإذا قدر فيه ضمير،فإن سميت رجلاً بـ "قِيْل" و "رَدَّ" صرفته لأنه وإن كان فى الأصل وزنه فَعِل، فالكسرة فى وسطه قد زالت وخرج إلى نظير الأسماء نحو: دِيْك وبرٍّ، والاعتبار فى منع الصرف ثقل الفعل، فلما زال اللفظ الذى يختص باللفظ زال حكم الفعل، والدليل على ذلك أنك لو سميت رجلاً (مساجد) لم تصرف الثقلُ اللفظَ، فلو صغرته انصرف ،لأنه يصير إلى لفظ مسجد فيزول عنه الثقل الذى أوجب منع الصرف، وهو الشبه بالجمع وليس كذلك ثقل التأنيث ، لأنه لا يعتبر فى التأنيث ثقل لفظ المعنى، فلذلك افترق حكم التأنيث وحكم الشبه بالفعل إذ كان الفعل ليس له حكم واحد وهو ثقل اللفظ ([2]) .

والذى أراه أن *أنا ابن جَلاَ طلاع الثنايا* يحتمل أن يكون سمى بجَلاَ من قولك: زيد جَلاَ، ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله" نَبَّئْتُ أخوالى بنى يزيد" وأن يكون ليس بعَلَم ، بل صفة لمحذوف، أى ابن رجل جَلاَ الأمور([3])

٦- ويقول الزَّجَّاج : "قال سيبويه وقد يعربون ما كان فى آخره الراء"([4]) وأنشد([5]) :

---

[1]- الكتاب: ج٣ ص ٢٠٦ ط هارون ، ج٢ ص ٧ ط بولاق.
[2]- انظر حاشية الأمير على مغنى اللبيب : ج١ ص ٤٨.
[3]- منار السالك: ص ١٩٢.
[4]- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١٠٢ .
[5]- هذا البيت للأعشى، وقد ورد فى ما ينصرف : ص ١٠٢ ، والكتاب: ج٢ ص ٤١، واللسان مادة "وبر" والمخصص: ج١٧ ص ٦٧، والمقتضب : ج٣ ص ٣٧٦، وأمالى ابن الشجرى: ج١ ص ١١٥ ، وفى كتاب ما ينصرف "جمهرة" وصوابه "عنوة" .

ومَرَّ دَهْرٌ على وَبَارٍ ∴ فَهَلَكَتْ عَنْوةً وبَارُ

الشاهد فيه: إعراب وَبَارٍ "الثانية" ورفعها، والمطرد فيما كان فى آخره الراء البناء على الكسر فى لغة أهل الحجاز، ولغة بنى تميم، لأن كسرة الراء بعد الألف توجب الإمالة، وهو ممنوع من الصرف لأنه معدول على وزن فَعَال ومؤنث. والقوافى مرفوعة، قال شيخنا الزَّجَّاج: "فإذا كان فى آخر الاسم "الراء" فإن أهل الحجاز وبنى تميم مجموعون على الكسر. وزعم الخليل أنَّ إجناح الألف "أخف عليهم، يقولون فى اسم ماء لهم: "هذه حَضَارِ" و "رأيت حَضَارِ" و "سَفَارِ" و "هذه حَضَارِ" و "طَلَعتْ حَضَارِ" (١)

ونفهم من كلام الزَّجَّاج أنه نص على الإمالة فى قوله السابق "وَبَارِ" و "حَضَارِ" فَكسْرُ الراء بعد الألف توجب الإمالة. وهذه الإمالة كما يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحى - تعد ضرباً من ضروب التأثير الذى تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب، وهى والفتح صائتان، وقد يكونان طويلين أو قصيرين" (٢)

وقد أشار إمام العربية سيبويه إلى ظاهرة الإمالة قائلاً: "الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح..وإنما أمالوها للكسرة التى بعدها،أرادوا أن يقربوها منها" (٣) والإمالة أن تُنْحِى جوازاً بالألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت" (٤) فهى إذاً عدول بالألف عن استوائه وجُنُوحٍ به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء" (٥)

١- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١٠١.

٢- اللهجات العربية : ص ١٣٤.

٣- الكتاب : ج٤ ص ١١٧.

٤- همع الهوامع : ج٢ ص ٢٠٠.

٥- شرح المفصل : ج٩ ص ٥٤.

ونفهم مما سبق أن الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وهذا يكون من أجل التناسب بين الحركات بتقريب بعضها من بعض، حتى لا يكون الانتقال من حركة إلى تاليها صعباً فيثقل.

لكن ما الغرض من إمالة الألف بعد حرف الراء فى "وَبَارِ وحَضَارِ"؟

نقول إن غرضها هو أن تُنْحى بالفتحة نحو الكسرة حتى يزول الاستثقال، لأننا حين النطق بالفتح- كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس - يكاد يكون اللسان مستوياً فى قاع الفم، فإذا أخذ فى الصعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذ بذلك الوضع الذى يسمى بالإمالة ،فلا فرق إذن بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة، إلا فى اختلاف وضع اللسان مع كل منهما حين النطق بألف المد وياء المد"([1])

فأغراضها إذا أحد أمرين: **أولهما:** تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفلٍ منحدر، والنطق بالفتحة والألف مستفلٍ متصعدٍ، فبالإمالة تصير الألف من نمط الياء فى الانحدار والتسفل. **وثانيهما:** التنبيه على أصل أو غيره" ([2]) وفائدته: سهولة نطق اللفظ، وذلك لأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع" ([3])

وها هو ذا عبقرى العربية ابن جنى يعد الإمالة فرعاً من الإدغام، ويسميها الإدغام الأصغر، يقول: "وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وأدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت فى الكلام لتقريب الصوت من الصوت، ونحو ذلك: "عالم وكتاب" وسعى وقضى.. ألا تراك قَرَّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه ،بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء وكذلك سعى وقضى، نحوت بالألف نحو الياء التى انقلبت عنها" ([4])

---

[1]- فى اللهجات العربية : ص ٦٤ وما بعدها ، والمدخل إلى علم اللغة، ص ٩٢.

[2]- همع الهوامع: ج٢ ص ٢٠٠، وحاشية الصبان: ج٤ ص ٢٢٠ وما بعدها ، وشرح المفصل : ج٩ ص ٥٨ وما بعدها ،والأصول فى النحو : ج٣ ص ١٦٠.

[3]- د. إبراهيم الإدكاوى، قراءات قرآنية وتوجيهات من كلام العرب : ص ١٦٦.

[4]- الخصائص: ج٢ من ص ١٤١ إلى ١٤٣ ،وقارن بما ورد فى سر الصناعة: ج١ ص ٥٩.

وأما حكم الإمالة فهو الجواز، فكل ممالٍ يجوز فتحه، وأما محلها فهو غالباً الأسماء المتمكنة والأفعال وقليلاً في بعض الحروف.

وأما عن لهجات القبائل فى الفتح والإمالة فيكاد علماؤنا القدامى يتفقون على أن الفتح لهجة أهل الحجاز، وأن الإمالة لهجة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس" (١)

غير أن تفصيل هذه المسألة يثبت أن بعض أهل الحجاز كانوا يميلون، ومن أدلة ذلك قول أبى عمرو" إن الإمالة فى "الناس" فى موضع الخفض لغة أهل الحجاز"(٢)

نعم هذا صحيح، والدليل على ذلك قول الزَّجَّاج: "فإذا كان فى آخر الاسم الراء نحو "حَضَارِ، وسَفَار،ووَبَارِ" فإن أهل الحجاز،وبنى تميم مجمعون على الكسر وزعم الخليل أن إجناح "الألف"أخف عليهم" (٣)

ويؤيده السيرافى بقوله: "إن بنى تميم تركوا لغتهم فى قولهم" هذه حَضَارِ وسَفَارِ، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بنى تميم يختارون الإمالة وإذا كسروا خفت أكثر من خفتها فى غير الراء، لأن الراء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى فى الإمالة من كسر غيرها" (٤) وقال الرضى: "فبنو تميم يختارون الإمالة، وهى تقتضى أن تذهب الألف إلى جهة الياء فى "حَضَارِ وسَفَارِ" ووجود الراء غير مكسورة بعد الألف يعد من موانع الإمالة (٥) ويقول سيبويه: "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون،ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا فى يرى. والحجازية هى اللغة الأولى القدمى، فزعم الخليل أن إجناح الألف

١- شرح المفصل : ج٩ ص ٥٤، والنشر : ج٢ص ٣٠، والكتاب: ج٢ ص ٢٦١، وشرح شافية ابن الحاجب: ج٣ ص ٤، واللهجات العربية فى القراءات القرآنية: ص ١٣٩.

٢- د. عبد الصبور شاهين، أثر القراءات فى النحو والأصوات : ص ١٧٥.

٣- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ١٠١.

٤- الكتاب : ج٣ ص ٢٧٨ هامش رقم ٢.

٥- شرح الشافية : ج٣ ص ٢٧٥.

أخف عليهم، يعنى الإمالة ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا تـرك الخفـة، وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا" (١)

وكلام سيبويه يتفق من كلام الزَّجَّاج السابق فى قول الأعشى:

ومَرَّ دَهْرٌ على وبَارِ ∴ فهلكـتْ عَنْوَةً وبَارُ

وقلنا إن الشاهد فيه " إعراب وَبَار" بالرفع مراعاة للقافية، والمطرد فيمـا كان فى آخره الراء أن يبنى على الكسر فى لغة أهل الحجاز، ولغة بنى تمـيم، لأن كسرة الراء توجب إمالة الوقف، والارتفـاع إذا رفعـوا، لأن الشـاعر إذا اضطر أجرى ما كان فى آخره الراء على مقياس غيره مما يبنى على فَعَـال، وأعرب فى لغة بنى تميم، فاضطر الأعشى فرفع، لأن القوافى مرفوعة"

ويقول المبرد: "وما كان فى آخره راء من هذا الباب فإن بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة" (٢)

ونستنتج من كل ما سبق أن الفتحة تمال قبل الألف إلى الكسرة فيميلـون الألف نحو الياء كما فى "وبَارِ وحَضَارِ وسَفَارِ" وأن الهدف منها سهولة النطق، وذلك لأن الانحدار بنطق الألف إلى الياء فيه سهولة، ومن ثَمَّ تتناسب الأصوات وتتقارب.

وهذا النوع من الإمالة لهجة أهل الحجاز، فكان بعضهم يميـل مـا هـو مفتوح، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "من المتوقع أن تكون قبائل الحجاز وصلت إلى المرحلة الرابعة من مراحل التطور وهى الفتح ،ولكن مرت عليـه فترة من الفترات كانت عند المرحلة الثانية وهى الإمالة ،ولمـا انتقلـت إلـى المرحلة الرابعة وهى الفتح، وشاعت هذه المرحلة عند قبائل الحجاز بقيت قلـة قليلة تنطق بالإمالة" (٣)

١- الكتاب : ج٢ ص ٤٠وما بعدها.

٢- المقتضب : ج٣ ص ٣٧٥.

٣- المدخل إلى علم اللغة : ص ٢٩١.

لكن هل تميم وأسد وقيس يعرفون الفتح؟

للإجابة على هذا السؤال نقول: "إن بعضاً من تميم وأسد وقيس عرف الفتح، وإن كان أكثرهم يلجأ للإمالة، ومما يؤكد هذا قول سيبويه: "والإمالة فى الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصفا ودعا" (١) ثم يقول: "وجميع هذا لا يميله ناس كثير من تميم وغيرهم(٢)

ونخلص مما سبق أن بعضاً من تميم وأسد وقيس عرف الفتح، وإن كان أكثرهم يلجأ إلى الإمالة، والعلة فى ذلك طلب الخفة وتحقيق التناسب الصوتى بين الأصوات.

وبناء على ما سبق فإن الإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التى أشار إليها الأقدمون فى كتبهم، وإنما كانت ظاهرة أكثر شيوعاً مما ذكروه، فقد كانت معظم القبائل العربية، وإن تفاوتت قلة وكثرة، فهى إذن صفة كثيرة الشيوع جداً عن العرب فى نطقهم" (٣)

٧- ويقول الزَّجَّاج: قال الشاعر (٤)

خَرِيْعٌ دَوَادِى فى مَلْعَبٍ ∴ تَأَزَّرَ طَوْرَاً وتُلْقِى الإِزَارا

الشاهد فيه : دَوَادِى حيث جاءت ممنوعة من الصرف للضرورة الشعرية والأصل أن تكون دَوَادٍ منصرفة .

قال الزَّجَّاج : " دَوَادٍ " فى قول يونس والخليل منصرف فى الرفع والجر إلا أنه لما اضطر الشاعر أخرجه على الأصل، فلم يصرفه"(٥) .

١- الكتاب: ج٤ ص ١١٩.

٢- المصدر السابق: ج٤ ص ١٢٠.

٣- د. عبد الفتاح شلبى، الإمالة فى القراءات واللهجات : ص ٩٥.

٤- ينسب هذا البيت إلى الكميت ، وقد ورد فى ما ينصرف وما لا ينصرف :ص ١٤٧ وتصريف المازنى : ج٢ ص ٦٨، والكتاب: ج٣ ص ٣١٦، وج٢ ، ص ٥٩، والمنصف : ج٢ ص ٦٨، والخصائص: ج١ ص ٣٣٥، والمقتضب: ج١ ص ٢٨٢ والخريع: الناعمة مع فجور، والدوادى: الأراجيح، مفردها دوادة، ومعنى تأزر طوراً وتلقى الإزارا : أى لا تبالى لصغر سنها كيف تتصرف.

٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف: ص١٤٧ .

ويعضد كلامه ويقويه قول ابن جنى : " فهذا لابد من تصحيح معتلـــه ألا ترى أنه لو أَعَلَّ اللام وحذفها فقال : دَوَادٍ لكسر ألبتة([١]) .

وقال المبرد : ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها([٢]) .

ونستنتج من كل ما سبق أن الشعر له ضرورته، فيجوز للشـــاعر مـــا لا يجوز للمتكلم، إذ لا ضرورة لمتحدث، يقول أبو حيان : " يجوز للشـــاعر فـــى الشعر ما لا يجوز فى الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار"([٣]) .

وبناءً على هذا الكلام فإن الضرورة الشعرية تبيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف، يقول ابـــن مالـــك : " يصـــرف مـــا لا ينصـــرف للتناســـب أو للضرورة"([٤]).

وقد نبه على هذا جمهرة من اللغويين، يقول سيبويه : " اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف "([٥]) ويقول الأشمونى : " والمصروف قد لا ينصرف، أى للضرورة، أجاز ذلك الكوفيـــون والأخفـــش والفارسى وأباه سائر البصريين، والصحيح الجواز واختـــاره النـــاظم لثبـــوت سماعه([٦]) وصرف ما لا ينصرف للضرورة فى الشعر، وللتناسب فـــى النثـــر جائز مطلقاً، واستثنى الكوفيون " أفعل من " فلم يجيزوا صرفه لذلك، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً – أى فى الاختيار – لغة لبعض العرب، قيل : وكأن هذه لغة الشعر، لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام([٧]) .

---

[١] – الخصائص : ج١ص٣٣٥ .

[٢] – المقتضب : ج١ص٢٨٢ .

[٣] – ارتشاف الضرب : ج٣ص٢٦٨ .

[٤] – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص٢٢٣، والألفية : ص١٤٥، والأشمونى، منهج الســـالك : ج٢ص٥٤١، والمطالع السعيدة : ص١١٦، ومنار السالك : ص١٩٧ ..

[٥] – الكتاب : ج١ص٢٦ .

[٦] – شرح الأشمونى،" منهج السالك" : ج٢ص٥٤١ .

[٧] – السيوطى، همع الهوامع : ج١ص٣٧، والدمياطى، إتحاف فضلاء البشر : ج٢ص٥٧٦، والأشمونى، مـــنهج السالك : ج٢ص٥٤٢، وابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج٢ص٤٨٨ وما بعدها .

obeikandi.com

هذا وقد دار خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز صرف ما لا ينصرف . يقول ابن الأنبارى : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم([1]) .

ونخلص من هذا أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى موضوعين أحدهما فى الضرورة الشعرية والآخر فى التناسب والمصروف قد لا ينصرف، بمعنى أن الاسم المنصرف قد يمنع الصرف وهو مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يجيزون ذلك أبداً .

وقيل الصرف مطلقاً لغة بنى أسد([2]) فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن ننسب هذه اللهجة إلى البيئة البادية فى وسط شبه الجزيرة، ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية حيث لا تفرق اللهجة بين اسم وآخر، والتفريق متأخر من عدمه([3]) .

وإذا كان أصحاب هذه اللغة يصرفون كل ما لا ينصرف مطلقاً إلا أفعل منك([4]) فهذا يعنى أن الصرف ليس خاصاً ببنى أسد فحسب، بل يصرفه كثيراً من العرب، فإذا صح هذا كان مؤيداً للكوفيين فى استثنائهم اسم التفضيل من الصرف مطلقاً .

---

[1] – ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج٢ص٤٩٣ .

[2] – الدمياطى، إتحاف فضلاء البشر : ج٢ص٥٧٧ .

[3] – د : عبده الراجحى، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص١٩٢ .

[4] – البحر المحيط : ج٨ص٣٩٤، وروح المعانى : ج٢٩ص١٥٤،والإنصاف : ج٢ص٤٨٨،والكشف عن وجوه القراءات السبع : ج٢ص٣٥٢ .

openkanal.com

والذى أراه أن ضرورة الشعر تقوم على وجه القياس – وإن كان ضعيفاً – وإلا عدت لحناً وخطأً لا يقاس عليها، ومن ثَمَّ يكون أجراء الضرورة الشعرية قياس يتبع فيستحسن ما استحسن السلف منها، ويجانب ما استقبح منها .

ومما يعضد كلامنا هذا ويقويه قول السيوطى : " هى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف([1]) وتلحق بالضرورة الشعرية الحسنة التى لا تستهجن ولا تستوحشها النفس([2]) ومن علل النحو التى يحسن مراعاتها([3]) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يلجأون إلى التأويل والحمل على المعنى لينسجم النص المروى وقواعدهم المقررة .

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن الشعر قول له وزن وقافية، والوزن قيد يدعو إلى الانفلات منه فى صورة الضرورات الشعرية، والشاعر نَزَّاع إلى الحرية والخروج عما ألفته النفس وتعودتْ عليه، وهو بعد هذا يتكىء على نماذج فنية تتوارثها الأجيال خلفاً عن سلف وتتضافر نصوصها تضافراً تفضى إلى هيئة ترسخ فى النفس حتى تستحكم صورتها، فيستفيد بها أن يعمل على نهجها ويحذو حذوها فى كل تركيب من الشعر .

ومن هنا يعد حظر الضرورة على الشاعر لوناً من ألوان الانفصام بين النظرية والتطبيق ومظهراً من مظاهر التنافر بين التمثل الذهنى والإفراز الشعرى، ومهما قيل عن آثر التعلم فى دفع هذا التنافر فإن الأمر فى هذا الباب لا يصل إلى حَدِّ الحيلولة دون وقوع الضرورة فى أشعار المحدثين على امتداد العصور والأجيال .

---

[1] – لعله يقصد الشواهد الشعرية .

[2] – الاقتراح فى علم أصول النحو : ص٤١ .

[3] – المصدر السابق: ص١١٦ .

الفصل الخامس
صرف الممنوع من الصرف للتناسب

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

صرف الممنوع من الصرف للتناسب

إن صرف الممنوع من الصرف للتناسب لا يكون إلا فى النثر بهدف إحداث جرس موسيقى له تأثيره فى السمع وإراحة الأذن . وقد ورد ذلك فى القرآن الكريم لمراعاة الفواصل القرآنية، أو لتحقيق التناسب بين الأسماء المتجاورة المنونة . وصرف الممنوع من الصرف للتناسب جائز فى النثر .

والآن، ماذا عند علمائنا من ألفاظ حقها المنع من الصرف، لكنها صرفت للتناسب بينها وبين ما يجاورها من أسماء ؟

الحقيقة أننى وجدت بعض الألفاظ –ليست بالقليلة ولا بالكثيرة– يمكن إدراجها تحت هذا المصطلح، نعرضها علي الوجه الآتى : –

١– سبأ :

قال الزَّجَّاج فى كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف : " وأما سبأ فقد قرئت (وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ)([١]) وكان أبو عمرو([٢]) لا يصرف " سبأ " فيجعلها اسماً للقبيلة([٣]) .

وفى كتابه معانى القرآن يقول : " وقوله (وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) يقرأ بالصرف والتنوين ، ويقرأ من سَبَأَ – بفتح سبأ وحذف التنوين، فأما من لم يصرف فيجعله اسم مدينة، وأما من صرف، فذكر قوم من النحويين أنه اسم رجل واحد، وذكر آخرون أن الاسم إذا لم يَدْرِ ما هو لم يصرف، وأحد هذين القولين خطأ ، لأن الأسماء حقها الصرف، فإذا لم يعلم الاسم للمذكر هو أم

---

[١]– سورة النمل: آية /٢٢.

[٢] – هو أبو عمرو بن العلاء العالم المشهور فى علم القراءة واللغة العربية، توفى سنة أربع وخمسين ومائة، انظر ترجمته فى نزهة الألباء: ص ٢٤ .

٣ – الزَّجَّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٨٠ .

للمؤنث فحقه الصرف حتى يعلم أنه لا ينصرف، لأن أصل الأسماء الصـــرف، أما الذين قالوا إن سبأ اسم رجل فغلط أيضاً،لأن سبأ حيٌّ مدينة تعرف بِمَـــأْرِبِ من اليمن بينها وبين صنعاء ثلاثة أيام ([1])

و مما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول سيبويه : " وكان أبو عمـــرو لا يصرف " سبأ " فيجعلها اسماً للقبيلة ([2]) قال الشاعر ([3]) :

مِنْ سَبَأَ الحاضرين مأرِبَ إذ ∴ يَبْنُونَ من دون سَيْله العَرِمَا

الشاهد فيه: لم يصرف " سبأ " لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى. قال ابن الأنبارى : " جاء به الشاعر مفتوحاً من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد – وهو العلمية – فإنه أراد به هنا " سبأ بن يشجب بن يعـــرب بـــن قحطان " ومن ينسب إليه بدليل أنه وصفه بعد ذلك بقوله " الحاضرين " وبهـــذا استدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف، والبصريون يتمحلون فيدَّعُون أنه مَنَعَ " سبأ " من الصرف لأنـــه أراد به مؤنثاً وهو القبيلة، ووصفه بالمذكر نظراً إلى المعنى لأن القبيلة رجـــال، أو فيهم رجال، ونقول : إنه جرت عادة الشعراء بأن يصـــرفوا " ســـبأ " فيجـــروه بالكسرة مع التنوين " ([4]) .

والذى نفهمه من كلام ابن الأنبارى أن الكوفيين يمنعون صرف " ســـبأ " للضرورة الشعرية لأنه اسم عَلَمٍ ومؤنث ، أما البصريون فيمنعونه من الصرف حملاً على المعنى على اعتبار أنه اسم للقبيلة .

لكن من يجعلها اسم أبٍ يصرفه، كما فى قول الشاعر " : ([5])

---

[1]– معانى القرآن: ج٤، ص ١١٤ .

[2] – سيبويه: الكاتب: ج ٣، ص ٢٥٣ .

[3] – هذا البيت للنابغة الجعدى، وقد ورد فى : ما ينصرف ومـــا لا ينصـــرف: ص ٨٠، والكتـــاب: ج ٣، ص ٢٥٣، وخزانة الأدب: ج ٤، ص ٤، والإنصاف: ج ٢، ص ٥٠٢، واللسان: مادة سبأ .

[4]– الإنصاف فى مسائل الخلاف: ج٢، هامش ص ٥٠٣ .

[5]– ورد هذا البيت فى الكتاب: ج ٣، ص ٢٥٣ .

أضحتْ ينفرها الوالدان من سبإٍ ∴ كأنهم تحتَ دفَّيْها دَحَايجُ

الشاهد فيه : صرف كلمة " سبأ " وتنوينها لأنه اسم علم .

وقد قرأ العكبرى قوله تعالى : " سبأٍ " بكسر الهمزة منوناً وبفتحها غير منون، والتنوين على أنه أبو القبيلة أو بلد ، وترك الصرف على أنه بقعة، ويقرأ بسكون الهمزة على نية الوقف، ويقرأ بألف مكان الهمزة وذلك على التخفيف " ([1]) .

وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ)([2]) ينون "سبأ" بعضهم ، لأنه يجعله اسم أب ويهمزه ، بعضهم لا ينون فيه، يجعله اسم أرض " ([3]) وقال ابن الجزرى : " قرأ خلف " لسبإ " " ومن سبإ " فى الموضعين بالجر والتنوين وهى قراءة الجمهور، وقرأ أبو عمرو الهمزة من غير تنوين فيها، وروى بإسكان الهمزة منهما " ([4]) .

فعلى قراءة الجمهور صرفت " سبإ " لإرادة الحى ، ومنعت الصرف والتنوين إذا جُعِلت اسمًا مؤنثًا للقبيلة وكثرتهما سواء ، يقول إمام العربية سيبويه: "أما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين وكثرتهما سواء"([5]) .

وقرأ ابن محيص " سبأَ " بفتح الهمزة من غير تنوين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اسمًا للقبيلة أو البقعة " ([6]) .

وصرف ما لا ينصرف للتناسب صحيح، ولكنه إن صَحَّ به التوجيه فى قوله تعالى : (وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) فلا يصح فى قوله تعالى (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ) فالأولى ما سبق توجيه، وهو إرادة الحى أو الموضع والأب، ويمكن أن يكون التناسب سبباً لاختيار القراءة .

---

[1]- العكبرى، إعراب القراءات الشواذ: ج ٢، ص ٢٣٥ وما بعدها .

[2]- سورة سبأ: أية/١٥.

[3]- أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ٢، ص ١٤٦ .

[4]- النشر فى القراءات العشر : ج٢ص٣٣٧، إتحاف فضلاء البشر : ج٢ص٣٢٥، البحر المحيط : ج٧ص٦٦ .

[5]- سيبويه، الكتاب : ج٣، ص ٢٥٢ وما بعدها .

[6]- إتحاف فضلاء البشر: ج ٢ ص ٣٢٥، والبحر المحيط : ج٢ ص ٦٦ .

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول شيخنا الزَّجَّاج : " وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ " يقرأ بالصرف والتنوين" (١) وهذا هو رأى الجمهور وقرئ به القرآن، أما من قرأها بفتح الهمزة من غير تنوين وعليه يكون التناسب سبباً للقراءة فممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم للقبيلة .

وقال ابن الأنبارى : " وقرأ سيد القراء أبو عمر بن العلاء " وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ " بترك صرف سبأ، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى "(٢) والقراء يقرأون (من سبأٍ) بالجر والتنوين على أنه مصروف، وكان أبو عمر بن العلاء يقرأ بالفتح .

والذى أراه أن الذى يمنع (سبأ) من الصرف يكون قد جاء به على خلاف المعهود من أمثاله على اعتبار أن سبأ اسماً للقبيلة، ومن ثَمَّ يحمله على المعنى، لكنه يصرف لتناسب الفواصل القرآنية .

٢- ثمود :

يقول الزَّجَّاج فى كتابه معانى القرآن " وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا "(٣) والمعنى: وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً . وثمود لم ينصرف لأنه اسم قبيلة ، ومن جعله اسماً للحى صرفه ، وقد جاء فى القرآن مصروفاً"(٤) " أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُود "(٥) .

وفى موضع آخر يقول " وثمود فى كتاب الله مصروف وغير مصروف " فأما المصروف فقوله " أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُود " والثانى غير مصروفة ، فالذى صرفه جعله اسماً للحى، فيكون مذكراً سمى به مذكر ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة"(٦) .

١- الزَّجَّاج: معانى القرآن : ج٤ ص ١١٤ .
٢ - ابن الأنبارى، الإنصاف : ج٢ص٥٠٢ .
٣ - سورة هود، آية/٦١ .
٤ - الزَّجَّاج: معانى القرآن : ج٣ص٥٩ .
٥ - سورة هود، آية/٦٨ .
٦ - الزَّجَّاج: معانى القرآن، ج٢ص٣٤٨ .

وقرأ ابن محيص كلمة (ثمود) ممنوعة من الصرف فى قوله تعالى : " وإلى ثمود أخاهم صالحاً " بالفتح بغير تنوين"([1]) وقرأ " ألا بعداً لثمود " بالفتح بغير تنوين([2]) وقرأ " وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى "([3]) بالضم والتنوين([4]) على إرادة القبيلة أو البقعة، فهو ممنوع من الصرف لعلمية والتأنيث([5]) وقرأها مصروفة فى قوله تعالى " ألا إن ثمود " بالفتح والتنوين و "عاداً وثمودأ " بالفتح والتنوين على إرادة الحى"([6]) .

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول صاحب اللسان : " وأما قوله تعالى " ألا إن ثموداً كفروا ربهم " فقد جاءت (ثموداً) مصروفة، فيكون معناها (الحى) اسم عربى مذكر سُمى بهذا"([7]) .

وقال ابن الأنبارى : " وقال الله تعالى " ألا إن ثمود كفروا ربهم ألا بعداً لثمود " فلم يصرف (ثمود) الثانى لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى([8]) وقال السيرافى : " ألا إن ثمود كفروا ربهم ألا بعداً لثمود " فصرف الأول وترك صرف الثانى على قراءة أكثر القراء، فصرف الأول على لفظ أبى القبيلة، وصرف الثانى لأنه أريد بلفظه القبيلة نفسها"([9]) .

ونستنتج مما سبق أن (ثمود) الأولى صرفت ونونت للتناسب إذا كانت اسماً للحى، مراعاة لما يجاورها من آى الذكر الحكيم وصلاً . أما حين الوقف فيبدل التنوين ألفاً (ثموداً) ويرجع هذا إلى التذوق اللغوى والحس المرهف ، لأنه

---

[1] – إتحاف فضلاء البشر : ج٢ص١٢٩ .
[2] – المصدر السابق : ج٢ص١٣٠ .
[3] – سورة فصلت، آية/ ١٧ .
[4] – إتحاف فضلاء البشر : ج٢ص٤٣٣ .
[5] – إتحاف فضلاء البشر : ج٢ص١٣٠، والبحر المحيط : ج٥ص٢٣٨ .
[6] – المصدرين السابقين، الصفحتين أنفسهما .
[7] – ابن منظور، اللسان مادة (ثمد) .
[8] – ابن الأنبارى، الإنصاف : ج٢ص٥٠٣ .
[9] – السيرافى، شرح كتاب سيبويه : ج٢ص١٠٥ .

لو ترك التنوين لاختل الوصف اختلالاً شديداً وأما (ثمود) فمنعت الصرف والتنوين لأنها اسماً للقبيلة .

٣- سلاسل :

يقول الزَّجَّاج: " وقوله تعالى "إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالاً وسعيراً"([١]) الأجود فى العربية ألا يُصْرَف " سلاسل " ولكنه لما جُعلت رأس آية آية صرفت ليكون آخر الآى على لفظ واحد([٢]) وقرأ الباقون (سلاسل) بغير تنوين لأن فعالل لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة([٣]) .

وهنا نلحظ أن " سَلاَسَل "من صيغ منتهى الجموع الموازن لَفعْالَل فى أوله حرفاً مفتوحاً، وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسرٌ أصلى ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف، غير منوى به، وما بعده الانفصال، والجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية([٤]) .

ويقول الزَّجَّاج: "وإنما منعهم من صرف هذا المثال : أنه جَمْعٌ، وأنه على مثال ليس يكون فى الواحد، ليس فى الأسماء التى هى لواحد مثل شىء مما ذكرناه([٥]) وقد نبه على هذا جمهرة من اللغويين والنحاة والقراء، منهم سيبويه([٦]) سيبويه([٦]) والمبرد([٧]) وابن خالويه([٨]) ومكى بن أبى طالب([٩]) والشوكانى([١٠]) .

---

[١] – سورة الإنسان، آية/٤ .

[٢] – الزَّجَّاج، معانى القرآن : ج٥ص٢٥٨ .

[٣] – أبو نصر، شرح عيون كتاب سيبويه، هامش ص٣٧ .

[٤] – الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح : ج٢ص٢١١ .

[٥] – الزَّجَّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص٦٣ .

[٦] – الكتاب : ج٢ص٥ وما بعدها .

[٧] – المقتضب : ج٣ص٣٢٧ .

[٨] – الحجة فى القراءات السبع : ص٣٥٨ .

[٩] – الكشف عن وجوه القراءات السبع : ج٢ص٣٥٢ .

والشوكانى([1]) . ومعنى هذا أنه ليس فى الأسماء المفردة وزن على وزن فَعَالِل .

وقرأ نافع وأبو بكر والكسائى " سلاسلاً " بالتنوين واستدلوا على ذلك بعدة أمور([2]) :

أ – ما حكاه الكسائى وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك .

ب – أن كل ما يجوز فى الشعر فهو جائز فى الكلام، لأن الشعر أصل الكلام فكيف يجعل خارجاً عنه ؟!

ت – أنها رسمت فى المصحف بالألف وصلاً ووقفاً، وإن لم تكن رأس آية إلا أنها جاورت جمعاً منصرفاً وهو " أغلالاً " .

وحين نمعن النظر فى كتب القراءات القرآنية نلحظ أن بعض القراء قرأ " سلاسلَ " بحذف التنوين على أنها ممنوعة من الصرف لأنه صيغة منتهى الجموع، والبعض الآخر قرأها بالتنوين للتناسب لأنها رأس آية .

يقول ابن الجزرى: " قرأ خلف " سلاسل " بحذف التنوين وهى قراءة الأكثر، وقرأ نافع وأبو جعفر والكسائى وأبو بكر وهشام عن طريق الحلوانى والشذائى عن الدجوانى وورش عن طريق أبى الطيب بالتنوين، ووقف خلف عليها بغير ألف، ووافقه فى ذلك حمزة وزيد عن الدجوانى عن هشام وورش من طريق أبى الطيب ... واختلف عن الباقين فى الوقف عليها وهم ابن كثير وابن ذكوان وحفص([3]) .

أما النووى فقد نص على أنه ليس بموضع وقف "([4]) لكن من قرأها بالوقف "سلاسلاْ" فله وجهان :

---

[1] – فتح القدير : ج٥ص٣٤٥ .

[2] – ابن زنجلة، حجة القراءات : ص٧٣٧، والنحاس، إعراب القرآن : ج٣ص٥٧٣، وأبو نصر، شرح عيون كتاب سيبويه، هامش ص٣٧، ود: عبده الراجحى، اللهجات العربية: ص١١٩ .

[3] – النشر فى القراءات العشر : ج٢ص٣٩٤، وإتحاف فضلاء البشر : ج٢ص٥٧٦ .

[4] – النووى الصفاقسى، غيث النفع فى القراءات السبع: ص ٣٥٧ .

الأول:يقف عليها بالألف، ولعلة يراعى الرسم، فالألف ثابت فى مصحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة وفى مصحف أبى عبدالله "([1]).

وقد نص الدمياطى على أن جميع المصاحف اتفقت على إثبات ألف التنوين"([2]).

الثانى : يقف عليها بغير الألف ، على أساس أنها ممنوعة من الصرف لكونها جمع تكسير بعد ألفه حرفان .

والذى نراه أن " سلاسلاً " قُرئت منونة مصروفة مراعاة للتناسب، لأن "سلاسلاً" ما قبله منون مصروف منصوب ، ويمكن تعليل ذلك بأنه نوع من الإتباع، يقول السيوطى والتنوين فى " سلاسلاً " نوع من الإتباع ، تتبع الكلمة فى التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها " ([3]) .

ولذلك يقول أبو الحسن الأخفش من مدرسة البصرة : " وسمعنا من العرب من يصرف هذا([4]) ويصرف جميع ما لا ينصرف ([5]) .

وقد نص ابن مالك أن هذه اللغة تنحصر فى " سلاسلاً " وقواريراً " ([6]) .

وقال الأشمونى : ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى "سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً " و " قواريراً قواريراً " ([7]) .

ونسب ابن هشام إلى أبى حيان أن التنوين صَحَّ فى " سلاسلاً " لأنه اسم أصله التنوين ، فيرجع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل وقد أجاز الزمخشرى أن يكون

---

[1] – أبو حيان، البحر المحيط : ج٨، ص ٣٩٤ .

[2] – إتحاف فضلاء البشر: ج ٢، ص ٥٧٧ .

[3] – السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج١ ص ٣١ ، (انظر ، ابن فارس ،الصاحبى : ص٤٥٨) ،وانظر تعريف الاتباع فى بحثنا هذا: ص

[4] – يقصد قوله تعالى : " إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً "

[5] – مكى بن أبى طالب، الكشف عند وجوه القراءات السبع : ج ٢ ص ٣٥٢ ،و حاشية الصبان : ج ٣ ص ٢٧٥

[6]– ابن مالك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص ٢٢٤ .

[7] – الأشمونى ، شرح الأشمونى ، منهج السالك : ج٢ ص ٥٤٢ ، وابن مالك ، أوضح المسالك : ص ٢٢٨ .

التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية ، ثم أنه وصل بنية الوقف وجزم بهذا الموقف فى " قواريراً " ([1]) .

وزعم الزمخشرى أن هذا التنوين بدل من ألف الإطلاق ، لأنه فاصلة ، وفى الثاني لاتباعه الأول " ([2]) .

وقد نسب للزمخشرى وجه آخر وهو أن يكون القارئ قد تأثر بدرايته فى رواية الشعر فَمَرَّنَ لسانه على صرف الممنوع فى النثر كما يصرف فى الشعر، ورُدَّ ما نسب إليه أولاً بأن الإبدال من حرف الإطلاق فى غير الشعر قليل ، ورُدَّ الوجه الآخر بأن فيه تجويزاً للقراءة بالتشهى دون إصابة الوجه السديد فى العربية ، وهو أن الصرف فى (سلاسلاً وقواريراً) لقصد التناسب والمشاكلة ، فقد أجازوا لذلك صرف ما لا ينصرف لا سيما الجمع ، فإنه سبب ضعيف لشبهه بالمفرد فى جمعه كصواحبات يوسف ، ونواكسى الأبصار ، ولهذا جَوَّزَ بعضهم صرفه مطلقاً " ([3]) .

ومما يعضد هذا الكلام الأخير ويقويه قول أبى حيان: "إن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا: "صواحبات يوسف" و "نواكسى الإبصار" أشبه المفرد فجرى فيه الصرف([4]) قال بعض الرجاز([5]) :

والصرف فى الجمع أتى كثيراً ∴ حتى ادَّعَى قوم به التخيير

وخلاصة كل ما سبق أن صرف " سلاسلاً و قواريراً " يعد نوعاً من الانسجام الصوتى مراعاة للتناسب ، أى لمناسبة أغلالاً وسعيراً واعتماداً على الحس اللغوي المرهف لدى الناطق باللغة لا للضرورة الشعرية ومراعاة للتوافق الموسيقى.

---

[1] – ابن هشام، مغنى اللبيب : ج ١ ص ١٩٠ .س

[2] – الزمخشرى ، الكشاف : ج٤ ص ١٩٨ .

[3] – الألوسى ، روح المعانى : ج ٢٩ ص ١٥٤ .

[4] – أبو حيان ، البحر المحيط، ج٨ ، ص ٣٩٤.

[5] – المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ومن ثَمَّ وردت هذه القراءة فى كتب النحو واللغة – كما يقول السيوطى– بين فواصل الآيات شاهداً على جوز صرف ما لا ينصرف مراعاة للتناسب والمشاكلة ([١]) وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر" ([٢])

٤– قوارير:

وامتداداً لما سبق يقول الزَّجَّاج : "وقوله تعالى : " ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكوابٍ كانت قواريراً قوارير من فضة قدروها تقديراً)([٣]) قرئت غير مصرفة ، وهذا الاختيار عند النحويين البصريين لأن كل جمع يأتى بعد ألفه حرفان لا ينصرف، وقد فسرنا ذلك بما سلف من الكتاب، ومن قرأ " قواريراً " فصرف الأول فلأنه رأس آية ، وترك صرف الثانى لأنه ليس بآخر آية ، ومن صرف الثانى اتبع اللفظُ اللفظَ ، لأن العرب ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظُ اللفظَ ، فيقولون: "هذا جُحْرِ ضَبٍّ خَرَبٍ" وإنما الخرب من نعت الجر، فكيف بما ترك يترك صرفه ، وجميع ما يُترك صرفه يجوز صرفه فى الشعر" ([٤]) وقال ابن جنى: هذا جُحر ضبٍّ خَرِبٍ" لأنه قد كثر عنه بالإتباع"([٥])

وقد نص جمهرة من العلماء على صرف قوارير للتناسب،منهم ابن هشام([٦]) وابن مالك([٧]) والرضى([٨]) والسيرافى([٩])والأشمونى. يقول الأخير:

---

[١]– السيوطى ، الاقتراح فى علم أصول النحو : ص ١٦.

[٢]– المصدر السابق: ص ١٦.

[٣]– سورة الإنسان ، الآيتان /١٥، ١٦ .

[٤]– الزجاج، معانى القرآن: ج٥ ص ٦٠.

[٥]– الخصائص: ج٢ ص ١٨، وج١ ص ١٩٢ وما بعدها، ود. عبده الراجحى ، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص ٢٥٥.

[٦]– أوضح المسالك: ص ٢٨٨.

[٧]– تهسيل الفوائد: ص ٢٢٣.

[٨]– شرح شافية ابن الحاجب: ج١ ص ٣٨.

[٩]– شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، ج٢ ص ١٠٠.

"ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى "قواريراً قواريراً"([1]) ، وأورد ذلك ذلك أيضاً من المحدثين الدكتور عبده الراجحى([2]) وقرأ "قواريراً قواريراً" بالتنوين فيهما لما يأتى: ([3])

(أ) نونت الأولى لأنها رأس آية ، فنونت لتوافق رؤوس الآيات التى جاءت بالتنوين، ونونت الثانية على الجواز.

(ب) أن العرب تصرف ما لا ينصرف فى كثير من كلامها.

(ج) أنهما فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالألف.

وفى النشر: " قرأ خلف " قواريراً " الأولى بالتنوين ، والثانية بدون تنوين، ووقف بالألف فى قواريراً " الأولى ، وبدون الألف فى " قوارير" الثانية. وقرأ ابن كثير مثل خلف ،وقرأ نافع وأبو بكر والكسائى وأبو جعفر بتنوينهما معاً، ووقفوا عليها بالألف ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وورش بغير تنوين فيهما ، ووقفوا على الأولى بالألف وقرأ حمزة وورش بغير تنوين فيهما، ووقفا بغير ألف فيهما" ([4])

وقال أبو نصر: "وقرأ عمرو وابن عامر وحمزة وحفص " قوارير قوارير" بغير تنوين فيهما ، وهو محض العربية، لأن فَوَاعِيل لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة، ووقفوا على الأولى بالألف لأنها رأس آية، وقرأ ابن كثير "قواريراً" منوناً "وقوارير" بغير تنوين ،وهو الاختيار، لأن الأولى رأس آية، وليس الثانية كذلك"([5]) وقال السيرافى: "وقواريراً" لا ينصرف ، وقد أثبت فى

---

[1]- شرح الأشمونى " منهج السالك" ج٢ ص ٥٤٢.

[2]- د. عبده الراجحى ، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ، ص ١٩١

[3]- أبو نصر، شرح عيون كتاب سيبويه: هامش ص ٣٧، وابن زنجلة، حجة القراءات: ص ٧٣٧، والنحاس، إعراب القرآن: ج٣ ص ٥٧٣ وص ٥٧٨.

٤- النشر: ج٢ ص ٣٩٥، وإتحاف فضلاء البشر: ج٢ ص ٥٧٧.

[5]- شرح عيون كتاب سيبويه: هامش ص ٣٧، وحجة القراءات ص ٧٣٧ ، وإعراب القرآن : ج٣ ص ٥٧٣ وص ٥٧٨.

الوقف ألفاً، لأنها رأس آية ، وهذا مذهب أبى عمرو، وبعضهم ينون الأولى "قواريرا" تشبيهاً بتنوين القوافى على مذهب من ينشدها منونة([1])

ونستنتج مما سبق أنهم صرفوا "قواريراً" الأولى للتناسب أى لتتناسب رؤوس آى الذكر الحكيم ، فلما كان رأس كل آية منوناً نُوَّنَ" قواريراً" ليناسب رؤوس الآى فى التنوين. أما حين الوقف فيبدل التنوين ألفاً "قواريراً" .

والخلاصة أن صرف "قواريراً" الأولى للتناسب، أى لمناسبة بقية رؤوس الآى فى التنوين وَصْلا، وفى الألف بدَلُه وقفاً يعتمد فيه على التذوق اللغوى المرهف، وذلك لأنه لو ترك التنوين لاختل حسن الوصف اختلافاً شديداً. أما قوارير الثانية فنُوِّنَتْ لتشاكل الأول لا لرؤوس الآى.

(٥) يغوث ويعوق:

يقول الزَّجَّاج : "ويغوث ويعوق" لا ينصرفان فى قوله تعالى "وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا " ([2]) لا ينصرفان لأنهما فى وزن الفعل معرفتان ، والقراءة التى عليها المصحف ترك الصرف ، وليس فى يغوث ويعوق ألف فى الكتاب ، ولذلك لا ينبغي أن يقرأ: إلا بترك الصرف ، والذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصرف إذا كان أصل الأسماء عندهم الصرف ، أو جعلوها نكرة ، وإن كانا معرفتين، فكأنهم قالوا: ولا تذرون صنماً من أصنامكم، ولا ينبغي أن يقرأ لمخالفة المصحف" ([3])

---

[1]- شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، ج٢ ص ١٠٠.

[2]- سورة نوح ، آية ٢٣.

[3]- الزَّجَّاج ، معانى القرآن: ج٥ ص ٢٣١.

ونستنتج من هذا الكلام أن شيخنا الزَّجَّاج قد نص على أنهما ممنوعان من الصرف للتعريف وموافقتهما وزن الفعل، نعم هذا صحيح بشروط وضعها لذلك اللغويون والنحاة([1]) .

أولهما: أن يكون الوزن خاصاً بالفعل ، أو أولى بالفعل ومن أمثلته : يزيد ويشكر وتغلب وأفكل ويرمع .

ثانيهما: أن يكون الوزن لازماً فيخرج نحو امرؤ وابنمُ علمين، فإنهما على لغة الإتباع فى الرفع كأخرج ، وفى النصب كالعلم، وفى الجر كالضرب ، ولا يمنعان من الصرف لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين ، فلو سمى بهما على لغة من يلتزم الفتح مُنِعَا

ثالثهما: أن لا يخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف كما لو سمى بـ "رَدَّ" أو (قيل) مع إسكان الدال واللام ، فإن الوزن حينئذ لا يؤثر فى منع الصرف ، لأن الإسكان إخراج الوزن إلى مثال الاسم كما فى مُدَّ ومَيْل وأباتر ، فإنهما مصروفان ، وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما فى أباترة وأدابرة" .

رابعهما : ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث أو لا يكون عرضة لها لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل .

وبناء على هذه الشروط فإن "يغوث ويعوق" يمنعان الصرف للعلمية وشبه الفعل ، لكنهما وَرَدَا منصرفين فى قراءة الأعمش بن مهران قائلاً : "ولا تذرون وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً " هذا ما أورده كل من الأشمونى([2]) وابن هشام([3]) والسيوطى([4]) والنجار([1]) والدكتور عبده الراجحى([2])

---

[1]- انظر هذه الشروط فى السيوطى، همع الهوامع: ج١ من ص ٩٧ إلى ص ١٠٠، والمطالع السعيدة: ص ١١٢، والرضى، شرح الكافية : ج١ من ص ٦١ إلى ص ٦٣.

[2]- شرح الأشمونى ، منهج السالك : ج٢ ص ٤٢.

[3]- أوضح المسالك: ص ٢٢٨.

[4]- المطالع السعيدة : ص ١١٧.

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه أن القُرَّاء قرأهما مصرفين منونين، من هؤلاء القُرَّاء الأشهب العقيلى، والمطوعى والأخفش يقولون: "ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً "([٣]) .

ونستنتج من هذا الكلام الأخير أن "يغوثاً ويعوقاً" مصروفان منونان للتناسب ، أى لمناسبة نسراً، وهو ما يفسر فى ضوء قانون الإتباع مع الأسماء المنونة المجاورة لها .

وخلاصة كل ما سبق أن صرف ما لا ينصرف يعد لهجة من لهجات العرب ، وقُرِئ به مراعاة للتناسب والمشاكلة وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر، فليس الصرف هنا لضرورة،ولكن فيه مراعاة للتناسب لإحداث جرس موسيقى محبب للنفس ومريح للأذن ومراعاة للمقام البلاغى إذ لو ترك التنوين لاختل حسن الوصف .

(٦) قُبُل ودُبُر

يقول الزَّجَّاج: "وقوله تعالى " وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قبل "(١) والقراءة من قُبُلٍ ومن دُبُرٍ، ومن قُبْلٌ ومن دُبْرٌ ، ويجوز من قُبْلُ بغير تنوين ، ومن دُبْرُ على الغاية أى من قبله ، أما الفتح فبعيد فى قوله: " من قُبْلَ ومن دُبْرَ " لأن الذى يفتح يجعله مبنياً على الفتح ، فيشبهه بما لا ينصرف فيجعله ممتنعاً من الصرف لأنه معرفة ومُزَالٌ عن بابه ، وهذا الوجه يجيزه البصريون" ([٥]) .

---

[١]- منار السالك: ص ١٩٧.

[٢]- اللهجات العربية : ص ١٩١.

[٣]- انظر هذه القراءة فى إتحاف فضلاء البشر: ج ١٢ ص ٤٢٥، إعراب القرآن: ص ٣ ص ٥١٦، والبحر المحيط : ج٨ ص ٣٤٢.

١- سورة يوسف : آية /

[٥]- الزَّجَّاج ، معانى القرآن: ج٣ ص ١٠٣.

وفى موضع آخر يقول: "فأما قُبْلُ ودُبْرُ" فالتسكين فى الباء جائز، وقد روى عن ابن أبى إسحاق([1]) الفتح والضم جميعاً ، والفتح أكثر فى الرواية عنه من (قُبْلَ) ([2]) ولا أعلم أحداً من البصريين ذكر الفتح غيره([3]) .

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول العكبرى: "قُبلُ" و"ودُبرُ" يقرآن بسكون الباء منوناً ، وهو من تسكين المضموم للتخفيف([4]) . والتفسير العلمى لهذه الظاهرة أن الثلاثى ساكن الوسط نحو " قُبْل ودُبْر" إذا كان على وزن فُعْلُ يحرك إلى الفتح فى حالة الوقف كراهية التقاء الساكنين، بشرط أن يكون المقطع التالى للوقف مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذى ختم به المقطع السابق .

والذى بدا لى أن الاستعمال اللهجى بين القبائل يؤدى دوراً هاماً فى ضبط بنية الكلمة، وذلك من خلال اللغة المنطوقة Spoken language يقول ابن السراج: "الذى يوجب النظر على واضع كل لغة أن يخص كل معنى بلفظ ، لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعانى ، فحقها أن تختلف كاختلاف المعانى ، ومحال أن يصطلح أهل اللغة على ما يلبس دون ما يوضح ، وهذا ادعاء من ادعى ، إنه ليس فى لغة العرب لفتظان متفقتان فى الحروف إلا لمعنى واحد ، لكنه أغفل أن الحى أو القبيلة ربما انفرد القوم منهم بلغة وليس سائر العرب عليها فيوافق اللفظ فى لغة قوم ، وهم يريدون معنى لفظ آخر من لغة آخرين ، ثم ربما اختلطت اللغات فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء ، وهؤلاء لغة هؤلاء ،فأصل اللغة قد وضعت على بيان وإخلاص ، فكل معنى لفظ ينفرد به ، إلا أنه دخل اللبس من حيث لم يقصد" ([5]) .

وعبقرى العربية ابن جنى " أرجع ذلك أيضاً إلى اختلاف لهجات العرب ، يقول: "ولقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك أبداً لولا حرف الحلق وهو

---

[1]- لعله يقصد عبد الله بن أبى إسحاق.

[2]- ما بين المعكوفين زيادة من عندنا .

[3]- الزَّجَّاج ، معانى القرأن : ج٣ ص ١٠٣.

[4]- العكبرى، إعراب القراءات الشواذ: ج١ ص ٦٩٤.

[5]- ابن السراج ، الاشتقاق : ص ٣٣.

قول بعضهم: نَحَوُه يريد نَحْوَهُ وهو ما لا توقف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق ، لأن الكلمة بنيت عليه ألبتة"([١]) وقد قرئ قوله تعالى "وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات"([٢]) بتحفيف "بشر" نسب أبو حيان هذه اللهجة إلى تهامة([٣])

وهنا نقف قليلاً مع ابن جنى وأبى حيان لنعرف أن تحريك الساكن ينسب إلى أهل عقيل، وتخفيف المشدد ينسب إلى أهل تهامة.

ويبدو أن هناك علاقة وثيقة بين كل من البيئات المتحضرة والبيئات البدوية وظاهرة الإحلال ، وهذه العلاقة كانت سبباً فى نشأة هذه الظاهرة يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحى: "وعلى آية حال فإننا نستطيع أن نعزو الفتح- وهو أخف من الكسر- إلى البيئة المتحضرة فى الحجاز، وأن نعزو الكسر إلى تميم وأسد وأهل نجد ، وهى قبائل بادية لا تنفر طبائعهم من الخشونة([٤]) كما أن السلوك المقطعى فى اللغة العربية يكره تتابع الحركات ، ويعمد دائماً إلى اختصارها ، فإذا توالت ثلاث حركات اختصرت إلى اثنين ، وإذا توالت حركتان مكروهتان كضمة وكسرة حذفت إحداهما وأطيلت الأخرى ، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالى الحركات([٥]) .

ويمكننا تفسير ذلك فى ضوء قانون الانسجام الصوتى Vowel Harmony الذى يؤدى إلى التيسير والسهولة فى النطق.

أليس تخفيف المضموم بتسكينه لهجة من اللهجات؟

بلى إن تخفيف المضموم لغة تميم ، وأهل الحجاز وبنوا أسد يُثَقِّلُون ([٦])

---

[١]- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ج١ ص ١٦٧.

[٢]- سورة البقرة : آية / ٢٥.

[٣]- البحر المحيط: ج١ ص ١٧٧.

[٤]- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية: ص ١٢٠.

[٥]- د: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتى للبنية العربية: ص ٤٥.

[٦]- النحاس ، إعراب القرآن : ج٢، ص ٤٢٨، البحر المحيط: ج٥ ص ٢٤، وتفسير القرطبى: ج٦ ص ٣٧.

وبناء على هذا فإن قُبْل ودُبْر" بسكون الباء لهجة تميم وهذا يؤدى إلى التخفيف والتيسير وسهولة النطق .

ويمكننا تفسير هذه الظاهرة بأن عامة الناس ومثقفيهم طورت اللفظين " قُبُل ودُبُر" فتحولت الباء المضمومة إلى سكون فصارت "قُبْل ودُبْر" مما أدى إلى انسجام الحركات وإيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات .

وإذا كانت كل من "من قُبْلَ " و "من دُبْرَ" مبنية على الفتح لأن كليهما ممنوعاً من الصرف على النحو الذى أجازه البصريون(١) فإن القُرَّاء قرأهما "قُبْلٍ ومن دُبْرٍ"(٢) بالتنوين مراعاة للتناسب وتحقيقاً للانسجام الصوتى بين فواصل آى الذكر الحكيم.

(٧) سلسبيلا:

يقول الزَّجَّاج : "وقوله تعالى " عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا " (٣) المعنى يسقون عيناً ، وسلسبيل اسم العين ، إلا أنه صُرف لأنه رأس آية"(٤) .

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه العكبرى يقول:"وقوله تعالى "سلاسل" يقرأ "سلاسلاً" بالتنوين ، فإذا وَقَف وُقِف بالألف، وحَمَلَهم على ذلك أنهم وجدوه فى المصحف بالألف ، وكان الغرض أن يجمع القرآن وجوه العربية كلها" (٥) .

.

ومنهم من يقف بغير ألف "سلاسل" وهى قراءة ابن كثر وخلف(٦) ووقف حمزة وقنبل وحفص وابن ذكوان وورش وحمزة وخلف وزيد عن الدجوانى عن

١- الزَّجَّاج : معانى القرآن، ج٣ ص ١٠٣.

٢- المصدر السابق : الصفحة نفسها

٣- سورة الإنسان: آية /١٨.

٤- الزَّجَّاج : معانى القرآن، ج٥ ص ٢٦١.

٥- العكبرى، إعراب القراءات الشواذ: ج٢ ص ٦٥٤.

٦- الأصفهانى ، المبسوط فى القراءات العشر: ص ٤٥٤.

هشام وورش من غير طريق أبى الطيب وروح من غير طريق المعدل ووافقهم المطوعى" ([1]) .

ومنهم مَنْ لا ينون فى الوصل ويقف بالألف جمعاً بين القياس واتباع المصحف" ([2]) وروى هشام عن ابن عامر" سلاسل" فى الوصل "سلاسلا" بألف دون تنوين" ([3]) .

وأرجح أن الذين قرأوا "سلاسل" وهى ممنوعة من الصرف لأنها صيغة منتهى الجموع " سلاسلاً " بالتنوين ومصروفة ، قرأوها بالتنوين لأنها رأس آية للتناسب ومراعاة التذوق البلاغى والذى حملهم على ذلك أنهم وجدوها فى القرآن الكريم منونة بالألف .

والخلاصة أن صرف ما لا ينصرف للتناسب فى النثر جائز مطلقاً ، واستثنى الكوفيون (أَفْعَلَ من) فلم يجيزوا صرفه لذلك.. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً – أى فى الاختيار – لغة لبعض العرب، وقيل : وكأن هذه لغة الشعر، لأنهما قد اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام" "([4]) .

ومعنى هذا أن صرف الممنوع من الصرف للتناسب لهجة من اللهجات هذا ما نبه عليه جمهرة من اللغويين والنحويين ، منهم ابن قتيبة([5]) وأبو حيان([6]) والقرطبى([7]) والصبان([8]) والأشمونى ، يقول الأخير: "وزعم قوم أن

---

[1]– الكشف عن وجوه القراءات السبع: ج٢ص ٣٥٢ ،الإتحاف: ج٢ ص ٥٧٧، وابن الجزرى، تحبير التيسير: ص ١٩١، البحر المحيط: ج٨، ص ٣٩٤، وتفسير النسفى: ج٤ ص ٣١٧.

[2]– العكبرى، إعراب القراءات الشواذ: ج٢ ص ٦٥٤.

[3]– أبو حيان ، البحر المحيط: ج٨ ص ٣٩٤

[4]– السيوطى، همع الهوامع: ج١ ص ٣٧.

[5]– ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن : ج٢ ص ٧٨٣.

[6]– أبو حيان، البحر المحيط: ج٨ ص ٣٩٤.

[7]– تفسير القرطبى، الجامع لأحكام القرآن: ج١٩ ص ١٢٣.

[8]– حاشية الصبان : ج٣ ص ٢٠٨.

صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام ([١]) .

وقيل الصرف فى الاختيار لغة بنى أسد ([٢]) فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن ننسب هذه اللهجة إلى البيئة البادية فى وسط شبه الجزيرة ، ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية ، حيث لا تفرق اللهجة بين اسم وآخر ، والتفريق متأخر من عدمه([٣]) .

وعلى أية حال فإن القُرَّاء يقرأون " سبأ " (سبإ) بالتنوين والصرف فى قوله تعالى " وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ " ([٤]) لأنه اسم علم للقبيلة مراعاة للتناسب من أجل الفواصل القرآنية ، ويقرأون "ثمود" (ثموداً) بالتنوين والصرف فى قوله تعالى: " أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُودَ " ([٥]) لأنه اسم عربى مذكر مذكر للحى، مراعاة للتناسب ، ويقرأون "سلاسل" (سلاسلاً) بالصرف والتنوين فى قوله تعالى: " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا "([٦]) من أجل التناسب ومراعاة للفواصل القرآنية ، ويقرأون " قوارير" (قواريراً) بالتنوين والصرف فى قوله تعالى" وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ، قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا "([٧]) لتناسب رؤوس الآى فى الصرف والتنوين ويقرأون "يغوث ويعوق" (يغوثاً ويعوقاً) فى قوله تعالى: " وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا " ([٨]) لكى تتناسب مع "نسراً" وهو ما يفسر فى ضوء قانون الإتباع مع الأسماء المنونة المجاورة لها، ويقرأون

---

[١]- شرح الأشمونى،" منهج السالك": ج٢ ص .

[٢]- إتحاف فضلاء البشر: ج٢ ص ٥٧٧.

[٣]- د. عبده الراجحى، اللهجات العربية : ص ١٩٢.

[٤]- سورة النمل، آية/ ٢٢ .

[٥]- سورة هود: آية / ٦٨.

[٦]- سورة الإنسان: آية /٤.

[٧]- سورة الإنسان ، الآيتان / ١٦،١٥.

[٨]- سورة نوح : آية /٢٣.

"قُبْل ودُبْر" (قُبُل ودُبُر) فى قوله تعالى "من قُبُلٍ .. ومن دُبُرٍ" ([1]) تحقيقاً للانسجام الصوتى بين فواصل آى الذكر الحكيم ، ويقرأون "سلسبيل" (سلسبيلاً) فى قوله تعالى " عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا "([2])لأنها رأس آية من أجل التناسب.

يقرأون كل ما سبق فى كتب اللغة والنحو والتفسير، والقراءات شاهداً على جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب والمشاكلة ، وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر وتذوقه تذوقاً بلاغياً معتمداً على الحس اللغوى المرهف ، والإيقاع الموسيقى الرائع الذى يعطى نغماً وإيقاعاً محبباً للنفس ومريح للأذن عند قراءة هذه الآيات الكريمة ، لأنه لو ترك التنوين والصرف لاختل الوصف اختلالاً شديداً، والذى حمل القُرَّاء على ذلك أنهم وجدوا أغلب هذه الآيات منونة فى القرآن الكريم .

أما الذين قرأوا بالوقف فلأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا أمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون فى كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان" ([3]) .

والخلاصة أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى التناسب ، والمنصرف قد يمنع من الصرف وهو منهج الكوفيين. أما البصريون فلا يجيزون ذلك أبداً ، قال ابن مالك :

ولاضطرار أو تناسب صُرِفَ ∴ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف([4])

---

[1]- سورة يوسف، الآيتان/ ٢٦،٢٧ .

[2]- سورة الإنسان : آية/ ١٨.

[3]-السيوطى، الأشباه والنظائر: ج١ ص ٧٩.

[4]-ألفية ابن مالك : ص ١٤٥.

الخاتمة

obeikandl.com

obeikandl.com

الخاتمة

وبعد..... فلقد كان مفيداً بعد أن حاولنا بعون الله وتوفيقه إنجاز هذا البحث أن نستخلص النتائج الآتية :

* إن علماء التنقية اللغوية انبروا إلى البادية يسجلون اللغة الفصحى Standard Language من أفواه الفصحاء من الأعراب وهم بذلك يُعدون فى زمرة المتشددين من اللغويين والنحويين الذين لا يقبلون إلا الفصيح ، ولا يتعلمون إلا بالأفصح من الألفاظ والتراكيب والجمل والعبارات ويرفضون ما عداه ، ويعدونه لحناً وخطأ وانحرافاً، ومن ثم قمت بتصويب العديد من ألفاظ الممنوع من الصرف التى يخطئ فيها عامة الناس وخاصتهم وفق ما نص عليه علماؤنا .

نتائج الفصل الأول " مفهوم الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً ":

١-الصرف يراد به التنوين الذى يعده علماء العربية دليلاً على تمكن الاسم فى باب الاسمية، وهو يقتصر على الكلمات المعربة المنصرفة والمشتقة ومن ثم لا يقبل الممنوع من الصرف التنوين ولا ينجر بالكسرة، بينما تتسع دائرة الصرف عند علماء الغرب فيشمل دراسة شكل أى كلمة طالما أنها منطوقة فى اللغة.

نتائج الفصل الثانى " الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف :

١- إن الإعراب فرع المعنى وتابع له ، كما أن المعنى فرع الإعراب وتابع له ، ومن ثم تُحدد المعانى النحوية قبل الإعراب ، فلا تُعرب الكلمة إلا بعد تمام بِنْيَتِهَا ، ثم يقع الإعراب على حرفها الأخير.

٢- يرفع الممنوع من الصرف بضمة واحدة دون تنوين ، وينصب بفتحة واحدة دون تنوين، ويجر بالفتحة دون تنوين نيابة عن الكسرة ، وعلة ذلك أنه إذا اقترن الممنوع من الصرف بأل أو أضيف أمن فيه التنوين ، لأن أل

والإضافة لا يجامعان التنوين ، وسقوط الجر تابعاً لسقوط التنوين، فلما أمن فيه التنوين عاد الجر ، ومعنى هذا أن الجر حذف تبعاً للتنوين.

٣-حُمِلَ الجر فى الممنوع من الصرف على النصب ، فجر بالفتحة كما ينصب بها ، لاشتراكهما فى الفَضْلَة بخلاف الرفع فإنه عمدة لأنه لما كانت الفتحة علامة نصب المفرد الذى هو أصل أرادوا أن يخالفوا الجمع ، فلم يكن ثَمَّ علامة غير الكسرة التى هى للجر ، فكان حمل النصب على الجر فى أصله جمع المذكر السالم ، ومن ثم كانت الفتحة فى حالة جره علامة فرعية ، كما أنها علامة فرعية فى جمع المؤنث السالم ، ولذلك جروه بالفتحة دون الكسرة ، لأن هذه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة نحو : إسحاق وإبراهيم .

نتائج الفصل الثالث "مداخل الخطأ عند الناطقين والشَّادِين للممنوع من الصرف"

كان من نتيجة كثرة اللحن واستفحال خطره واستشرائه فى لغة العرب فى القرنين الثالث والرابع الهجريين أن هَبَّ علماء التنقية اللغوية يصوبون الأخطاء التى يخطئ فيها عامة الناس فى الممنوع من الصرف، منبهين ومصوبين لها على نحو ما استخرجناه من نماذج.

نتائج الفصل الرابع "صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية"

إن ضرورة الشعر تتيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف على نحو ما أوردناه من نماذج ،بيد أن هناك خلاف بين البصريين والكوفيين بشأن هذه المسألة ، ذهب الكوفيون والأخفش وأبو على الفارسى إلى صرف ما لا ينصرف. وذهب البصريون إلى منع الصرف فيما لا ينصرف. والرأى عندنا جواز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر لثبوته بالسماع ، ولأنه لغة تنسب إلى بنى أسد وبعض قبائل العرب ، فهم يضطرون إليه فى الشعر ، لأن ألسنتهم جرت وتعودت عليه فى الكلام ولإقامة وزن البيت وقافيته.

نتائج الفصل الخامس" صرف الممنوع من الصرف للتناسب "

يصرف الممنوع من الصرف للتناسب على نحو النماذج التى أوردناها من القرآن الكريم مراعاة للفواصل القرآنية ، ولتحقيق التناسب بينها وبين ما يجاورها من كلمات منصرفة منونة ، بهدف إحداث جرس موسيقى له تأثيره الممتع فى السمع والأذن ، أعنى بذلك أن صرف الممنوع من الصرف للتناسب يحقق الانسجام الصوتى بين الكلمة وما يجاورها ، وهذا يعتمد على الحس اللغوى المرهف لدى الناطقين باللغة، لا للضرورة الشعرية ، ولكن لتحقيق التناسب والمشاكلة، وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر وتذوقه تذوقاً بلاغياً عند قراءة الآيات القرآنية ، لأنه لو ترك التنوين والصرف لاختل الوصف اختلالاً شديداً ، والذى حمل القراء على ذلك أنهم وجدوا أغلب الكلمات منونة فى الآيات القرآنية نحو : سلاسلاً وأغلالاً ، وسلسبيلاً ، وسبإٍ ، وقُبلٍ ودُبُرٍ.

obeikandl.com

obeikandl.com

المصادر والمراجع

obeikandl.com

obeikandl.com

المصادر والمراجع

***الآلوسى "أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسى البغدادى"**

١- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، المطبعة المنيرية، د.ت.

***الآلوسى " السيد محمود شكرى الآلوسى " .**

٢-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجت الأثرى، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، ط١، ١٣٤١ هـ .

***إبراهيم أنيس " دكتور " .**

٣-فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٩، ١٩٩٥م .

٤-من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧، ١٩٨٥م .

*** إبراهيم الإدكاوى (دكتور)**

٥- قرأت قرآنية وتوجيهها من كلام العرب ، ط١ ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م

***إبراهيم السامرائى " دكتور" .**

٦-دراسات فى فقه اللغة، دار الجيل، مكتبة المحتسب، ط ١٤١٠ هـ= ١٩٩٠م

٧-النحو العربى " نقد وبناء " دار الصادق، طبعة ١٩٦٨م .

***أبو بكر الرازى"محمد بن بكر عبد القادر"**

٨-مختار الصحاح،عنى بترتيبه السيد محمود خاطر،الهيئة العامة لشئون المطابع الآميرية، ط١٠ ،١٩٦٤ م. ١٣٥٨هـ=١٩٣٩م .

***أحمد الحملاوى**

٩- شذا العرف فى فن الصرف،مكتبة مصطفى البابى ، ط١٦ ،١٣٨٤ هـ .

***أحمد مختار عمر "دكتور "**

١٠- العربية الصحيحة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م .

***الأزهرى "زين الدين خالد بن أبى بكر الجرجانى "ت ٩٠٥هـ "**

١١-التصريح بمضمون التوضيح،عليه حاشية ياسين، مطبعة البابى الحلبى،د.ت

١٢- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لأبى محمد بن هشام الأنصارى بهامشه حاشية العلامة الشيخ ياسين بن زين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

obeikandl.com

***الأزهرى " أبو منصور بن إسماعيل الأزهرى " ت ٣٧٠هـ " .**

١٣- تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة ط١٩٦٤م .

***الأشمونى " أبو الحسن على بن محمد الأشمونى " ت٩٢٩هـ " .**

١٤- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، المسمى " منهج السالك " إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ط ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م.

***الأصفهانى " أبو الفرج على بن الحسين الأصفهانى ".**

١٥- الأغانى، طبعة وزارة الثقافة، د.ت .

***الأصفهانى " أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران " .**

١٦- المبسوط فى القراءات العشر، تحقيق حمزة حاكمى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١٤٠٧هـ=١٩٨٦م .

***أمية بن أبى الصلت .**

١٧- الديوان، تقديم وتعليق سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة ١٩٨٠م .

***ابن الأنبارى "أبو البركات عبد الرحمن بن محمد "ت ٥٧٧هـ" .**

١٨- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق، مطبعة الترقى، طبعة ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م .

١٩- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدنى، القاهرة، د.ت .

٢٠- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م .

***برجشتراسر .**

٢١- التطور النحوى للغة العربية، تحقيق وتعليق دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م .

obeikandi.com

***البطليوسى"أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى"ت ٥٢١هـ " .**

٢٢- الاقتضاب فى شرح أدب الكُتَّاب، تحقيق مصطفى السقا، ود: حامد عبد المجيد، الهيئة العامة للكتاب، ج١ ط١٩٨١، ج٢،وج٣ ط١٩٨٢م .

***البغدادى " عبد القادر**

٢٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وبهامشه كتاب المقاصد النحوية، القاهرة، طبعة بولاق، ط١، ١٢٩٩هـ .

***البغدادى "موفق الدين أبى محمد بن الحافظ بن أبى العز ت٦٢٩هـ .**

٢٤- ذيل الفصيح " ضمن مجموعة شروح ثعلب " نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى، المطبعة النموذجية ، ط١٣٦٨هـ=١٩٤٩م .

***تمام حسان " دكتور " .**

٢٥- الأصول " دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب " الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت .

٢٦- مقالات فى اللغة والأدب، مكة المكرمة، طبعة ١٩٨٥م .

*** ثعلب " أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب " ت٢٩١هـ " .**

٢٧-الفصيح ، وشرحه المسمى " التلويح فى شرح الفصيح " للهروى، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى، طبعة ١٣٦٨هـ= ١٩٤٨م.

٢٨-مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م .

***الجرجانى "أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد" ت٤٧١هـ"**

٢٩- الجمل فى النحو، تحقيق دكتور يسرى عبد الغنى عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م .

٣٠- دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، ط١٩٨٤م .

٣١- المفتاح فى الصرف، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م .

٣٢- المقتصد فى شرح الإيضاح، تحقيق دكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، منشورات دار الرشيد، طبعة ١٩٧٢م .

obeikandl.com

***جرير " جرير بن عطية الخطفى ت ١١٠ هـ "**

٣٣- الديوان، شرح محمد بن حبيب، تحقيق دكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ١٩٧٦م .

***ابن الجزرى"الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى"ت ٨٣٣ هـ"**

٣٤- النشر فى القراءات العشر، تحقيق دكتور محمد سالم محيسن، بيروت، مراجعة الشيخ محمد الضائع،مكتبة القاهرة،د.ت، طبعة دار الكتب العلمية

٣٥- تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة، تحقيق عبدالفتاح القاضى، ومحمد صادق قمحاوى، دار الوعى، حلب، طبعة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢م.

*** الجَمَـل**

٣٦-حاشية الجَمَل " الفتوحات الإلهية" عيسى البابى الحلبى ، د.ت.

***ابن جنى " أبوالفتح عثمان بن جنى " ت ٣٩٢ هـ "**

٣٧- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية ، ط٤، ١٩٩٩م .

٣٨- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط١، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، مصطفى البابى الحلبى، ط ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م .

٣٩- اللمع فى العربية، تحقيق حامد عبدالمؤمن، بيروت، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، طبعة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م .

٤٠- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى ناصف، وزميلاه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، طبعة ١٣٨٦ هـ/ ١٣٨٩هـ.

٤١- المنصف فى شرح كتاب التصريف لأبى عثمان المازنى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،مكتبة البابى الحلبى،طبعة ١٣٧٣ هـ= ١٩٥٤م

***الجواليقى " أبو منصور بن موهوب بن أحمد " ت ٥٤٠هـ .**

٤٢- التكملة فيما يلحن فيه العامة " نشر ديرنبورج، ليدن، طبعة ١٩٨٩م.

***ابن الجوزى " أبوالفرج عبدالرحمن على بن محمد " ت ٥٩٧ هـ"**

٤٣- تقويم اللسان، تحقيق دكتور عبدالعزيز مطر، دار المعارف،ط٢،ط١٩٨٣

openkandil.com

***الجوهرى "أبو نصر إسماعيل بن حماد " ت ٤٠٠هـ .**

٤٤- الصحاح/ تاج اللغة وصحاح العربية،تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، ط١،القاهرة ١٩٥٦م.

***حاجى خليفة "مصطفى عبد الله"**

٤٥-كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ،مطبعة المثنى ،بغداد، د.ت

***الحريرى "أبوالقاسم على بن محمد الحريرى " ت ٥١٦ هـ "**

٤٦- درة الغواص فى أوهام الخواص، ومعه كتاب التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقى، وكتاب الملاحن لابن دريد الأزدى، تحقيق عبدالحفيظ فرغلى على القرنى، بيروت، دار الجيل، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامى، ط١ ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦م .

***حمزة فتح الله " ت ١٣٣٦هـ" .**

٤٧- المواهب الفتحية فى علوم اللغة العربية،المطبعة الآميرية،بولاق،ط١، ١٣١٢هـ

***أبو حيان "محمد بن يوسف أبو حيان " ت٧٥٤هـ" .**

٤٨- البحر المحيط ، بهامشه تفسيرات " النهر المار، والدر اللقيط" نسخة مصورة عند مطبعة السعادة بمصر، بتصحيح إسماعيل الديب، الناشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض، ط١، ١٣٢٩هـ .

٤٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس،ط١ ، د.ت.

***ابن خالويه " أبو عبد الله الحسين بن أحمد خالويه " "ت ٣٧٠هـ".**

٥٠- الحجة فى القراءات السبع، الطبعة الخامسة، طبعة ١٩٩٠م.

٥١- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع، نشر برجشتراسر، القاهرة، مكتبة المتنبى، د.ت

***ابن الخشاب**

٥٢- المرتجل، تحقيق ودراسة على حيدر، دمشق، طبعة ١٣٩٢هـ =١٩٧٢م.

***الخطيب التبريزى**

٥٣- الكافى فى العروض والقوافى، تحقيق الحسانى حسن عبد الله، مطبعة الخانجى، القاهرة، طبعة ١٩٧٧م.

obeikandi.com

***ابن درستويه " عبد الله بن جعفر بن درستويه " ت ٣٤٧هـ**

٥٤- تصحيح الفصيح ، تحقيق عبد الله الجبورى ،بغداد، ط١، مطبعة الإرشاد، ط١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

***الدمياطى الشهير بالبنا " أحمد عمر البنا الدمياطى "**

٥٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى "منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات" تحقيق دكتور: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، د.ت.

*** رشيدة عبد الحميد اللقالى (دكتورة)**

٥٦- حروف الجر الزائدة،دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية،ط١٤١٠هـ =١٩٩٠م

*** ابن رشيق " أبو على الحسن القيروانى ت ٤٥٦ " هـ**

٥٧- العمدة فى محاسن الشعر وأدبه، تحقيق دكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

***رمضان عبد التواب " دكتور"**

٥٨- لحن العامة والتطور اللغوى، القاهرة، طبعة ١٩٦٧م.

٥٩- فصول فى فقه العربية،مكتبة الخانجى بالقاهرة،ط٣، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٦٠- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، القاهرة، طبعة ١٩٨٥م.

***الزبيدى " أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى "ت ٣٧٩هـ"**

٦١-الواضح فى علم العربية،تحقيق أمين علىالسيد، دار المعارف بمصر،ط ١٩٧٥م.

٦٢- طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، طبعة ١٣٩٢هـ= ١٩٧٣م.

***الزبيدى" محب الدين أبى الفيض السيد مرتضى الحسنى.**

٦٣- التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس، تحقيق د:ضاحى عبد الباقى ، مراجعة د:أحمد السعيد سليمان، ، ط١٤١١هـ=١٩٩٧م

الزَّجَّاج " أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزَّجَّاج "ت ٣١١هـ"

٦٤- ما ينصرف ومالا ينصرف، تحقيق دكتورة هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

obeikandi.com

٦٥- معانى القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل شلبى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

***الزَّجَّاجي " أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزَّجَّاجي "ت ٣٣٧هـ"**

٦٦- الجمل فى النحو، تحقيق دكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط٢، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٦٧- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجى بالقاهرة، ودار الرفاعى بالرياض، الطبعة الثانية، ط ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٦٨- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق دكتور مازن المبارك، مطبعة الميدانى، القاهرة، طبعة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.

***الزمخشرى " جار الله محمود بن عمر الزمخشرى " ت ٥٢٨ هـ"**

٦٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل،حقق الرواية محمد الصادق قمحاوى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة، د.ت.

***ابن زنجلة "أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زجلة "**

٧٠-حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، بيروت ،ط٣، ١٤٠٢هـ

***الاستراباذى" رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى" ت ٦٨٦هـ"**

٧١- شرح شافية ابن الحاجب، محمد نور الحسن وزميليه ، القاهرة، مطبعة حجازى ، د.ت.

٧٢- شرح الكافية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

***ابن السراج "أبو بكر محمد بن سهل السراج " ت ٣١٦هـ".**

٧٣- الأصول فى النحو، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلى، مطبعة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٧٤- الاشتقاق، تحقيق محمد صالح التكريتى، بغداد، طبعة ١٩٧٣م.

***السفاطونى" محمد معصوم بن سالم السمارانى السفاطونى.**

٧٥- تشويق الخلان ،حاشية على شرح الآجرومية، وبهامشه الشرح المذكور للسيد أحمد زينى دحلان، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده ، ط١٣٥٨هـ=١٩٣٩م.

***ابن السكيت " أبو يوسف يعقوب بن إسحق ، "ت٢٤٤هـ ".**

٧٦- إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الهيئة العامة شئون المطابع الآميرية، ط٤، ١٩٤٩م.

***السهيلى " أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى " ت٥٨١هـ**

٧٧- الأمالى فى النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق دكتور محمد إبراهيم البنا، ط١، د.ت، الناشر، المكتبة الأزهرية للتراث.

٧٨- نتائج الفكر فى النحو، تحقيق دكتور محمد إبراهيم البنا،ط١ ، د.ت.

***سيبويه " أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر " ت ١٨٠هـ".**

٧٩- الكتاب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ، وطبعة بولاق ١٣١٦ / ١٣١٧هـ.

***سيد البحراوى " دكتور"**

٨٠- العروض وإيقاع الشعر العربى، الهيئة العامة للكتاب، طبعة ١٩٩٣م.

***ابن سيدة " أبو الحسين على بن إسماعيل ت ٤٥٨هـ "**

٨١- المخصص، دار الفكر، بيروت، د.ت

***السيرافى" أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان النحوى "ت ٣٦٨هـ**

٨٢-أخبار النحويين البصريين، تحقيق الزمينى وخفاجى، القاهرة طبعة ١٩٥٥م

٨٣- شرح كتاب سيبويه "الجزء الثانى" حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٩٩٠م.

٨٤- ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزى، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

***ابن سينا**

٨٥-أسباب حدوث الحروف، تحقيق محيى الدين الخطيب، مطبعة المؤيد، د.ت

***السيوطى"جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر "ت ٩١١هـ"**

٨٦- الإتقان فى علوم القرآن، بهامشه إعجاز القرآن للباقلانى، المكتبة الثقافية، بيروت ،لبنان، ط ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

٨٧-الأشباه والنظائر فى النحو،دار الكتب العليمة،بيروت، لبنان،١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

obeikandi.com

٨٨- الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعى، منشورات محمد على،دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١٤١٨ هـ= ١٩٩٨م.

٨٩- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ط٣، د.ت.

٩٠- المطالع السعيدة" شرح السيوطى على ألفيته المسماه بالفريدة فى النحو والصرف والخط" شرح وتحقيق دكتور طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية د.ت

٩١- همع الهوامع "شرح جمع الجوامع فى علم العربية" تصحيح محمد بدر الدين النعسانى، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ،ط١ ، ١٣٢٧هـ.

***ابن الشجرى"أبو السعادات هبة الله بن محمد الحسنى العلوى ت ٥٤٢هـ"**

٩٢-الأمالى،تحقيق د:محمود الطناحى،مكتبة الخانجى بالقاهرة،ط ١٤١٣ هـ=١٩٩٢م

***شكرى محمد عياد**

٩٣-اللغة والإبداع ، الطبعة الأولى، ط ١٩٨٨م.

***الشنقيطى " أحمد بن الأمين الشنقيطى"**

٩٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.

***الشوكانى**

٩٥- فتح القدير" الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير" دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٣٩٣هـ= ١٩٩٣م.

***الصبان "محمد بن على الصبان "ت ١٢٠٦هـ".**

٩٦- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، مطبعة محمد على صبيح وأولاده ، طبعة ١٣٤٤هـ.

***الصفدى" صلاح الدين بن أيبك" " ت ٧٦٤هـ" .**

٩٧-تصحيح التصحيف وتحرير التحريف،تحقيق السيد الشرقاوى،الخانجى،ط ١٩٧٨م

***الصقلى " أبو حفص عمر بن خلف بن مكى "ت ٥٠١هـ"**

٩٨-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عطا،دار الكتب العلمية، بيروت،ط١٤١٠،١هـ=١٩٩٠م

***طاهر حمودة "دكتور"**

٩٩-أسس الإعراب ومشكلاته،الناشر الدار الجامعية للطباعة بالإسكندرية د.ت.

١٠٠-دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجاميعة للطباعة بالإسكندرية د.ت.

***طه الراوى "دكتور"**

١٠١-نظرات فى اللغة والنحو، المكتبة الأهلية،بيروت،المطبعة التجارية،ط١، ١٩٦٢م

***عباس حسن**

١٠٢- اللغة والنحو، دار المعارف ، طبعة ١٩٦٦م.

***عبدالصبور شاهين "دكتور"**

١٠٣-أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ،مكتبة الخانجى ، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م

١٠٤- المنهج الصوتى للبنية العربية،مطبعة جامعة القاهرة ، ط١٩٧٧م.

***عبد الفتاح البركاوى "دكتور"**

١٠٥- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

***عبد الفتاح شلبى "دكتور"**

١٠٦- الإمالة فى القراءات واللهجات، ط٢ ، ١٩٧١م

***عبد الفتاح القاضى "دكتور"**

١٠٧-القراءات الشاذة ، القاهرة،الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية،ط٥،ط ١٩٩٧م

***عبد الله بن محمد البيتوشى**

١٠٨-صرف العناية فى كشف الكفاية، مطبعة عيسى البابى،القاهرة، ط١، ص١٣٤١هـ

***عبده الراجحى "دكتور"**

١٠٩-فقه اللغة فى الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط١٩٩٠م

١١٠- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية،دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية،ط١٩٩٦م.

***أبو عبيدة " معمر بن المثنى التميمى" " ت ٢١٠هـ".**

١١١- مجاز القرآن ، عارضه بأصوله د:محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجى،القاهرة،د.ت.

obeikandi.com

***ابن عصفور " على بن مؤمن الإشبيلى "ت ٦٦٩هـ".**

١١٢- شرح جمل الزجاجى"الشرح الكبير"تحقيق دكتور صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، مكتبة إحياء التراث الإسلامى،دار الكتب،جامعة الموصل، ط ١٩٨٢م.

١١٣- ضرائر الشعر،تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١،١٩٨٠م.

١١٤- المقرب،تحقيق أحمد عبد الستار،وعبده الجبورى،بغداد مطبعة العانى ط١، ١٩٧١م

***ابن عقيل "بهاء الدين عبد الله"**

١١٥- شرح ابن عقيل على الألفية،دار التراث، القاهرة،ط٢٠، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م

***العكبرى "أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى "**

١١٦- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق د:محمد عزوز،عالم الكتب، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م

***على عبد الواحد وافى "دكتور"**

١١٧- علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٩ د.ت.

***ابن فارس "أحمد بن الحسين بن فارس" ت ٣٩٥هـ.**

١١٨- الصاحبى،تحقيق سيد أحمد صقر،الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط٢٠٠٣م

***الفارسى " أبو على بن أحمد الفارسى " ت ٣٧٧هـ"**

١١٩- الحجة فى علل القراءات السبع، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، طدار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م.

***الفرزدق**

١٢٠- الديوان، المكتبة الأهلية، بيروت ،لبنان، ط٢، د.ت.

***الفيروزآبادى" محمد الدين بن يعقوب الفيروزآبادى" ت ٨١٧هـ".**

١٢١- القاموس المحيط،الهيئة العامة للكتاب،نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة، المطبعة الآميرية ،ط ١٣٠١هـ/١٣٩٧هـ.

***القالى " أبو على إسماعيل بن القاسم" ت ٣٥٦هـ".**

١٢٢- الأمالى ، دار الكتب العلمية، طبعة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

***ابن قتيبة " أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة " ت ٢٧٦هـ**

١٢٣- أدب الكاتب، تحقيق وشرح محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، دار الجيل، بيروت،ط ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

١٢٤- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ط٣، د.ت.

obeikandl.com

***القرطبى**

١٢٥- تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن، دار إحيـــاء التـــراث العربـــى، بيروت، ط٢، مصورة عن دار المعارف المصرية، القاهرة، د.ت.

***القزاز القيروانى"أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمى "ت ٣٣٤هـــ"**

١٢٦- ضرائر الشعر " ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، تحقيق المنجى الكعبى، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

***القفطى**

١٢٧- إنباه الرواه على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل،القاهرة،ط ١٩٥٥م

***كرستال**

١٢٨- التعريف بعلم اللغة، ترجمة د:حلمى خليل،الهيئة المصرية،ط١، ١٩٧٣م.

***الكسائى " أبو الحسن علىبن حمزة الكسائى " ت ١٨٩هـــ.**

١٢٩- ما تلحن فيه العامة ، تحقيق دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط١، ١٣٠٣هـــ= ١٩٨٢م

***كمال بشر "دكتور"**

١٣٠- دراسات فى علم اللغة، القاهرة، دار المعارف، ط١٩٦٩م.

١٣١- علم اللغة العام"القسم الثانى"الأصوات،دار المعارف،مصر،ط٥ ، ١٩٧٩م

١٣٢- اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مقال فى مجلة مجمع اللغـــة العربية عام ١٤٠٨هـــ=١٩٨٨م.

***لطفى عبد البديع " دكتور"**

١٣٣- محاضرات لطلبة الدراسات العليا غير مطبوع

***ماريوباى**

١٣٤-أسس علم اللغة، ترجمة دكتور أحمد مختار عمر، ط٣، القاهرة، ١٩٨٧م.

***ابن مالك "أبو عبد الله بدر الدين ابن الإمام جمال الدين محمدبن مالك**

١٣٥- ألفية بن مالك فى النحو والصرف، المطبعة النموذجية بهامشها تـــدقيق العلماء الأعلام على الألفية ، جمعها الحاج موسى بن محمد الدانمستانى، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجة، ط ١٤٠٥هـــ= ١٩٨٤م.

obeikandi.com

١٣٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، بيروت، دار الكتاب العربى، ط ١٩٦٨م.

١٣٧- شرح الكافية الشافية ، تحقيق دكتور عبد المنعم أحمد هريدى ، طبعة أم القرى، ط ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

***المبرد " أبو العباس محمد بن يزيد المبرد" ت ٢٨٥هـ.**

١٣٨-المقتضب،شرح وتحقيق محمد عبد الخالق عظيمة،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،إحياء التراث السلامى، القاهرة،ط ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

***ابن مجاهد**

١٣٩- السبعة فى القراءات،تحقيق د:شوقى ضيف،دار المعارف،ط٢،١٤٠٠- ١٩٨٠م

***مجمع اللغة العربية**

١٤٠- المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة ، طبعة المجمع، د.ت

***المحلى**

١٤١- مفتاح الإعراب، تحقيق د:محمد عامر، مكتبة الإيمان، العجوزة، د.ت

***محمد الأمير**

١٤٢- حاشية على مغنى اللبيب، دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابلى الحلبى ،د.ت

***محمد حماسة عبد اللطيف "دكتور"**

١٤٣-الضرورة الشعرية فى النحو العربى، مكتبة دار العلوم، دار مرجان، د.ت

١٤٤-العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى بالكويت، ط ١٣٨٧هـ= ١٩٩٨م.

١٤٥-النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، القاهرة، ط١٩٨٣م.

*** محمد سليم أفندى ت ١١٣٨هـ**

١٤٦- موارد البصائر فى فوائد الضرائر ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٣٥٣ " أدب تيمور " .

***محمد عبد العزيز النجار**

١٤٧- منار السالك إلى أوضح المسالك "الجزء الثانى" مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، د.ت .

openkanal.com

***محمد على الفاروقى التهاونى**

١٤٨- كشاف اصطلاحات الفنون،تحقيق د: لطفى عبد البديع ،القاهرة، د.ت

***محمود السعران "دكتور"**

١٤٩-علم اللغة "مقدمة للقارئ العربى" دار الفكر العربى، ط٢، ١٩٩٢م.

١٥٠-اللغة والمجتمع "رأى ومنهج" المطبعة الأهلية، بنى غازى، ليبيا،ط ١٩٥٨

***محمود ياقوت "دكتور"**

١٥١- التراكيب غير الصحيحة نحوياً فى الكتاب لسيبويه"دراسة لغوية" دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية،ط١٩٨٥م.

١٥٢-قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ، دار المعارف ، ط١٩٨٥م.

١٥٣- معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، طبعة ١٩٩٤م

***مكى بن أبى طالب " أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسى" .**

١٥٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق دكتور محيى الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١٣٩٤هـ=١٩٩٤م.

١٥٥- مشكل إعراب القرآن، تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢ـ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

***ابن منظور" محمد بن مكرم الأنصارى ت ٧١١هـ**

١٥٦- لسان العرب،طبعة بولاق ١٣٠٠هـ / ١٣٠٧ هـ.

***الموصلى " عبد العزيز بن جمعة بن زياد"**

١٥٧- شرح ألفية ابن معطى، تحقيق د:على موسى،الرياض،ط١،١٤٠٥=١٩٨٥م

***الميدانى" أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانى " ت ٥١٨هـ**

١٥٨- نزهة الطرف فى علم الصرف ،تحقيق د: السيد محمد درويش، ط١ ، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

***النابغة الذبيانى" زياد بن معاوية بن خباب بن جنان**

١٥٩- الديوان، شرح وتقديم عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

obeikandi.com

***ابن الناظم**

١٦٠- شرح الألفية، المطبعة العامرة، الاستانة، طبعة ١٢٧٥هـ

***ابن نباته المصرى**

١٦١- شرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون، مطبعة المدنى، د.ت

***النحاس " أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس"**

١٦٢- إعراب القرآن، تحقيق دكتور زهير غازى زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

***النسفى**

١٦٣- تفسير النسفى، مطبعة عيسى البابى الحلبى، د.ت

***أبو نصر"هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسى القرطبى ت ٤٠١هـ**

١٦٤- شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق دكتور عبد ربه عبد اللطيف عبدربه ، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

*** نولدكه "مستشرق ألمانى "**

١٦٥- اللغات السامية، ترجمة د:رمضان عبد التواب، القاهرة، طبعة ١٩٦٣

***النووى الصفاقسى**

١٦٦-غيث النفع فى القراءات السبع، طبع بهامش سراج القارئ المبتدئ، د.ت

***ابن هشام" أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف "ت ٧٠٧هـ**

١٦٧- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ،ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، د.ت

١٦٨- شرح شواهد المغنى، تعليق محمد محمود الشنقيطى، طبعة لجنة التراث العربى ، دمشق ، طبعة ١٩٦٦م.

١٦٩- شرح قطر الندى وبل الصدى، معه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر ، د.ت .

١٧٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، عيسى البابى الحلبى وشركاه، د.ت

١٧١- أوضح المسالك على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ١٣٣٩هـ= ١٩٧٩م.

openkandil.com

***أبو هلال العسكرى " الحسن بن عبد الله بن سهل ت ٣٩٥هـ "**

١٧٢- الصناعتين، " الشعر والكتابة " تحقيق على البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، طبعة ١٩٥٢م.

***ابن يعيش "موفق الدين بن على بن يعيش "ت ٦٤٣هـ**

١٧٣- شرح المفصل، عالم الكتب، نسخة مصورة، د.ت

المجلات والدوريات العلمية

١-مجلة مجمع اللغة العربية، العدد التاسع،ذو القعدة ١٣٧٦ هـ= يونيو ١٩٥٧م،مقال للأستاذ عبد القادر المغربى بعنوان"توهم الحرف الأصلى زائداً"

٢- مجلة المجمع العلمى بدمشق، العدد الحادى والخمسون عام ١٩٧٦م مقال للأستاذ محمد بهجت الأثرى، بعنوان " مزاعم بناء اللغة على التوهم"

٣- مجلة الرسالة الجديدة، مقال للأستاذ يوسف السباعى بعنوان " الإعراض عن اللغة الفصحى وقواعدها" صدر هذا العدد عام ١٩٧١م.

المصادر الأجنبية

***Higl, Mslev**

1- Language and Economy, florison coulmas, 1992

***H Janssen**

2-Handbuch der linguistik, Allgemeine and angewandte sprachwissenschaft.

***Th lewandowski**

3-Linguistic worterbuch, Aufl Hidelberg, 1980

***leech, N Geoffrey**

4-Alinguistic a Guide to English Poetry, Fifth Pression 1979 .

Nouveau Lorousse.

5-Classique, paris, p: 1957

***Wepestra leekpeer**

6-The study of word-forming elements and processes in a language.

***Sussure**

7-Course in general linguistics, translated wade Bask in London, 1950

obeikandl.com